



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية وبنوك

المرجع:/2017

مذكرة بعنوان :

دور البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية داخل التكتل الإقتصادي

دراسة حالة الإتحاد الأوروبي 2010 - 2016

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطالبة:

إشراف الأستاذة:

-العايب فوزية

بوركوه عبد المالك

- بن عامر فوزية

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	زيد جابر
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	كنيدة زليخة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	بوركوه عبد المالك

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا
إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ
الْعَلِيمُ الْعَظِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية: ٣٢

لإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة } رواه مسلم.

الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام وجعل القرآن نور أبصارنا وربيع قلوبنا وأكرمنا بنعمة العلم

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة. وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " الآية (24) سورة
الإسراء.

إلى أغلى شيء لي في الدنيا وأول اسم تلفظت به شفقتي التي ربت وتعبت وسهرت لتراني أصل إلى
الأصول وهي خير قدوة لي ورمز للصلاح والتقوى.

أمي العزيزة " نصيرة "

إلى الرجل الذي رباني على المبادئ والأخلاق والذي ضحى من أجلي في سبيل سعادتي وسعادة العائلة
متعته الله بالصحة والعافية.

أبي الغالي " محي الدين "

إلى أخواتي الكرام " حياة ومريم وأسماء وأمنية وسارة وشبيلة وأخي الحبيب رعاة الله هو ومن يقوم
بالواجب الوطني (حماة الوطن) أحمد " إلى الكتاكيت " صابر ووسيم وصهيب والبرعومة الجديدة
ميار " إلى أزواج أخواتي الذين أكن لهم كل الإحترام والتقدير.

إلى معيني في إنجاز هذا العمل الذي كان سندا لي خطيبي ورفيق دربي " محمد " وكل العائلة الكريمة
" الوالدين ورقية ومروة وحسام وريان وكل الأحباب ".

إلى رفيقات الدرب أخواتي " نسرين وفيفي ورائية وجازية ورقية " وكذلك أستاذي " بوركوة عبد
المالك " و" بنون خير الدين " والأساتذة المناقشين وكل أساتذة المركز الجامعي ميله ، وكل من
افتكرهم قلبي ونسأهم قلبي.

اللهم تقبل مني هذا العمل وأجعله خالصا لوجهك الكريم وأجرنا يا رحيم وأسأل من قرأه فاستفاد ألا
ينسانا من صال دعائه وصادق رجانه.

فوزية العايب

إهداء

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب المحظرات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله إلا من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى لبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الرجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى من ودعتني وتركتني قبل أنى ترى هذا العمل إلى أغلى وأعز الحبايب

أمي الغالية رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد أبي العزيز أدامك الله إلى جانبي.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي وأخوتي حفظكم الله.

إلى كل أقربائي خاصة جدتاي وخالاتي وأخوالي.

إلى صديقاتي الغاليات اللواتي وقفن معي في السراء والضراء (وسام، نسرين، رانية، جازية، رندة، رقية)

إلى كل من نسيهم قلبي وتذكرهم قلبي.

فوزية بن عامر

شكر وتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يحط الحروف ليجمعها في كلمات تنبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في النهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في المركز الجامعي ميلة ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة فوزية عبد المالك الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والإحترام.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
—	البسمة
	الإهداء
	شكر وتقدير
II	فهرس المحتويات
II	قائمة الأشكال والجداول
II	قائمة المختصرات
	مقدمة (أ-هـ)
ب	إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ج	أهمية الدراسة
ج	دوافع إختيار الموضوع
ج	أهداف الدراسة
ج	صعوبات الدراسة
د	المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة
د	حدود الدراسة
د	الدراسات السابقة
هـ	هيكل الدراسة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنك المركزي (3-25)	
—	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
3	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي
4	المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي
5	المطلب الثالث: خصائص البنك المركزي
6	المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي
10	المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي
10	المطلب الأول: وظيفة الإصدار
11	المطلب الثاني: بنك الحكومة

12	المطلب الثالث: بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض
13	المطلب الرابع: مدير السياسة النقدية والائتمانية
14	المطلب الخامس: بنك المقاصة المركزية
15	المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي
15	المطلب الأول: خلفية تاريخية حول استقلالية البنك المركزي
18	المطلب الثاني: مفهوم استقلالية البنك المركزي ومحدداته
21	المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي
22	المطلب الرابع: دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي
23	المطلب الخامس: استقلالية البنك المركزي ومصادقية السياسة النقدية
25	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية (28-58)	
-	تمهيد
28	المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة النقدية
28	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها
30	المطلب الثاني: أنواع وأهمية السياسة النقدية
32	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
39	المبحث الثاني: الجوانب الأساسية للسياسة النقدية
39	المطلب الأول: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية
41	المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة
44	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
46	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها
46	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
53	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية
58	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: البنك المركزي الأوروبي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية	
-	تمهيد

61	المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية
61	المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها
64	المطلب الثاني: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية
66	المطلب الثالث: أسباب قيام التكتلات الاقتصادية
68	المبحث الثاني لمحة تاريخية عنالاتحاد الأوروبي
68	المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي
74	المطلب الثاني: التنظيم المؤسسي للإتحاد الأوروبي
80	المطلب الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية
86	المبحث الثالث: قياس فعالية البنك المركزي الأوروبي في تطبيق السياسة النقدية(2010- 2016)
86	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الأوروبية خلال الفترة (2010- 2016)
95	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي خلال الفترة(2010-2016)
96	المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية داخل منطقة اليورو خلال الفترة (2010- 2016)
111	خلاصة الفصل الثالث
	خاتمة (113 - 116)
114	نتائج إختبار الفرضيات
115	نتائج الدراسة
115	التوصيات
116	أفاق الدراسة
	قائمة المراجع (118 - 120)
-	الملخص باللغة العربية والإنجليزية

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	ميزانية البنك المركزي	7
2	مراحل إنشاء العملة الموحدة (EURO)	85
3	تطور معدلات الفائدة الرئيسية للـ BCE	97
4	الإحتياطي الإلزامي لمؤسسات الإئتمان 2017_2010	98
5	تطورات السيولة خلال الفترة 2013-2017	100
6	تطورات أسعار الصرف خلال الفترة 2014-2017	102
7	تطورات معدلات الفائدة مابين البنوك لثلاثة أشهر	103
8	تطورات معدلات الفائدة على ودائع المؤسسات غير المصرفية	103
9	تطورات المتغيرات داخل منطقة اليورو	107

ثانياً: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	المربع السحري لكالدور	37
2	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	43
3	الهيكل التنظيمي للبنك المركزي	79
4	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي	82
5	المربع السحري لكالدور لمنطقة اليورو 2016	109

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

المختصر	الشرح
BCE	البنك المركزي الأوروبي
CPBB	برنامج شراء السندات المحمية
SMP	برنامج شراء السندات السيادية
REFI	المعدل الرئيسي لإعادة التمويل
VLIRO	عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل (3 سنوات)
FED	الاحتياطي الفدرالي الأمريكي
SWAP	الترتيبات المؤقتة لتبادل العملات
TARGET	نظام المدفوعات الأوروبي الموحد

مقدمة

لم يكن العمل المصرفي محدد السمات قبل الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية ولكن الحاجة ولدت مفهوم جديد للمشاركة المالية وأصبح التمويل مهنة منظمة استقطبت أشخاص مصرفيون يمتهنون تجارة النقود، فنشأت وتطورت المصارف بمفهومها الحالي.

تعد البنوك المركزية أحدث صور لتطور الجهاز المصرفي، وباعتبارها أعلى هيئة في الجهاز المصرفي فإن علاقتها بهيكل هذا النظام وثيقة جدا سواء من ناحية الإصدار النقدي وهو وظيفتها الأساسية التي أنشأت لأجلها أو العمليات المصرفية والرقابة المصرفية التي تعبر عن تطور الأمور من الإصدار النقدي إلى الوظائف المعتمدة والتي تهدف إلى الإبقاء والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي، ويعد دور البنوك المركزية في استقرار السياسة النقدية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية ولاسيما المالية والمصرفية لأهمية هذا الدور في تحقيق التوازن والاستقرار لاقتصاديات الوطنية والذي تنشده جميع دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية.

لقد سمح تطور الفكر النقدي بتحديد معالم السياسة النقدية بمفاهيم وخصائص وأهداف وأدوات، وأصبحت السياسة النقدية تشكل إلى جانب السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تملك قدرة كبيرة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية السائدة وحتى المستقبلية، إذ عادة ماتلجأ البنوك المركزية إلى استعمال مختلف أدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها التي في الغالب ماتصنف من طرف الاقتصاديين إلى أدوات كمية تؤثر في كمية النقود المتداولة، وأدوات كيفية تؤثر في نوعية الائتمان وأدوات أخرى مثل تعليمات مباشرة يتم استعمالها في حالة عدم تمكن الأدوات الكمية والكيفية من تحقيق أهداف السياسة النقدية، ويبقى دور البنك المركزي هو نفسه على المستوى الإقليمي أو المحلي والمتمثل في التنسيق وتوحيد السياسة النقدية بين البنوك المركزية داخل إقليم اقتصادي.

من أهم التكتلات الاقتصادية التي حققت أقصى صور التكامل الاقتصادي نجد الاتحاد الأوروبي الذي قام باعتماد الأورو كعملة موحدة تحل محل العملات الوطنية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي، التي تختلف من حيث الحجم والبنية والأداء الاقتصادي، حيث خلق نموذجا جديدا يستوجب القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء من أجل الوصول إلى درجة عالية من التقارب الاقتصادي، واعتماد سياسة نقدية مشتركة بين هذه الدول بغية الحفاظ على استقرار العملة، وتجنب الآثار المترتبة عن عدم التوافق بين السياسات النقدية المختلفة بين هذه الدول.

من أجل تحقيق السياسة النقدية الأوروبية للأهداف المرجوة منها، تقوم الدول الأعضاء، بالسهل على تنسيق وتطبيق السياسة النقدية الموحدة لمجموع دول الاتحاد النقدي الأوروبي، غير أن تطبيق السياسة النقدية الموحدة لمنطقة اليورو بين مجموعة من الدول تختلف من حيث البنية الاقتصادية، وفي ظل بيئة اقتصادية عالمية غير مستقرة جراء الأزمات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، من شأنه أن يولد

مجموعة من العقوبات التي تعيق تنفيذ إستراتيجية السياسة النقدية المشتركة المسطرة في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها.

أولاً: تحديد إشكالية الدراسة

من خلال الطرح السابق وضمن إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا أن نطرح تساؤلاً جوهرياً يكون محور الدراسة وهو كالأتي:

- ماهو دور البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية داخل التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي؟:

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي الأوروبي؟
- ماهو أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية داخل منطقة اليورو ؟
- ماهي التطورات النقدية داخل منطقة اليورو ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

إنطلاقاً من الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

✓ يؤدي البنك المركزي الأوروبي دوراً كبيراً في تحقيق فعالية السياسة النقدية داخل منطقة اليورو من خلال مجموعة من الأدوات المتاحة.

بناءً على الفرضية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيات الجزئية التالية:

- 1- يعتمد البنك المركزي الأوروبي على أدوات تقليدية في تطبيق السياسة النقدية.
- 2- تساهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم.
- 3- تساهم أدوات السياسة النقدية في تخفيض معدلات البطالة.

ثالثا: أهمية الدراسة

إن السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي سياسة فريدة من نوعها على المستوى العالمي سواء من ناحية ميكانيزماتها أو من حيث آلياتها فمن ثم فإن التجربة الأوروبية تجربة رائدة تستحق الدراسة نظرا لخصائصها الأساسية التي ينبغي الوقوف عنها.

رابعا: دوافع اختيار الدراسة

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع يعود بشكل بارز إلى وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الاقتصادية الدولية، خاصة بعد اعتماد عملة موحدة، والتي فرضت وجود سلطة نقدية مركزية تسهر وتشرف على السياسة النقدية الموحدة في منطقة اليورو للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وكذا قلة الدراسات في هذا الموضوع.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

1. محاولة الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة.
2. محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.
3. إظهار الدور الفعال الذي يلعبه البنك المركزي الأوروبي في تطبيق السياسة النقدية.

سادسا: صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي فإن هذه الدراسة واجهت العديد من الصعوبات أهمها:

1. صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات.
2. صعوبة ضبط موضوع الدراسة وخاصة أنه متشعب وذو أبعاد مفاهيمية كثيرة.
3. ضيق الوقت المخصص للدراسة.

سابعا: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على العديد من المناهج تتمثل في:

✓ المنهج التاريخي: استخدمنا المنهج التاريخي في سرد نشأة البنوك المركزية وكذا نشأة الاتحاد النقدي الأوروبي.

✓ المنهج الوصفي: وقد أستمعنا هذا المنهج في أغلبية أجزاء الدراسة خاصة فيما يتعلق بالجوانب النظرية للدراسة.

✓ المنهج التحليلي: من أجل تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بواقع السياسة النقدية الأوروبية.

ثامنا: حدود الدراسة

من الناحية المكانية فقد قمنا بعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي والسياسة النقدية داخل الاتحاد الأوروبي، أما من الناحية الزمنية فقد تم حصر الدراسة في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016 وقد تم اختيار هذه الفترة باعتبارها الفترة التي تتوفر على كل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

تاسعا: الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية سواء من ناحية ما تعلق بحالة الاتحاد النقدي الأوروبي أو عموما، ويعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة من بين هذه الدراسات على سبيل المثال:

✓ الدراسة الأولى: وهي الدراسة التي أجراها الباحث مخلوف ساقه وكانت بعنوان: واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي خلال الفترة (1999-2010)، وقد قدمت هذه الدراسة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية بجامعة الجزائر سنة 2012، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة ونجاح السياسة النقدية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي على تأدية وظيفتها، وقد توصل الباحث إلى غياب سياسة مالية اقتصادية مشتركة إلى جانب السياسة النقدية المشتركة وجعل كل بلد يعمل بصورة منفردة ويبحث عن وضعه الداخلي، تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من عدة جوانب حيث أنها شملت متغير واحد من الدراسة بالإضافة إلى اختلاف الإطار الزمني.

✓ الدراسة الثانية: وهي الدراسة التي أجرتها الطالبة منى كمال والتي جاءت تحت عنوان: تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وقد قدمت هذه الدراسة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الملكة ماري، لندن 2010، تهدف الباحثة من هذا البحث إلى استعراض التجربة الأوروبية كمثال للتنسيق في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وذلك لتعكس آلية التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي، حيث تعد منطقة اليورو

مثالا فريدا للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية إذ تتم بين سياسة نقدية واحدة موكله للبنك المركزي الأوروبي، والذي يتمتع باستقلاليته الفعلية وبين العديد من السلطات المالية التي تطبقها حكومات الدول بمنطقة اليورو، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها من جانب الإطار الزمني بالإضافة إلى طريقة الدراسة والهدف منها.

عاشرا: هيكله الدراسة

بالرغم من قناعتنا بأنه توجه أكثر من خطة بديلة لدراسة أي موضوع إلا أننا تماشيا مع المنهج السابق الذكر قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول حاولنا من خلالها الإلمام بكافة جوانب الموضوع.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان إطار مفاهيمي للبنك المركزي.

الفصل الثاني: تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للسياسة النقدية.

الفصل الثالث: حاولنا تقديم رؤية شاملة عن دور البنك المركزي الأوروبي في تحقيق فعالية السياسة النقدية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنك

المركزي

تمهيد:

يمثل البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر، فهو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية، ويراقب الائتمان ويضمن بوسائل وإجراءات مختلفة سلامة أسس النظام المصرفي والائتماني، حيث يعمل على التأثير في مجرى السياسة النقدية وذلك من خلال الوظائف التي يمارسها عن طريق استخدامه لأدواته المتنوعة من أجل تجاوز بعض الأزمات المالية كالتضخم، الكساد.....الخ من المشاكل التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

من أجل التعمق أكثر في معرفة قمة الجهاز المصرفي أي البنك المركزي سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى إطار مفاهيمي للبنك المركزي من خلال ثلاث مباحث:

✓ المبحث الأول: ماهية البنك المركزي؛

✓ المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي؛

✓ المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

يمثل البنك المركزي الدعامة الأساسية في النظام المصرفي الحديث لأنه يقوم بعملية تحديد العرض الكلي للنقد من خلال تحكمه في حجم النقود المصرفية " نقود الودائع والأوراق التجارية" فهذا البنك يقوم بإصدار الأوراق التجارية ويحدد في النهاية حجم النقود المعروضة من خلال رقابته على البنوك التجارية وإشرافه على الائتمان.

المطلب الأول : نشأة البنك المركزي¹

نشأت البنوك المركزية في المرحلة اللاحقة لنشوء البنوك التجارية، فالبنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية خالصة، والبنك في واقع الحال يكون ناشئاً عن تطور أحد البنوك التجارية، ومن ثم أضيف إلى عمله احتكار إصدار الأوراق التجارية والقيام بأعمال مصرفية للحكومة مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية، حيث أن بعض البنوك المركزية لازالت تمارس بعض الأعمال التجارية وقد تحقق نتيجة ذلك بعض الربح، لكن ليس شرطاً أن يكون في نظامها الداخلي ما يشير إلى ذلك.

في كل دولة يوجد هناك بنك مركزي واحد، وقد يكون له فروع في نفس الدولة، وتسمية البنك المركزي هي حديثة جاءت في القرن العشرين فقط، وقبل ذلك كان يسمى باسم الدولة التي تتبعها مثل بنك إنجلترا أو بنك فرنسا، ولازالت بعض الدول باقية على هذه التسمية حتى الآن.

هناك اثنا عشر بنكاً اتحادياً مهمتها تنظيم أعمال السياسة النقدية هناك، بحيث أن لكل بنك مهمة تنظيم السياسة النقدية في منطقة الفيدرالية، أما في فرنسا فهناك إلى جانب البنك المركزي الفرنسي (بنك فرنسا) مجلس الائتمان القومي ولجنة الرقابة على البنوك يشرفون على شؤون النقد والائتمان المصرفي في فرنسا.

بالنسبة لتطور نشأة البنوك المركزية، فيعتبر بنك "الريكسبنك" في السويد أقدم البنوك المركزية في العالم، وقد أنشأ في عام 1650 كبنك تجاري، ثم أعيد تنظيمه ليصبح بنكاً حكومياً في سنة 1668، وأصبح أول بنك يصدر أوراق نقدية بتعريفها الحالي.

هناك بنك إنجلترا الذي أنشأ في سنة 1694 وقد مارس مهام البنك المركزي منذ تأسيسه، وعلى الرغم من أن بنوكاً أخرى كانت تشاركه إصدار النقود إلا أنه كان البنك الرئيس الذي يتولى ذلك.

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان لأردن 2010 ص: 138.

بالإضافة لذلك فقد كان بنك الحكومة، ولم يكن آنذاك ملكا خالصا للحكومة كما هو الحال اليوم ولكنه مازال يحتفظ بالأرصدة النقدية الحكومية ويمنح القروض للحكومة ويسديها النصيحة في أمور السياسة المالية. يضاف لذلك مهمة الرقابة المركزية على احتياجات الذهب التي تودعها لديه البنوك التجارية.

فيما يتعلق بالدول الأوروبية الأخرى، فقد كانت متشابهة في سلوكها مع إنجلترا، حيث عملت إلى اختيار أحد البنوك القائمة ومنحته حق إصدار النقود الورقية وبعض الوظائف الأخرى، إضافة إلى إنشاء بنك جديدا لهذه الغاية، ففي عام 1980 تأسس بنك فرنسا وفي عام 1814 تأسس بنك هولندا وبنك النمسا الوطني عام 1817 وبنك النرويج في 1817 أيضا.

في عام 1818 تأسس بنك الدانمرك، وبنك بلجيكا الوطني في عام 1850 وبنك إسبانيا في عام 1856، وبنك روسيا في عام 1860، وبنك الراين الألماني في عام 1875. وبنك اليابان في عام 1882، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1913 والذي يتكون من اثني عشر بنكا فيدراليا، وفي الوطن العربي فقد تأسس أول بنك مركزي في مصر تحت اسم " البنك الأهلي المصري" في عام 1898 بصورة شركة مساهمة مصرية وقد منح حق إصدار الأوراق التجارية والقيام بالأعمال المصرفية¹.

المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة المصرفية التي تهدف للرقابة على كمية النقود وتنظيم عمل النظام النقدي والمصرفي وتوجيهه والإشراف عليها ورغم تشابه وظائف البنك المركزي في مختلف دول العالم، إلا أن كفاءة الجهاز المصرفي تتوقف على كفاءة وعمل البنوك المركزية بالدرجة الأولى والتي تتأثر قدرتها بمجموعة من العوامل التي تحكمها لدرجة تطور الاقتصاد والسوق المالي والتشريعات المالية والمصرفية المعمول بها ومدى الحرية والاستقلال الذي يتمتع به.

يمكن تعريف البنك المركزي بأنه: " هو البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، وهو المحتكر الأول لعملية إصدار النقد في الدولة"².

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

² - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 89.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنك المركزي

يعرف أيضا: " أنه المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية للمساعدة والرقابة واستقرار النظام المصرفي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع، ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي"¹.

كما يعرف البنك المركزي بأنه: " هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تتأسس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عند الحاجة إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسييلات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض"².

يعرفه Michel Albert: على أنه " السلطة الحكومية التي تقوم بمراقبة تمويل الاقتصاد، وإصدار الأوراق التجارية، ومنح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية، مراقبة وتسيير نظاما لمدفوعات المرتبط خاصة بتعويضات الشيكات والتحويلات بين البنوك، الحرص على صلابة النظام المصرفي والمالي"³.

يعرفه Sayers: البنك المركزي " على أنه عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع الساسة الاقتصادية للدولة"⁴.

من خلال ماسبق يمكن تعريف البنك المركزي على أنه: مؤسسة حكومية تقع على قمة الهرم المصرفي هدفها الرئيسي ليس تحقيق الربح الخاص، إنما تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة.

المطلب الثالث: خصائص البنك المركزي

يمكن إبراز أهم الخصائص التي يتميز بها البنك المركزي كالتالي:⁵

¹ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 2008، ص: 26.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، - دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك في إشارة إلى التجربة الجزائرية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005، ص: 11.

³ - Michel Albert , le concept de banque central , bulletin de la banque de France n 70, sue le site de la banque de France www.banque-France-Fr/Fr/bulletin/main.htm.pp: 2, 4.

⁴ - زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 24.

⁵ - عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 29.

✓ البنك المركزي هو المؤسسة المخولة من قبل السلطات السياسية في الدولة للهيمنة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني؛

✓ البنك المركزي مؤسسة وحيدة وغالبا ماتكون مؤسسة عامة ويرجع ذلك إلى أهمية وخطورة الوظائف التي يعهد بها إلى البنك المركزي؛

✓ البنك المركزي يقع على قمة الهرم المصرفي يمثل السلطة العليا على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاصة لرقابتها.

هناك أيضا بعض الخصائص وتتمثل في¹:

✓ يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر على إصدار العملة؛
✓ تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة للهيئات الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة؛

✓ لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع القطاعات ونشاط المجتمع؛

✓ تربط البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنها من التأثير على أنشطة وفعاليات هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة؛
✓ من حيث الملكية نجد أن البنوك المركزية لا تكون عادة مملوكة بالكامل ملكية خاصة، فهي قد تكون ملكا للحكومة، أو تأخذ شكل شركات المساهمة تمثل الحكومة جزءا كبيرا من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها وحسن توجيهها، أو قد تكون على شكل هيئات عامة تحكمها المؤسسات النقدية في المجتمع، ومهما يكون الشكل الذي تأخذه البنوك المركزية في المجتمعات المختلفة فإنه من الضروري أن تكون الحكومة ممثلة في إدارتها تمثيلا كافيا، يضمن إمكانية رسم سياستها وتوجيهها والتوفيق بينها وبين سياسة الحكومة لتحقيق المصلحة العامة².

المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي³

تتكون ميزانية البنك المركزي شأنها شأن البنك التجاري من جانبين:

¹ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² - زين منصوري، استقلالية المصرف المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، - واقع وتحديات - جامعة الشلف، الجزائر، 14/15 ديسمبر، 2004، ص: 424.

³ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الحنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 113.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنك المركزي

الجانب الأول: الموجودات أو الأصول Assets، يضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي، والقطاع الحكومي، والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات أموال البنك.

الجانب الثاني: المطلوبات أو الخصوم Liabilities، فيحتوي على حقوق الدائنين اتجاه موجودات البنك، وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك، ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراضي الآتي:

يوضح الجدول البنود التي تتضمنها جانبا الميزانية (الموجودات والمطلوبات) والتي يمكن التطرق لها كما يأتي:

الجدول رقم (1): ميزانية البنك المركزي

الموجودات	المبالغ	المطلوبات	المبالغ
1- الموجودات الأجنبية	xxxx	1- الاحتياطي النقدي	
2- حقوق على الحكومة		عملة في التداول	xxxx
قروض وسلف	xxxx	ودائع المصارف التجارية	xxxx
سندات الحكومة وأذونات الخزينة	xxxx	ودائع المؤسسات الأخرى	xxxx
3- حقوق على المصارف التجارية	xxxx	2- الودائع الحكومية	xxxx
4- حقوق على المؤسسات الأخرى	xxxx	3- المطلوبات الأجنبية	xxxx
5- موجودات أخرى	xxxx	4- حسابات رأس المال	
صكوك قيد التحصيل	xxxx	رأس المال المدفوع	xxxx
أثاث وسيارات ومعدات	xxxx	الاحتياطيات	xxxx
وغيرها من الموجودات	xxxx	5- المطلوبات الأخرى	xxxx
مجموع الموجودات	xxxx	مجموع المطلوبات	

المصدر: محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الحنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2016، ص: 113- 114.

أولاً: جانب المطلوبات أو الخصوم Liabilities:

يتكون من الفقرات الآتية:

1. الاحتياطي النقدي¹: Money Reserve: يمثل الاحتياطي النقدي، أو النقد الاحتياطي والقاعدة النقدية (الأساس النقدي) Monetary

Base أو ما يطلق عليه أيضا بالنقد ذات القوة العالية High Power Money، ويتكون من العملة المصدرة (الأوراق النقدية، والمصكوكات المساعدة) خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها احتياطات البنوك النقدية: أي أن:

2. النقد الاحتياطي = الأساس النقدي = العملة في التداول + احتياطات البنوك النقدية: يستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة البنوك التجارية وقابليتها الإقراضية وبالتالي في مقدارها على تغيير عرض النقود.

3. الودائع الحكومية²: Government Deposits: تتمثل بالودائع الحكومية لدى البنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة والذي يعهد إليه مسك حسابات الحكومة وقبول ودائعها.

4. المطلوبات الأجنبية³: Foreign Liabilities: تشتمل على التزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي وأهم فقراتها هي:

- المخصص من حقوق السحب الخاصة.

- حساب صندوق النقد الدولي أو (استخدام موارده).

- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

5. حسابات رأس المال⁴: Capital Accounts: تتألف من الموارد الذاتية للبنك المركزي وتشمل على رأس المال المدفوع والاحتياطات، مما يعني أن البنك المركزي شأنه مثل بقية البنوك التجارية لا يعتمد على موارده الخاصة في استثماراته وإنما يعتمد على الموارد الخارجية بصورة أكبر.

6. المطلوبات الأخرى⁵: Other Liabilities: تمثل بقية المطلوبات الأخرى على البنك المركزي مثل شراء لأصول معينة بوساطة أحد المصارف التجارية وغيرها من المطلوبات.

¹ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

² - هيل عجمي جميل الجنابي، النقد والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 192.

³ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

⁴ - هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

⁵ - ناظم محمد نوري الشمري، النقد والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص: 182.

ثانيا: جانب الموجودات أو (الأصول)¹: Assets

يشير جانب الموجودات إلى استثمارات أموال البنك المركزي، ويتضمن الفقرات الآتية :

1. أرصدة نقدية؛
2. عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
3. أرصدة أو ودائع لدى المصارف الأجنبية؛
4. حقوق السحب الخاصة؛
5. المركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
6. الاستثمارات الأجنبية.
7. الموجودات الأجنبية: Foreign Assets

تتألف هذه الفقرات من الآتي:

✓ الحقوق على الحكومة: Claims on Government

وتتضمن هذه الفقرة اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتغطية نفقاتها سواء إن كان بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية، أهم عن طريق شراء السندات الحكومية، وأدونات الخزينة العامة.

✓ الحقوق على المصارف التجارية: Claims Commercial Banks

وتتمثل في القروض المقدمة من قبل البنك المركزي إلى البنوك التجارية، سواء بصورة مباشرة كمنح السلف والقروض النقدية، أم عن طريق إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات الحكومية والأوراق التجارية.

✓ الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى: Claims Other Financial Institution

وتشتمل على الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي إلى البنوك المتخصصة، وبنوك الادخار الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة.

8. الموجودات الأخرى: Other Assets

¹ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 115 - 116.

وتتألف من بقية الموجودات التي لم تدرج في الفقرات أعلاه، مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل.

وتجدر الإشارة هنا، أنه مادام أن الميزانية تقوم على أساس القيد المحاسبي المزدوج، فلا بد أن يتساوى فيها جانب الموجودات مع جانب المطلوبات، لذلك يمكن كتابة ميزانية البنك المركزي في صورة معادلة تتخذ الشكل الآتي:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات}.$$

المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي

يهدف البنك المركزي إلى تدعيم النظام النقدي للدولة والإشراف على الأوجه المختلفة للنشاط المصرفي وفي سبيل ذلك فهو يقوم بمجموعة الوظائف الأساسية وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: وظيفة الإصدار¹

يعتبر البنك المركزي هو الجهة الوحيدة التي تتولى عملية إصدار النقد كجهة مخولة من الحكومة حيث أن هذه الوظيفة مرتبطة بمبررات تأسيس البنك كونه بنكاً للإصدار من الناحية التاريخية، بهذا يعتبر البنك المركزي مصرفاً حكومياً يخضع للتوجيه والإشراف الحكومي حسب قوانين وتشريعات تنظيم علاقاته بالدولة، وبناءً على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد.

تعد قدرة البنك المركزي على إصدار النقد قدرة محددة وليست مطلقة وذلك بسبب التشريعات والقيود المفروضة على عملية الإصدار حيث تخضع البنوك المركزية في عملية الإصدار إلى قيود قانونية وتشريعية تحد من حريتها في الإصدار النقدي والتي أساساً ترتبط بغطاء العملة من حيث نوعية وطبيعة مكونات هذا الغطاء.

كانت القوانين والتشريعات الحكومية تلزم باحتفاظ البنك المركزي برصيد من الذهب كغطاء للعملة التي يصدرها، هذا عندما كانت النظم النقدية تستند إلى قاعدة الذهب، لكن بعد التخلي عن قاعدة الذهب والتحول منها إلى قاعدة النقود الورقية أصبح غطاء العملة لا يقتصر على الذهب فقط كـرصيد يمتلكه الدولة، بل أصبح فعلاً غطاء العملة الوطنية مرتبطاً ارتباطاً قوياً ومحدداً أساساً بدرجة تطور الاقتصاد الوطني والذي ينعكس على ميزان المدفوعات، لذلك أصبح الآن غطاء العملة مكوناً من أصول مختلفة

¹ - جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2010، ص: 21-22.

كالسندات الحكومية والأوراق التجارية وبعض أنواع العملات الأجنبية إضافة لنسبة معينة من الرصيد الذهبي إلى إجمالي العملة الصادرة.

أما أسباب إصدار النقود فهي:

1. المحافظة على التوازن الاقتصادي.
2. اهتزاز التوازن.
3. إلغاء النقد المتداول في السوق إما لسبب اقتصادي أو سياسي أو لأسباب أخرى.

المطلب الثاني: بنك الحكومة

يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة أو الدولة، وهو يقوم بهذه الوظيفة سواء كان مملوكا للدولة أو ملكية خاصة أو مختلطة، ويقصد بها أن يقوم بتنفيذ سياسة الدولة النقدية، كما يقوم بدور مستشارها المالي، ويمدها بالخدمات النقدية والمصرفية.

بالرغم من أن العديد من الدول قامت بتأميم البنك المركزي، إلا أن هذا لا يعني تحويله إلى إدارة حكومية فأهم ما يميز البنك المركزي هو استقلاليته لكي يتمكن من أداء وظائفه. سواء في علاقته بالدولة أو في علاقته بالبنوك التجارية الأخرى¹، كما يتابع الحساب الجاري للخرينة العامة ويقوم يوميا بتركيز العمليات الخاصة بالمحاسبين العموميين الذين يلجئون إلى البنك المركزي، وتحصيل شيكات تسديد الضرائب والرسوم، ويقوم أيضا بتحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام" دفع الرواتب، المعاشات، أعمال الدولة والجماعات المحلية" ويقدم للدولة مساعدات مالية وتسيقات².

رغم كل ماسبق فإن علاقة البنك المركزي مع الحكومة تحددها طبيعة النظام الاقتصادي حيث أن درجة تدخل الحكومة في عمل البنك المركزي تقل إلى حد كبير، وتزداد حريته ودرجة استقلاليته في الدول الرأسمالية وبالذات المتقدمة منها، حتى يؤدي دوره وعمله بأفضل صيغة ممكنة اعتمادا على الحرية والاستقلالية هذه، والتي يفترض أن ترافقها كفاءة وقدرة لإدارته، في حين أن تدخل الحكومة وسلطتها وتوجيهاتها ورقابتها تزداد على عمل البنك المركزي وعلى سياساته في الدول ذات الطبيعة الاشتراكية، وبالتالي تصبح علاقة الحكومة بالبنك المركزي أكبر في النظام الاشتراكي³.

¹ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 264.

² - فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 24 - 95.

³ - فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 303 - 304.

المطلب الثالث: بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي، وللحكومة أيضا خاصة في أثناء الأزمات الاقتصادية، وعند اقتضاء الحاجة، يقوم بمنح هذه القروض بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي أو كما جرت العادة على تسميته (بالملاجأ الأخير للإقراض) كما أن الحكومة وبقية المصارف تعتمد عليه في الاحتفاظ بأرصدها، واحتياطياتها النقدية لديه، فضلا عن تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين الجهاز المصرفي عن طريق أسلوب (المقاصة).

أما فيما يتعلق بكونه مجمعا لاحتياطيات المصارف، يلاحظ أنه قد تولى هذه المهمة تاريخيا، عندما كانت عوامل اليسر والملائمة تحفز البنوك التجارية على إيداع فائض احتياطياتها النقدية لدى بنك الإصدار، ولقد ترتب على إيداع الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف لدى البنك المركزي، تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحد (البنك المركزي) ووضعها تحت تصرف المصارف بمجموعها، بهدف سد حاجة كل واحد منها من الأرصدة النقدية بحسب تقدير البنك المركزي لهذه الحاجة، على أن لا تتعارض تلبية هذه الحاجات مع أهداف وظيفته السابقة الذكر كقريب على الائتمان المصرفي.

إن تجميع هذه الاحتياطيات لدى البنك المركزي تؤمن سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز، ولقد تحول الأمر فيما بعد إلى قيام البنوك التجارية بحكم القانون أو الأعراف المصرفية السائدة إلى إيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي، والمعرفة بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وقد أصبحت هذه النسبة أداة من أدوات البنك المركزي في فرض رقابته المصرفية والائتمانية على نشاط البنوك التجارية.

أما عن مهمته الأخرى كمقرض أخير للجهاز المصرفي والائتماني من خلال تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية التجارية التي تتطلب منه ذلك، سواء كانت تلبية لحاجاتها عن طريق تقديم القروض المباشرة، أو غير المباشرة، مثل إعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه، من قبل هذه المصارف، أو قيامه بعمليات السوق المفتوحة، بهدف المحافظة على سيولة النظام الائتماني أو الجهاز المصرفي، كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد والمشروعات¹.

¹ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111- 113.

المطلب الرابع: مدير السياسة النقدية والائتمانية¹

تعتبر هذه الوظيفة أهم وظائف البنك المركزي لأن هذه الوظيفة تنصب على الدور المباشر لهذا البنك في تنظيم والتحكم في عرض النقود، والوظائف سالفة الذكر تمثل عوامل هامة مساعدة في قيام البنك المركزي بوظيفة التحكم في عرض النقود على أكفاً وجه ممكن، وبالطبع بدون الوظائف الثلاث السابقة لا يتسنى للبنك القيام بهذه الوظيفة أصلاً أو بشكل معقول ومقبول.

لذا يمكن القول أن البنك المركزي بخصائصه المميزة ووظائفه المتعددة يهدف في النهاية إلى تحقيق القدرة على التنظيم والتحكم في عرض النقود أو حجم الائتمان. ومن ثم تعد هذه الوظيفة عملية تجميع لقدرات وإمكانات هذا البنك في التحكم في حجم الائتمان بما ينفعه والمتطلبات النقدية للنشاط الاقتصادي الوطني.

يتمثل الهدف الأساسي من قيام البنك المركزي بالتحكم بالعرض الكلي للنقود (أي الهدف من السياسة النقدية والائتمانية) في تثبيت المستوى العام للأسعار، ولا يعني هذا الهدف الجمود المطلق للأسعار عند مستوى معين وإنما يقصد به تمتع مستوى الأسعار بدرجة معقولة من الثبات النسبي، والمقصود هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد الإنتاجية وتنمية الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبمعنى آخر يهدف البنك المركزي أساساً إلى تحديد العرض الكلي للنقود بما يتناسب والاحتياجات النقدية لمستوى نشاط اقتصادي مرغوب فيه.

تشمل أدوات التحكم في عرض النقود: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي النقدي، عمليات السوق المفتوحة، الإقناع الأدبي، وتتلخص ميكانيكية استخدام هذه الأدوات للتأثير في عرض النقود بالزيادة وتشجيع التوسع في الائتمان في أوقات الكساد كمايلي:

1. تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي؛
2. تخفيض سعر إعادة الخصم؛
3. إقناع البنوك في التوسع في الائتمان.

بافتراض استعداد البنوك أو رغبتها في هذا التوسع تستخدم البنوك هذه الزيادة في مواردها النقدية للحصول على أصول مدرة وفي منح قروض وذلك عن طريق خلق نقود الودائع، وشراء البنوك للأوراق المالية تنخفض أسعار الفائدة، ويزداد بصفة عامة عرضاً لائتمان المصرفي ويصبح أقل نفقة، وهذا الوضع

¹ - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص ص: 137-139.

يشجع رجال الأعمال على زيادة الاستثمار، وهذا النشاط الاستثماري يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والدخل ومن ثم يمكن معالجة الركود في النشاط الاقتصادي، وفي أوقات الرواج إذا تعرض النشاط الاقتصادي لخطر التضخم يقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأدوات بطريقة عكسية وذلك في عرض النقود بالنقصان ومن ثم الحد من الائتمان ويتم ذلك عن طريق:

1- رفع نسبة الاحتياطي النقدي؛

2- بيع البنك المركزي للأوراق النقدية في السوق المفتوحة؛

3- رفع سعر إعادة الخصم؛

4- إقناع البنوك بتقييد نشاطها الائتماني؛

تؤدي هذه الإجراءات مجتمعة إلى نقصان العرض الكلي من النقود والحد من الائتمان ورفع نفقته في صورة أسعار فائدة مرتفعة، وتكون النتيجة في النهاية انخفاض الإنفاق النقدي ونقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، وكبح جماح التضخم.

المطلب الخامس: بنك المقاصة المركزية¹

إن أسلوب المقاصة الذي يقوم به البنك المركزي، تعني تسوية حسابات المصارف بواسطة القيود الدفترية، بعد تصفية الصكوك المسحوبة على كل مصرف من هذه المصارف، مع قيمة الصكوك الصادرة لصالحه على المصارف الأخرى، بحيث يظهر في نهاية عملية المقاصة صافي رصيد كل مصرف بالمبالغ الدائن أو المدين إلى بقية المصارف الأخرى، وإن إجراءات المقاصة التي تتم في Clearing House داخل البنك المركزي تساعد على تسوية المدفوعات بين أطراف الجهاز المصرفي دون الحاجة إلى استعمال النقود لهذه الأغراض، مما قد يوفر من العملة المتداولة لغرض تسوية العمليات المصرفية، لهذا فإن البنك المركزي يحتل مكانة بنك البنوك بحكم الخدمات والمسؤوليات التي يتولاها والتسهيلات التي يقدمها لبقية أطراف الجهاز المصرفي.

¹ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي

يعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من بين الموضوعات التي طرحت على الساحة المصرفية نتيجة للتطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها معظم دول العالم.

المطلب الأول: خلفية تاريخية حول استقلالية البنك المركزي¹

إن إصدار النقد ليس كإنتاج أية سلعة أخرى، ذلك أن استقرار سوق النقد، أو عدم استقراره ينعكس مباشرة على استقرار سوق السلع والخدمات، وكذا على سوق رؤوس الأموال وسوق العمل، وعلى الرغم من أن بعض الكينزيين يرون أن تقلبات عرض النقد هي نتيجة وليس سبب لتأثير على ظروف الدورة الاقتصادية، وذلك باعتبار أن توقعات الأفراد هي التي تحكم "تفضيل السيولة" لديهم، وبالتالي عرض النقد وهذه التوقعات ماهي إلا ارتداد للظروف الاقتصادية، وأبرز مؤشر لها معدل الفائدة، أو الكفاية الحدية لرأس المال حسب كينز.

لقد شهد تاريخ الفكر الاقتصادي خاصة خلال عهد التقليديين، صراعا حادا بشأن إصدار الأوراق النقدية مابين المدرستين: مدرسة العملة ومدرسة البنك، ومنشأ هذا الصراع هو مشكلة الاستقرار في قيمة النقد، بمعنى هل عدم استقرار قيمة الأوراق النقدية بفرض ربط قيمتها بالذهب كمرجع أكثر استقرار، وبالتالي لا يسمح بأي إصدار ورقي يتجاوز الاحتياطي من الذهب، وهو ماكان تنادي به أيضا مدرسة العملة، التي تزعمها ريكاردوأم أن استقرارقيمة الورق النقدي أمر مستقل تماما عن احتياطي الذهب، وأن نظرية النقد النائب (الورق النقدي ينوب عن الذهب) فكرة بالية ولا أساس لها من الصحة، وأن حاجة الاقتصاد المعبر عنها من خلال البنوك، هي المحدد لما يجب إصداره من الورق النقدي، دون مراعاة للاحتياطي من الذهب، وهو ماكان تتبناه أيضا مدرسة البنك بزعامة (Thomas Tooke).

في الواقع فإن هذا الصراع لا يندثر، بل مايزال مستمر إلى اليوم، حيث أننا نجد حتى في وقتنا الحاضر من ينادي بالرجوع إلى مرجعية الذهب، ولذلك فإن مشكلة الاختيار بين المدرستين ليست محل إجماع بين الاقتصاديين، على الرغم مما يبدو من هيمنة مدرسة البنك على الاقتصاديات المعاصرة.

غير أنه سواء كانت المرجعية متمثلة في مخزون الذهب، كما كان عليه الأمر في القرن 19، أو كان المرجع هو تحديد هدف ثابت لنمو الكتلة النقدية، فإن القاعدتان لهما نفس الأساس وهو جعل من السلعة النقد المرجع العالمي لكل نظام نقدي.

¹ - حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008، ص:116.

لقد اكتسبت الدولة تدريجياً حق إصدار العملة، حيث أصبحت تحتفظ بحق مراقبة صك العملة، وهي التي تحدد قيمتها بالنسبة إلى الذهب (مثلاً فرنسا: 1803، إنجلترا: 1816) كما أخذت البنوك المركزية شيئاً فشيئاً تنطوي تحت سلطة الدولة، وكان ذلك بمثابة انتصار لمدرسة العملة (Currency School)، حيث لم يعد بإمكان البنك المركزي (رغم أنه مؤسسة خاصة تحتفظ بقانونها الخاص) إصدار أوراق نقدية إلا بمقدار مخزونه من الذهب وعلى الرغم من إنشاء بنوك مركزية تابعة للدولة (مثلاً بنك فرنسا 1800) إلا أن الاحتكار التام لعملية الإصدار جاء بعد ذلك بسنوات (فرنسا 1848) وقد تطور هذا الدور المنوط بالبنوك المركزية ليشمل مراقبة الائتمان.

ترتبط مسألة استقلالية البنك المركزي منطقياً وتاريخياً ببروز وتطور أهمية السياسة النقدية، وقد برزت أهمية هذه الأخيرة (أي السياسة النقدية) مع انتشار ظاهرة النقد الائتماني من جهة، وتنامي النشاط الاقتصادي وبالتالي دور المصارف، من جهة أخرى¹.

إن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة وإنما تعود جذورها الأولى إلى بداية القرن التاسع عشر عندما ذكر الاقتصادي الإنكليزي David Ricardo عام 1824م أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها، وأقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب.

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب تطور وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الاقتصادي بصورة عامة، حيث ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة، وأصبحت هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسياً وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك، إلا أن هذه العلاقة أخذت منحى جديد بعد حدوث الكساد العالمي الكبير (1929-1933) حيث لجأت كثير من الدول إلى زيادة اقتراضها من مصارفها المركزية لتلبية احتياجاتها في تمويل الحرب العالمية الثانية ومن ثم إصلاحاً دمرته الحرب وقد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ معظم الحكومات قرارات بتحويل ملكية هذه المصارف إلى ملكية الدولة².

¹ - حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008، ص: 116-117.

² - خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية - مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي -، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص: 73.

لقد كان للأزمة العالمية أثرا بالغا على المستويين الفكري والعملي. فمن الناحية الفكرية تم التراجع عن مبدأ اليد الخفية التقليدي، وتولدت لدى الاقتصاديين قناعة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية والسياسة النقدية.

من الناحية العملية تكرست قناعة الدول بأهمية البنوك المركزية، فعمدت إلى تركيز عملية الإصدار وإدارة الكتلة النقدية على مستواها، حيث قامت بتأمين بنوك الإصدار القائمة، ومنعت قيام أي مؤسسة للإصدار على مستوى القطاع الخاص، ولكن كانت حماية العملة الوطنية وضمان استقرار قيمتها، ومن ثم استقرار الأسعار والاستقرار الاقتصادي بوجه عام، يعد مبررا رئيسيا لإنشاء بنوك مركزية تابعة للدولة، إلا أن هناك مبررا آخر يتمثل في البحث عن ممول مضمون لنفقات الدولة، من خلال تقديم تسبيقات لها بعد أن أصبحت موارد الضرائب غير كافية لتلبية الاتفاق العام، بل وإن هذا المبرر الأخير كان هو الأصل في التفكير في إنشاء البنوك المركزية حتى إنه طغى مع الزمن على المبرر الأول، غير أن الاتفاق المتزايد للحكومات والذي عمقت من حدته آثار الحرب العالمية الثانية، فضلا عما كانت تقتضيه الحروب الاستعمارية لدى العديد من الدول الغربية (المستعمرات) جعل للحكومات تكثف من طلبات القروض لدى البنوك المركزية، وهو ماتولد عنه نوع من الصراع ما بين هذه الحكومات وإدارات البنوك المركزية، التي كانت ترى أن الإفراط في تلبية طلبات الحكومة سيخل بالهدف المنوطة به، وهو الحفاظ على استقرار قيمة النقد، هكذا أخذ الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي يتزايد حيث احتل حيزا معتبرا في الفكر الاقتصادي والنقدي على وجه الخصوص منذ مطلع الثمانينات في القرن الماضي¹.

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير وخصوصا في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين إذ أقدمت كثير من الدول على اعتماد برامج الإصلاح هياكلها الاقتصادية وخصوصا المالية منها وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط ضروري لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة وهكذا ما أكدت عليه معاهدة "ماستريخت" 1992 التي نصت على أن تكون المصارف المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن السلطات السياسية وعن أي تدخلات أخرى تؤثر في هدفها الرئيسي القاضي بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وأن تمتنع المصارف المركزية عن أخذ تعليماتها من حكوماتها وأن تمتنع المصارف عن تقديم أي تسهيلات مالية لمصلحة الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى وأن يكون لحسابات تلك المصارف مدققون خارجيون مستقلون².

¹ - حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

² - خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

المطلب الثاني: مفهوم استقلالية البنك المركزي ومحدداته

إن موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة في الساحة المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن، ولعل السبب في أهمية هذا الموضوع يرجع إلى الدور الفعال الذي يطلع به البنك المركزي من خلال السياسة النقدية المسئول عن وضعها وتنفيذها والتطورات الاقتصادية والنقدية والدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم.

الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

من هنا يمكن تقديم بعض التعاريف لاستقلالية البنك المركزي نذكر منها:

يقصد باستقلالية البنك المركزي منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، عن طريق عزله عن أي ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية من جهة، ومنحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية¹.

وتعرف بأنها إعطاء البنك المركزي شخصية تمكنه من التصرف بجدية في تحقيق الأهداف الموضوعية والسعي وراء تنفيذها، كما يقصد بها مدى توفر الحصانة الكافية للقائمين على السلطة النقدية إذ لا يتم العزل والنقل إلا لخطأ جسيم، لأن هذه الاستقلالية الشخصية تزيد من استقلالية البنك المركزي في حد ذاته².

وتتمثل الاستقلالية أيضا في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم اتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة للسياسة وتضمن له استقلال عنها³.

تعني استقلالية البنك المركزي مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في المصرف وخصوصا فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب

¹ - حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005 / 2006، ص: 36.

² - ساقية مخلوف، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2011 / 2012، ص: 12.

³ - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 284.

القانون ومما لاشك فيه أن هذه الاستقلالية أو ما يطلق عليها الاستقلالية الشخصية تلعب دورا هاما في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته¹.

ومنه فإن استقلالية البنك المركزي تعني الحرية التامة في اتخاذ قراراته وفي تنفيذ السياسة النقدية دون أي تدخل من الحكومة.

الفرع الثاني: محددات استقلالية البنك المركزي

تتباين درجة استقلالية البنك المركزي تبائنا ملحوظا من دولة لأخرى ويعني ذلك وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وتؤثر في درجة الاستقلالية، وتعرف هذه العوامل بمحددات استقلالية البنك المركزي، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات اقتصادية ومحددات سياسية.

أولا/ المحددات الاقتصادية: تأتي المحددات الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي أساسا من منطلق أن الهدف الأساسي من تطبيق هذه الاستقلالية هو الحفاظ على استقرار الأسعار.

يمكن تحديد أهم المحددات الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:

- **المعدل الطبيعي للبطالة*:** يؤدي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في دولة ما إلى تزايد معدل التضخم بدافع رفع مستوى التوظيف في هذه الدولة، وهو ما يعني انخفاض التزام صانعو السياسة النقدية بالحفاظ على استقرار الأسعار ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل التضخم، فإذا افترضنا ثبات معدل البطالة المرغوب فيه فإن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في حالة ما يؤدي بالتالي إلى تزايد الفجوة بين هذا المعدل ومعدل البطالة المرغوب وهو ما يدفع الحكومة في هذه الدولة إلى زيادة الميل التضخمي للسياسة النقدية، بهدف تقليل هذه الفجوة ومحاولة الوصول بمعدل البطالة إلى المستوى المرغوب، مما يؤدي إلى ضرورة منح البنك المركزي مزيدا من الاستقلالية، فمثلا لو كان معدل البطالة الطبيعي 6%، بينما معدل البطالة السائد أقل من ذلك وليكن 4% فإن معدل التضخم في هذه الحالة سوف يرتفع من عام لآخر، فقد يرتفع معدل التضخم إلى 6% في السنة الأولى وإلى 7% في السنة الثانية، وهكذا بشكل مستمر، ولن يتوقف هذا الاتجاه السعودي للتضخم مالم يبدأ معدل البطالة في التحرك نحو مستواه الطبيعي².

¹- عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص: 88.

* يقصد بالمعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل الذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي.

²- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص ص: 136-137.

- حجم الدين الحكومي: يعتبر حجم الدين الحكومي أحد المحددات الاقتصادية لدرجة استقلالية البنك المركزي فزيادة حجم الدين العام يؤدي إلى رغبة الحكومة في الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وارتفعت بالتالي درجة استقلالية البنك المركزي.
- حيث أن العلاقة بين معدلات الفائدة ومعدلات التضخم هي علاقة طردية، وأن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الإسمي مطروحا منه معدل التضخم المتوقع وقد يؤدي ارتفاع حجم الدين الحكومي إلى نتيجة عكسية، فارتفاع حجم هذا الدين يزيد من رغبة الحكومة في تخفيض القيمة الحقيقية لهذا الدين عن طريق رفع مستوى الأسعار، مما يؤدي بالحكومة لتخفيض درجة استقلالية البنك المركزي.
- درجة استجابة مستوى التوظيف للتغيرات في مستوى الأسعار: يؤدي ارتفاع درجة استجابة مستوى التوظيف للتضخم غير المتوقع إلى حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة في حالة ارتفاع مستوى الأسعار، الأمر الذي يعني زيادة المنافع التي تعود على المجتمع من ارتفاع مستوى الأسعار وهو ما يعبر عنه بمنحنى " فيليبس"، ونتيجة لذلك كلما زاد ميل منحنى فيليبس ازدادت المنافع الاجتماعية من أحداث زيادة غير متوقعة في معدل التضخم، وازداد بالتالي الدافع لدى الحكومة لتبني سياسة نقدية تضخمية، وهو ما يعني أضعاف مصداقية السياسة النقدية، وفي ظل هذه الظروف تزداد الحاجة إلى تقييد قدرة الحكومة على زيادة معدل التضخم عن طريق منح البنك المركزي مزيدا من الاستقلالية، أي كلما زاد ميل منحنى فيليبس ارتفعت الدرجة المثلى لاستقلالية البنك المركزي.
- مدى حاجة الاقتصاد إلى التمويل الخارجي: إن ازدياد حاجة الدولة إلى الحصول على التمويل الخارجي يدفع الحكومة إلى محاولة إقناع الدول أو المؤسسات الدولية المانحة بسلامة موقفها المالي من خلال منح البنك المركزي قدرا أكبر من الاستقلالية، فارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي يعني عدم قدرة الحكومة على الاعتماد على سياسة التمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة، ومن ثم يبرز حاجتها إلى التمويل الخارجي.
- مستوى التنمية المستدامة: يمكن اعتباره من أهم العوامل المفسرة للاختلافات في درجة استقلالية البنك المركزي من دولة لأخرى، فارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يعني توفر أسواق مالية متطورة، فضلا عن كفاءة النظام الضريبي. مما يعني توفر مصادر للإيرادات الحكومية وتنامي قدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية ومن ثم انخفاض حاجتها إلى الاعتماد على البنك المركزي كمصدر أساسي لتمويل العجز الحكومي، أما في حالة انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، فيحدث العكس مما يجعلها تعتمد على البنك المركزي كمصدر أساسي للتمويل.

نتيجة لذلك كلما كانت الدولة متطورة ولها مستوى مرتفع من التنمية تؤدي إلى زيادة درجة استقلالية البنك المركزي والعكس صحيح عندما تكون الدولة متخلفة أو لها مستوى متدني من التنمية فإنها تؤدي إلى نقص درجة استقلالية البنك المركزي¹.

ثانيا/ المحددات السياسية: يمكن تقديم المحددات السياسية لاستقلالية البنك المركزي في أهم نقطة وهي²:

- **عدم الاستقرار السياسي:** هناك من يرى أن ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي ويرجع ذلك إلى احتمال عدم انتخاب المسؤولين السياسيين الحاليين في السلطة يؤدي إلى رغبتهم في تقييد قدرة منافسيهم السياسيين الذين يتوقع أن يصلوا إلى السلطة في الوقت القريب على زيادة الإنفاق ومن ثم يعملون على منح البنك المركزي درجة أكبر من الاستقلالية.

هناك من يرى أنه في حالة توقع المسؤولين الحاليين في السلطة قرب حدوث تغيير في السلطة السياسية لمدة طويلة، تزداد رغبتهم في خلق تضخم مفاجئ من خلال إحكام سيطرتهم على البنك المركزي يؤدي إلى منافع قصيرة الأجل المتمثلة في ارتفاع مستوى التوظيف والناجح، ونظرا لقصر مدة بقاء المسؤولين الحاليين في مناصبهم فإنهم لن يتحملوا تبعات هذه السياسة في الأجل الطويل، ووفقا لوجهة النظر هذه فإن عدم الاستقرار السياسي سيؤدي إلى انخفاض درجة استقلالية البنك المركزي.

المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي

هناك مجموعة من المعايير يؤخذ بها في استقلالية البنوك المركزية وإن كان هناك اختلاف في ترتيبها من بين هذه المعايير مايلي³:

1- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة؛

2- مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية؛

3- مدى التزام البنك بشراء أدوات الدين الحكومية مباشرة؛

¹ - عمار بوزعرور، مرجع سبق ذكره، ص ص : 137 - 138.

² - نفس المرجع السابق، ص: 138.

³ - عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، - بين النظرية والتطبيق - ملتقى المنظومة الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 14/15، ديسمبر، 2004، ص ص: 58-59.

- 4- مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها؛
- 5- سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم؛
- 6- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي؛
- 7- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات؛
- 8- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي؛
- 9- مدى مسائلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.
وهناك أيضا معايير أخرى تتمثل في¹:
1. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة؛
2. مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة(الحكومة)؛
3. طبيعة القروض التي يمكن منحها وشروطها؛
4. حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

المطلب الرابع: دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية مايلي²:

1. عدم نجاح وتحكيم وسيطرت الحكومة بإدارة السياسة النقدية؛
2. سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة، كالإصدار النقدي بدون مقابل؛

¹ - مجدوب بحوصي، استقلالية بنك الجزائر، مؤسسة الرقابة الأولى بين قانون النقد والقروض، 10/90، الأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة بشار، الجزائر، 2012، ص ص: 94- 95.

² - خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 84- 85.

3. انهيار نظام " بروتوئوز " وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي؛
4. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وإن كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات (وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)؛
5. عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي؛
6. إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها وإلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة.

المطلب الخامس: استقلالية البنك المركزي ومصادقية السياسة النقدية

إن استقلالية البنك المركزي تضمن مصادقية السياسة النقدية، ونعني بالمصادقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون ولا تثبت المصادقية إلا عبر الزمن حيث يكرر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا متوجه ظروفًا معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف¹.

ذلك أن صياغة سياسة نقدية من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة وملتزمون بمهامهم يكونوا حذرين أكثر من غيرهم والنظر إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف المسطرة، وكل تدخل من أية جهة كانت لصياغة السياسة النقدية يفقدها مصداقيتها، كما أن السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية التي تبين مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة كالتوسع في المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق معدل تضخم يلتزم البنك المركزي بتحقيقه، تكمن أهمية السياسة النقدية الأكثر شفافية في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنك المركزي من قبل المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى حصول دعم

¹ - أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ملتقى مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005، ص: 3.

ومساندة الرأي العام لسياسة البنك المركزي في أداء مهامه وبالتالي يصبح بإمكان الرأي العام الحكم على هذا الأداء بالنجاح أو الفشل في رسم السياسة النقدية¹.

¹ - قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، (1990-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص: 113.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي، الذي هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تشرف على عمل الجهاز المصرفي وإدارة الكتلة النقدية وفقا لما يتسم به من خصائص ومميزات منحته وحدة الاستقلالية، وضمان الدولة، والعمل تحت إشرافها بهدف توجيه السياسة النقدية عن طريق أدائه لجملة من الوظائف لعل أبرزها الإصدار النقدي الذي يمنحه سلطة خلق النقود القانونية، كما يعمل لصالح الدولة عن طريق إدارته لحساباتها المصرفية وإدارته لبنوكها المختلفة بين الخاصة والعامة عن طريق الرقابة على الائتمان وتحقيق الموازنة في الميزانية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية في معظم دول العالم، وقد أدى التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية وأفكار السياسات النقدية إلى ظهور مفهوم جديد لهذه السياسة حيث أصبحت تحقق أهدافا لاقتصاد لم تكن موجودة في السابق، وذلك بالتضافر مع كل مقومات نجاح السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية جزءا أساسيا لجملة السياسات الاقتصادية التي ينتهجها أي نظام اقتصادي وهي إحدى مجالات تأثير السلة النقدية على المعطيات النقدية فهي تؤدي دورا فعالا ومهما في تنظيم عرض النقود والتحكم في السيولة والائتمان.

على ضوء ما سبق سنعالج من خلال هذا الفصل الإطار النظري للسياسة النقدية وذلك من خلال ثلاث مباحث :

✓ المبحث الأول : مدخل عام حول السياسة النقدية؛

✓ المبحث الثاني : الجوانب الأساسية للسياسة النقدية؛

✓ المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

المبحث الأول: مدخل عام حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم وأيضاً لحماية العملات الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

لدراسة السياسة النقدية لابد من التطرق في البداية إلى تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تنوعت تعريفات السياسة النقدية حسب تنوع الفكر الاقتصادي إلا أن جميعها تلتقي عند العناصر المكونة لهذه السياسة.

فقد عرفها Einzig "على أن السياسة النقدية تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"¹.

تعرف أيضاً السياسة النقدية "بأنها عبارة عن سيطرت وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وخفيض كمية النقود في فترات التوسع، بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي"².

كما تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.

بتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي"³.

¹ - زكريا النوري، يسرى السمرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

² - محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011 ص: 18.

³ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص: 12.

تعرف السياسة النقدية كذلك " بأنها العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية"¹.

كما عرفها الاقتصادي Shaw " بأنها عمل واعي تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه"².

كما تعرف السياسة النقدية على أنها " جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد متيسر في الاقتصاد القومي، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي، أي حجم وتركيب الدين الحكومي".

من خلال ماسبق يمكن القول أن السياسة النقدية هي " مجموعة من الوسائل التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف محددة من بينها التحكم في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة وتنظيم السيولة، التأثير في الرصيد النقدي وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية"³.

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية⁴

لقد كان تطور السياسة النقدية تبعا للتطور الاقتصادي، ويعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، حيث شهد هذا القرن بداية الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية من طرف المنظرين الاقتصاديين، وزاد الاهتمام بهذا الموضوع بتزايد الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي، نتيجة للتضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في ذلك الوقت إلى جانب المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية للدولة ويمكننا تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

✓ **المرحلة الأولى:** في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود لأب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي جون باتيستساي وقانونه القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له. وأن النقود هي مجرد غطاء للمبادلات لا أثر لها على النشاط الاقتصادي، ومع تطور الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، من خلال كمية النقود المعروضة

¹ - عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي - البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مؤسسات شباب الجامعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، ص: 199.

² - أكرم حداد، مشهور هدلول، النقود والمصارف -مدخل تحليلي ونظري-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص: 183.

³ - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص: 25.

⁴ - فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس الجزائر، 2008/2009 ص ص: 100 - 101.

والمطلوبة من طرف السلطات النقدية، ودورها (النقود) في تنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل، ولقد استعملت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد عام 1929، كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، ولكن حدوث أزمة الكساد في الفترة (1929 - 1933) أثبتت عجز مساهمة النظرية النقدية الكلاسيكية في معالجتها وبالتالي عجز السياسة النقدية في الخروج منها.

✓ **المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة ظهرت النظرية النقدية الكينزية التي تولت معالجة الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال الربط بين الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في السوق النقدي يكون بتعادل كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية، وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة. وبدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة، وأعطى دور أكبر لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، وذلك عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وتركزت نظرية كينز على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وعلاج الاحتكار بالتضخم، مما أدى إلى ظهور الكساد التضخمي.

✓ **المرحلة الثالثة:** تميزت هذه المرحلة بفشل السياسة المالية في معالجة التضخم بسبب بطئها ونقص مرونتها وبدأت عودت السياسة النقدية خاصة بعد مجيء النقديون بزعامة فريدمان الذي يؤمن بأن التحكم في عرض النقود يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بزيادة عرض النقود بمعدل مساو لمعدل النمو الناتج القومي بعد عام، بـ 1982 بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة وبالتالي ظهر من جديد الجدل بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، وكل يدعي بأن سياسته هي الأنجح لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأدى هذا التعصب إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي Walter Heller الذي يرى أن سياسة معينة لا يغنيها عن استخدام الأخرى، بل يجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ولقد عملت السياسات النقدية عبر العالم منذ نشأتها على تحقيق عدة أهداف تصبو كلها في النهاية إلى تحقيق الهدف الأهم وهو النمو الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: أنواع وأهمية السياسة النقدية

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أنواع السياسة النقدية ومدى الأهمية التي تحققها في الاقتصاد.

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية: هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى، وذلك في ظل ظروف معينة وهذه السياسة هي:

¹ - فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص: 101 - 102.

أولاً/ السياسة النقدية التوسعية: يتم اللجوء إلى هذه الطريقة لزيادة سرعة نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان ورفع حجم وسائل الدفع، وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة¹.

ثانياً/ السياسة النقدية الانكماشية²: وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

أ- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقه التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

ب- دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة، وبالتالي سوف يضح المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

ج- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية³

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وكمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وأن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائياً مع توقعات استمرار التضخم وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيكي، ولهذا فقد اهتمت نظرية كمية النقود بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي

¹ - حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/ 2012، ص: 13.

² - أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص: 180 - 181.

³ - حسيبة لعزاري، دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/ 2011، ص: 16 - 17.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي، وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية ظهرت إلى حيز الوجود، النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة، كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار وأن توازن السوقين (النقدي والسلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والكينزية ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، لكن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا السياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، بل تختلف في البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، فبينما نجد المشكلة الرئيسية في البلدان المتخلفة اقتصاديا تتمثل في مصاعب التمويل ونقص السيولة في الاقتصاد، إضافة إلى مشكلة تدهور قيمة العملة وبالتالي تدهور القدرة الشرائية ومستويات أسعار الصرف، في حين يختلف الحال في الدول المتقدمة حيث تكمن المشكلة الرئيسية في كيفية علاج التقلبات الاقتصادية وكذا التحكم في ظاهرتي البطالة والتضخم¹.

حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتنقسم إلى:

¹ - مخلوف ساقية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

الفرع الأول: الأهداف الأولية

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها¹، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي، أما الثانية فتسمى بظروف سوق النقد.

أولاً: مجاميع الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة، ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (تنمية القروض المخصومة)².

ثانياً: ظروف سوق النقد: وهي التي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعين بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة بين البنوك، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزنة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

قد اختلف الاقتصاديون حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم المجموعة الثانية، إذ فضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجموعات النقدية التي تمثل الهدف

¹ - فريدة بخراز يعدل، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

² - ميادة بلعاش، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، - دراسة مقارنة الجزائر - فرنسا - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 120.

الوسيط لديهم المفضل، غير أن الكنزيين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك باعتقادهم بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال¹.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، وهذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي².

تتمثل هذه المتغيرات في:

أولاً/ معدل الفائدة³: إن المستثمرين والعائلات على حد سواء شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، لكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون معدلات الفائدة ضمن هامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن نترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية، إلا أن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى مستوى الصعيد الداخلي تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسة مثل الاستثمارات في السكن وعلى الاختيارات بين السندات والنقد. وعلى مستوى الصعيد الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة ايجابية، لا مرتفعة ولا منخفضة، ومستقرة قدر الإمكان في الزمن.

ثانياً/ سعر الصرف⁴: يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار المعدل يشكل ضمان لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج،

¹ - اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص ص: 39 - 40.

² - نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2012، ص ص: 20.

³ - ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

⁴ - أحمد ضيف، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية علوم تجارية، وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2016، ص ص: 54 - 55.

ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف، وتدفع تقلبات أسعار صرف العملات بالسلطات النقدية إلى التدخل والتأثير عليه واستعمال مآلهيها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان نجاح، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء السياسة الاقتصادية والعامة بشكل عام، وهموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل فيمايلي¹:

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار؛

2. العمالة الكافية؛

3. زيادة النمو الاقتصادي؛

4. توازن ميزان المدفوعات.

أولاً/ تحقيق الاستقرار في الأسعار²: إن في استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم واستقرار الأسعار ميزة خاصة، من حيث أن أثارها على تقييد عرض النقود من خلال تقييد الائتمان بين الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد.

ثانياً/ تحقيق توازن ميزان المدفوعات³: يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة.

¹ - صالح مفتاح، النقد والسياسة النقدية - المفهوم، الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص: 124.

² - حميد رسول، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص: 66.

³ - محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص ص: 19-20.

وينتج على هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن ندفع ثمن السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو أنها تحصل على ثمن سلعتها وخدماتها في حالة التصدير للخارج.

تسجل في جانب المدفوعات حجم الأموال المدفوعة لاقتناء السلع أو الخدمات التي يتم استيرادها من الخارج، بينما ما يتحصل عليه من خلال عملية التصدير التي تقوم بها الدولة من السلع والخدمات، فيسجل ضمن المتحصلات من ميزان المدفوعات، وتعمل الدولة على توازن الجانبين في جميع الأحوال حتى يتساوى طرف الدائنية مع طرف المديونية.

لكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها للتوازنين فالتوازن الداخلي للاقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي يتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي يأخذ أولوية على الميزان الخارجي، ومع وجود هدفين فإنه من الضروري عادة توافر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل، وكل أداة سياسية ينبغي أن تتزاج مع الهدف الذي يكون فيه أكثر فاعلية، وفي أغلب الأحيان تتجح السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي بينما السياسة النقدية تتجح في تحقيق التوازن الخارجي.

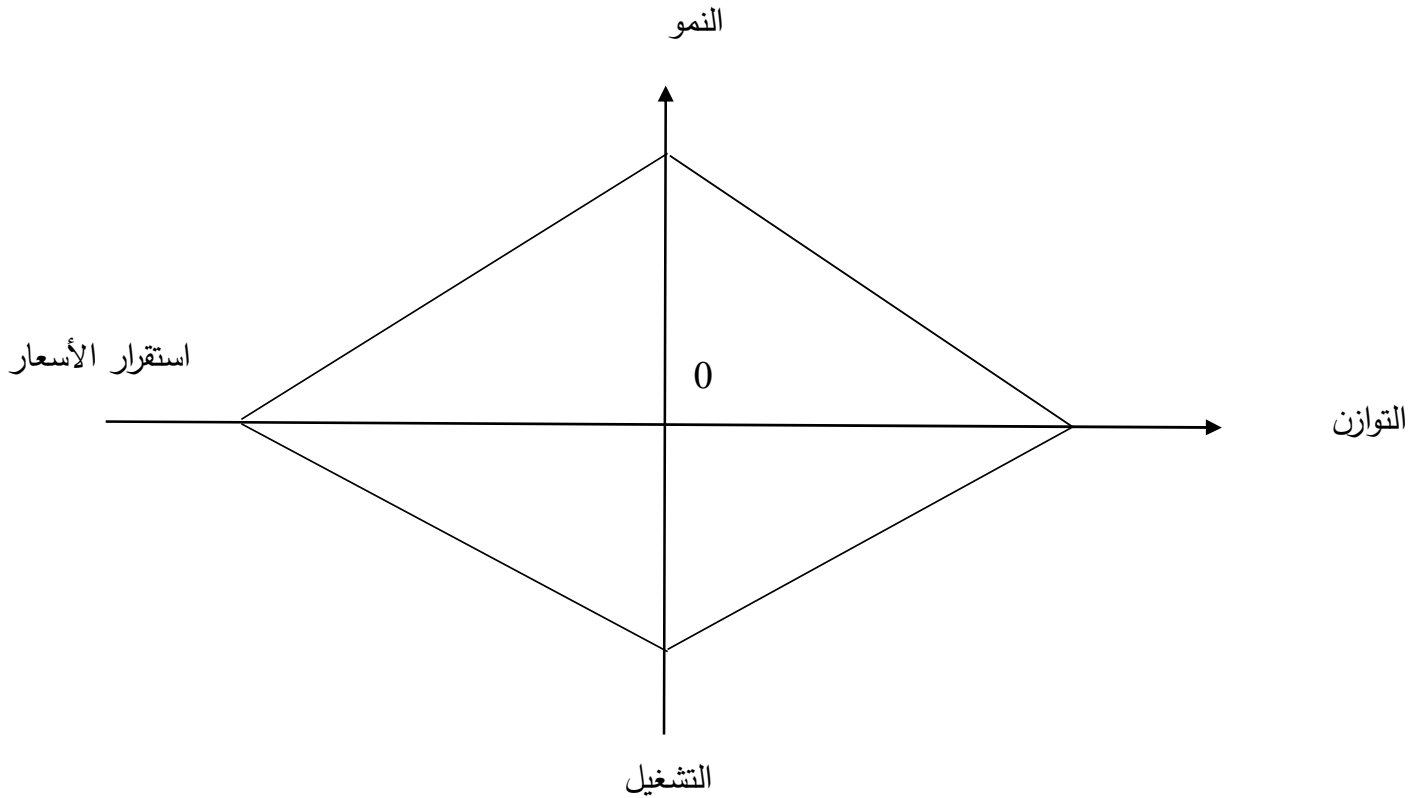
ثالثاً/ العمالة الكاملة¹: للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

رابعاً/ زيادة النمو الاقتصادي²: هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها K من خلال ماسبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور Kaldor.

¹ - محمد فودوا، مرجع سبق ذكره ، ص: 18.

² - الشيخ أحمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي**، دراسة حالة موريطانيا- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012/ 2013، ص: 22.

الشكل رقم (1): المربع السحري لكالدور.



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:34.

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن تحقيق هذه الأهداف يواجه أخطار الابتعاد عن تحقيق هدف عن الأهداف الأخرى، وهذا يطرح مسألة الأولوية في وضع هذه الأهداف، وهي عملية تتعلق بجملة من المعطيات حسب الأنظمة الحكومية ونظرتها للأولويات، وأثبتت السنوات الأخيرة أن أهداف تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار لا يمكنها أن تحقق دون أن تخلف ورائها أثارا على النمو والتشغيل، وبالمقابل فإن صلب جل اهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية قد تحمل معه ضغوطا تضخمية واختلالات خارجية. فزيادة التوظيف والعمالة يؤدي إلى رفع الأسعار، واختلال في ميزان المدفوعات، وزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة الدخل والعمالة ستؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار المحلية وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات.

كما أن السياسة التي تهدف إلى الرقابة على التضخم تميل إلى الحد من إمكانية النمو الاقتصادي، وخاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الأمر إيجاد الإجراءات اللازمة لإتباع سياسة الانكماش المعتدل¹.

¹ - ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 117 - 118.

المبحث الثاني: الجوانب الأساسية للسياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية، وكذا استراتيجياتها الحديثة، وأيضاً احتوائها على قنوات إبلاغ خاصة بها.

المطلب الأول: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وتتمثل هذه الوحدات في مايلي: قطاع الحكومة، القطاع المالي الخاص والعام، والقطاع الخارجي.

الفرع الأول: القطاع الحكومي¹

يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزاً هاماً في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملاً أساسياً في توجيه وتحريك الاقتصاد وذلك انطلاقاً من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها.

فقطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائد في المجتمع كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع ثانٍ من الإنفاق العام وهو الدعم أم الإعلانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلون على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي وتقوم أيضاً هي بعملية الإقراض بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية وعلى وضع القطاع الخارجي، وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 100 - 101.

الفرع الثاني: القطاع المالي الخاص والعام¹

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأخذت في حسابها دور هذا القطاع في إعداد خطط التنمية وغيرها.

تكمن هذه الأهمية في ثلاثة محاور أساسية هي:

1. دوره النشاط والفعال في الدول النامية وقدرته على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول؛
2. خروجه عن النشاط التقليدي القديم وقيامه بأدوار ومهام جديدة؛
3. جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المقيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.

فالقطاع الخاص يؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد، من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي.

أما القطاع المالي العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا مهما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل، فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.

بهذا يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات عن هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بغرض النقود.

الفرع الثالث: القطاع الخارجي²

يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لسد فائض الطلب على السلع والخدمات، ومنفذا لتصريف فائض العرض من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية في الاتجاه الداخلي والخارجي.

ترتبط هذه الوحدات المؤسسية مع بعضها من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في أسواق العمل وأسواق السلع والخدمات، وأسواق المال، وبما أن النقود تعتبر وسيلة للتبادل ومخزنا للقيمة، ويتم تداولها في جميع الأسواق، فإن السياسة النقدية تؤثر في جميع هذه الأسواق من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود، ولذلك فالسلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الأسواق من اختلال أو توازن وهذا على المستوى الكلي.

¹ - الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

² - سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص: 38.

المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة

نظرا لظهور بؤابر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة، بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، وبفحص السجل التاريخي خلص فريدمان وشاودرز إلى أن التغير الجوهري في معدل نمو الدخل النقدي، وهما يجزمان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار، وأن التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الأسعار والناآج.

هكذا بدأ التوجه في إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة نجو استخدام مجاميع الاحتياطي، بعد الفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيدا أكبر في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيدا أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية¹.

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرّون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسب مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة افتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الاحتياطي، وبالتالي عرض النقود في زيادة الإستراتيجية أيضا لم تكن ناجحة بالكامل².

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

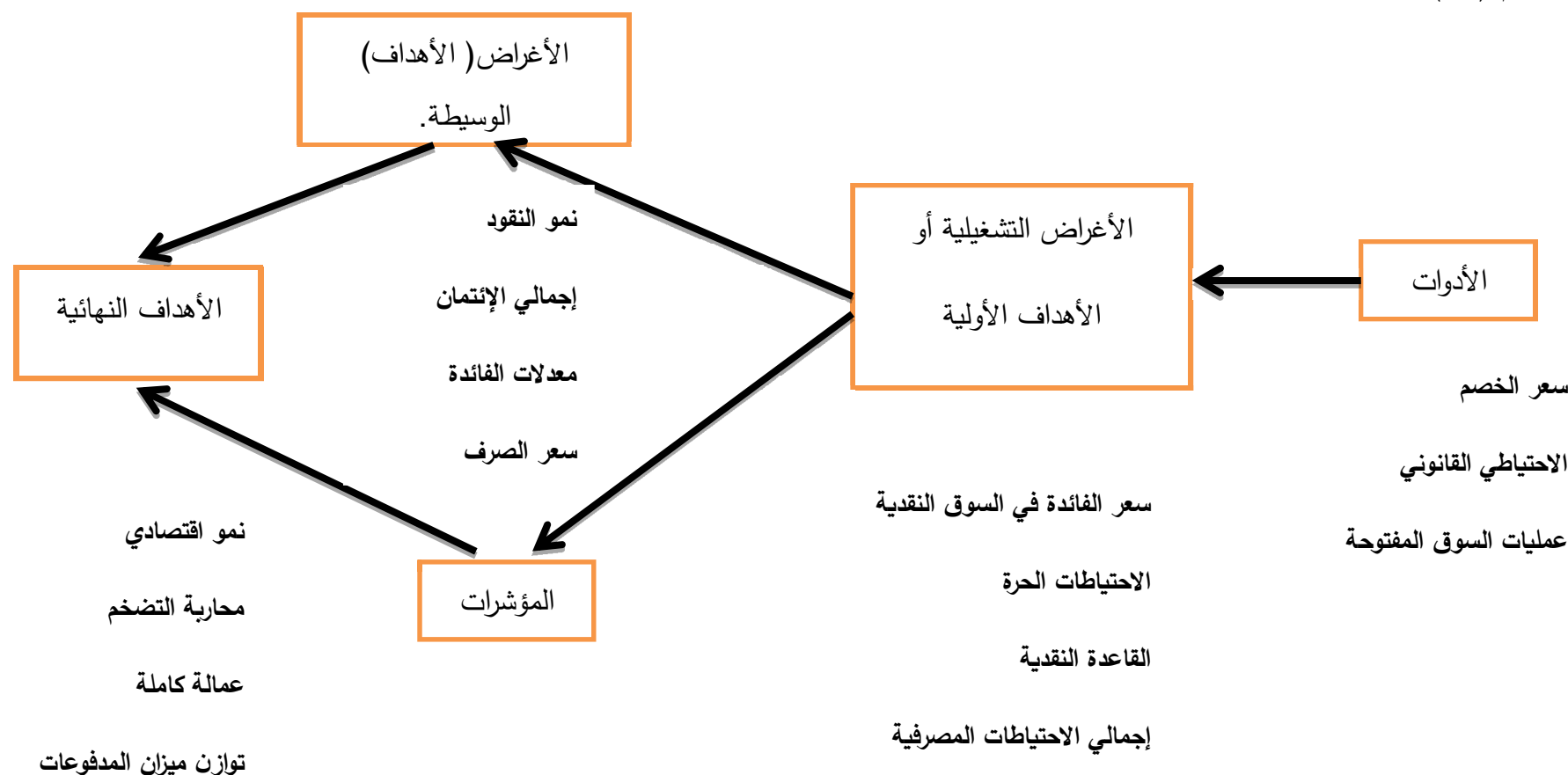
² - سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص: 47.

ولكن هذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلقى نجاحا كبيرا، وتعرضت لانتقادات عديدة، لأن هذه البنوك المركزية مثلا : في الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها¹:

- 1- توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.
 - 2- استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.
- والشكل التالي يبين إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

الشكل رقم (02): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة.



المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - المفهوم - الأهداف والأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 113.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تستعمل السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق أهدافها، معتمدة في ذلك على العديد من القنوات أهمها :

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة¹: لا تشير هذه القناة إلى تأثير سعر الفائدة على تكلفة القروض فحسب، بل أيضا إلى تغير التدفقات النقدية المدينين والدائنين، فبالنسبة للمدينين فإن سعر الفائدة يؤثر على التكلفة الحدية والمردودية الحدية لرأس المال مما يؤثر على التكلفة الحدية للاقتراض، أما بالنسبة للدائنين فإن التغيرات في سعر الفائدة يؤثر على متوسط سعر الفائدة للديون غير المسددة.

حسب (2002) Gali et GetmerFarmer فإنه نتيجة لأهمية هذه التأثيرات على الإقراض والاقتراض، فإن إجراء تغيرات على سعر الفائدة يؤدي إلى تغير التكلفة الحدية للاقتراض وهو ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات في الاستثمار والادخار وبالتالي في الطلب الكلي، إن استجابة أسعار الفائدة الجزئية للبنوك التجارية هو السمة الأساسية لهذه القناة.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف²

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطابا لاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثالث: قناة أسعار السندات المالية³

هذه القناة تعبير عن وجهات نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار [العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي]، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية،

¹ - جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015 / 2016، ص : 48.

² - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص : 78.

مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

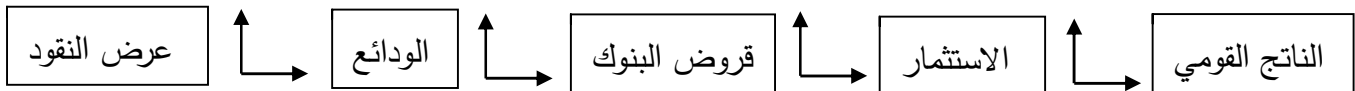
الفرع الرابع: قناة الائتمان

تشير هذه القناة إلى أن حجم الائتمان يعتبر أحد المتغيرات المهمة بالنسبة للسياسة النقدية وذلك لعلاقته الوطيدة بحجم الإنفاق الكلي وتمارس هذه القناة في السياسة النقدية، وتعمل من خلال قناتين فرعيتين هما¹:

✓ قناة الإقراض المصرفي.

✓ قناة ميزانيات منشأة الأعمال.

أولاً: قناة الإقراض المصرفي: من خلال هذه القناة يتم إتباع سياسة نقدية توسعية التي تعمل على زيادة احتياطات البنوك والودائع لديها، وهذا الأمر يعني ارتفاع حجم القروض البنكية المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري والموارد المالية المتاحة لإقراض القطاع العائلي وقطاع الأعمال وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج.



- من اعداد الطالبتين -

ثانياً: قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض.

و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

¹ - ياسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص، 19 - 20.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها

للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تمكنها من التحكم في حجم الائتمان، وفعالية هذه الأدوات تولد فعالية السياسة النقدية.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي وهو الجهة التنفيذية المسؤولة عن السياسة النقدية عدة أدوات والتي من خلالها يتحكم بعرض وإدارة النقود في الاقتصاد، ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى :

الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

أولاً: سعر إعادة الخصم وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق¹.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن توضيحها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية، فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية، فإنه يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه في الجهاز المصرفي، بمعنى أنه يخفض سعر الخصم، مما يحفز البنوك على الاقتراض منه لتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد، ودفع عملية التنمية في الدولة، خاصة عندما توجه تلك الأموال إلى الاستثمارات الإنتاجية والمشاريع التنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود².

أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة (البنوك التجارية) إلى³:

¹ - عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفاعلية، مداخل في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، (دون سنة النشر)، ص : 2.

² - جمال خريس، أيمن أبو خضير وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص ص : 113 - 114.

³ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990 - 2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 / 2006، ص ص : 243 - 244.

اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها والقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقتراض المباشر أو خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك).

فإذا كانت هناك بواذر تضخم، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعمالئها، فيحد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد أما إذا كانت هناك بواذر انكماش، فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

أخيراً يمكن القول أن سعر الخصم يعتبر مؤشراً لدى البنوك التجارية يمكن من خلاله التعرف على واقع واتجاهات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان¹.

أما الأهداف المنتظر تحقيقها من إجراء استخدام هذه الأداة فتتحدد في بعدين أساسيين هما²:

✓ التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة Reserves Excess لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

✓ محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تركهما بطريقة منسقة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة ومحاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والنتيجة عن عوامل السوق.

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بعدة مزايا أهمها³:

¹ - أحمد محمد صالح جلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في لبلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990 -

2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 / 2006، ص : 61.

² - حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية، 2006، ص ص : 15 - 16.

³ - ليلي اسمهان بقيق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود، مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 / 2015، ص : 32.

✓ أن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا وشراء تعود إلى البنك المركزي والذي تكون له الرقابة الكاملة على حجم هذه العمليات.

✓ يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق المالية ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت، أضف إلى ذلك أن البنك المركزي بإمكانه ممارسة عمليات السوق المفتوحة بأي درجة، وبغض النظر عن مدى صغر أو كبر الحجم المطلوب إحداثه لتغيير الاحتياطيات أو القاعدة النقدية، وحتى إذا كان الحجم المطلوب تغييره كبير جدا، فإن هذه الأداة لها من القوة ما يكفي لإحداث الأثر المطلوب.

✓ تتميز عمليات السوق المفتوحة بالسرعة في ممارستها، كما يمكن عكس هذه العمليات فورا لتصحيح الأخطاء المرتكبة.

ثالثا: نسبة الاحتياطي الإلزامي¹: تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزاميا لدى البنك المركزي، وتتغير هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، واستخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم، وتلجأ البنوك المركزية حاليا لاستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية، وتعتبر هذه الوسيلة سياسة نقدية بحتة، فتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني إمكانات التوسع في سياسة خلق النقود أو العكس، أما غيرها - سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة - فتتبعها دائما سياسة مالية معينة ترغب الدولة في تطبيقها.

ففي حالة التضخم، يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي فتقل الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فتتخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم حجم المبادلات وبالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي.

ولا تقتصر هذه السياسة على الاحتياطي الإلزامي ممثلا في النقود الحاضرة، وإنما تتعداه لتشمل أصولا أخرى تدخل في حساب نسبة السيولة، حيث تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة من أصولها في

¹ - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني - دراسة مقارنة - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2004 / 2005، ص : 123.

صورة نقدية، ونسبة أخرى من الأصول في شكل أرصدة قابلة للتحويل فورا إلى نقود دون خسارة مثل: أدونات الخزينة والأوراق التجارية والأوراق الحكومية المضمونة، وهذا للحد من قدرة البنوك التجارية على تحويل هذه الأصول إلى نقود قانونية تضيفها إلى رصيدها النقدي، وتكون لها القدرة أكثر على اشتقاق نقود الودائع.

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الكيفية) للسياسة النقدية

تهدف الأدوات الكمية إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية، إذ يظهر أن تأثيرها يكون بدون تمييز، بينما قد تود الدولة تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية على حساب أخرى أو الحد من بعض الأنشطة، ولذلك يستعمل البنك المركزي أدوات كيفية ونوعية ليؤثر على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، ونذكر من أهمها :

✓ سياسة تأثير القروض؛

✓ سياسة أسعار الفائدة؛

✓ التنظيم الانتقائي للقروض؛

✓ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد؛

✓ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم؛

✓ قيام البنك المركزي ببعض العمليات.

أولا/ سياسة تأثير القروض: تهدف سياسة تأثير الائتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود قانونيا ألا وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتكون ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد من نوع " اقتصاد الاستدانة "، ويسمى أيضا تخصيص الائتمان، واستخدم في إنجلترا في أواخر الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان.

ففي فترات التضخم مثلا، تعمل هذه السياسة على منح الائتمان إلى القطاعات حسب الأولوية إذ يفرق بين القطاعات المسببة للتضخم والتي لم تتسبب فيه، كما يمكن أن تتعلق بمعياري أجل القروض أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأثير القروض إجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة، واستخدمت هذه السياسة لأول مرة في فرنسا سنة 1948 م، كما تصاحب هذه الساسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الادخارات وإصدار السندات، وقد

لوحظ أنه لم يحقق نظام تأثير القروض في البلدان التي طبقتها الضبط المطلوب للقروض (سواء المقدمة للاقتصاد أو الخزينة)¹.

يعود هذا إلى²:

✓ غياب تأثيره على القروض المقدمة للخزينة؛

✓ رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛

✓ لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

ثانيا/ سياسة أسعار الفائدة³: يسعى الجهاز المصرفي من خلال التوسع في ائتمانه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند إدارته لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل الاقتراض.

يفيد استخدام ضوابط أسعار الفائدة في احتواء آثار التسعير التنافسي، إلا أن لهذه السياسة آثار سلبية حيث نجد أن هذه الضوابط تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد المالية وإلى ترشيد الائتمان بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن بسهولة التحايل على الحد الأقصى المفروض، وذلك بتحويل الودائع المصرفية إلى أصول تدر عوائد بأسعار السوق مثل النقد الأجنبي وإلى سلع وهذه الضوابط تضبط أيضا الوساطة المالية إذا بقيت أسعار الفائدة عند مستويات أقل بكثير من مستويات التوازن.

ثالثا/ التنظيم الانتقائي للقروض⁴: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات، كتحديد مبلغ القروض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستثمارات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع

¹ - محمد الأمين بن الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر (1990 - 2009) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009 / 2010، ص ص : 20 - 21.

² - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص : 256.

³ - موسى بوخاري لحلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي -، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص : 78.

⁴ - عبد الله خبابية، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، دار الجامعة الجديدة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص : 89.

القروض الممنوعة التقديم إطلاقاً لآبد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية، الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

رابعاً/ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: توجب هذه الوسيلة القانونية على المستوردين ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية الخارجية، كوديعة لدى البنك المركزي وذلك لمدة محددة، وبما أن المستوردين ليسوا في الأغلب مستعدين لتجميد أموالهم الخاصة فإنهم يكونون مجبرون عندئذ على الاستئجار بالنظام البنكي حتى يتوفر لهم قروض بنكية تسمح لهم بتعويض الجزء المجمد من ممتلكاتهم تعتبر طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات¹.

خامساً/ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية².

سادساً/ قيام البنك المركزي ببعض العمليات: عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها³.

الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

في حالة عدم قدرة الأدوات الكمية والنوعية على توجيب الائتمان، فإن المصرف المركزي يتدخل مباشرة للتأثير عليه من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل في:

أولاً: الإقناع الأدبي⁴: تسمى أحيانا سياسة المصارحة، حيث يحاول صانعو السياسة النقدية كثيرا التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، فمن خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسؤولون عن السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية

¹ - عيسى الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² - www.9alam.com/forums/attachment.php?attachment=654&d=13/03/2017.

³ - عبد الله خبابية، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 90 - 91.

⁴ - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، عمان، الأردن، ط2، 1999، ص: 212 - 213.

إلى الاتجاه المرغوب فيه، ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج آثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، ومهما يكن من أمر فإن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح.

تقوم هذه الفكرة أساسا على أن المصرف المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بغيره من مؤسسات النقدية، حيث يعتمد المصرف المركزي هذه الوسيلة لشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة، وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة، والتأثير على هذه المؤسسات لكي تتبع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف.

لا يمكن التأكد من فاعلية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين المصرف المركزي والمؤسسات الاقتصادية، وكذلك وجود أسس وقواعد تنظيم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية.

ثانيا: الإجراءات العقابية¹: إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك ورفض إمدادها بالاحتياطيات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.

ثالثا: الرقابة المباشرة²: قد يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك بوضعه توجيهات وأوامر وتعليمات ملزمة للبنوك يستطيع من خلالها تحقيق أهدافه في مجالات الإقراض والتوظيف، ويفرض البنك المركزي جزاءات على البنوك المخالفة لتعليماته على سبيل المال لا حصر :

- تحديد معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة؛
- تحديد نسبة معينة من رأس المال واحتياطيات البنك لا تتعداها القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد؛
- تحديد النسبة بين الأصول ورأس المال والاحتياطي على مستوى كل بنك؛
- تحديد الأنشطة التي يسمح للبنوك بتمويلها.

¹ - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني - دراسة مقارنة - دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007، ص : 186.

² - عمار بوزعرور، مرج سبق ذكره، ص ص : 89 - 90.

رابعاً: الإعلام¹: تقتضي هذه أداة قيام البنك المركزي بتقديم حالة الاقتصاد الوطني للرأي العام خلال عرض الحقائق والأرقام والإحصائيات سعياً لتبرير تبني سياسة ائتمان معينة دون أخرى، وتستطيع أيضاً التأثير في عرض النقود بواسطة قرارات استقبال الودائع والتسهيلات التي تمنحها من جهة أخرى.

إن إطلاع البنوك التجارية على مختلف الحقائق الخاصة بالاقتصاد الوطني تجعلهم يتبعون موقفاً لا يتجاهل هذه الوقائع وبالتالي يتماشى مع توجيهات البنك المركزي.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية

ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين، أوائل هذا القرن وقبل الأزمة الاقتصادية الكبرى، أن السياسة النقدية هي أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، وتحظى باهتمام جيد من السلطة الاقتصادية والنقدية، وتتمتع بأهمية كبيرة ومستوى عالي من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي².

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، وفعالية السياسة النقدية تنحصر عموماً في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة لتحقيق الغرض الأساسي من هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية الغير مرغوب فيها، كذلك ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى التنسيق والملائمة فيما بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات والتدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم في حالة عدم التنسيق الملائمة بين هاتين الحالتين³.

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

إن فعالية السياسة النقدية لا ترتب بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة وإنما يرتبط بمدى إمكان استخدام هذه الأدوات وتحقيق النتائج العلمية المتوقعة من استخدامها، لهذا فإن أهمية السياسة النقدية وفعاليتها تبقى متواضعة في البلدان النامية لأسباب أساسية هي⁴:

¹ - محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية - حالة البنك المركزي الأوروبي والأزمة المالية (2007 -

2008) - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بيسكرة، الجزائر، 2015 / 2016، ص : 112.

² - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص : 338.

³ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص : 435.

⁴ - حسيبة لعزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص : 49 - 50.

✓ غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة : فغياب الأسواق المالية المتطورة يفقد سياسة سعر الخصم وعملية السوق المفتوحة فعاليتها في التأثير على كمية الائتمان المصرفي وعلى كلفته، مقابل ذلك تستطيع البنوك المركزية في البلدان الصناعية المتقدمة من تغيير سعر الخصم أسبوعياً على الأقل وقيام البنك المركزي يومياً ببيع وشراء السندات في السوق المالي، إلا أن هذه الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي في البلدان المتقدمة يصعب تنفيذها وضمان نتائجها المطلوبة في البلدان النامية نتيجة عدم قدرة مؤسساتها المصرفية والمالية على الاستجابة لتوجهات البنك المركزي بحكم عدم توافر الأسواق المالية والنقدية المتطورة والتي يرافقها قلة تنوع الأصول المالية والنقدية المتمثلة في أدوات الائتمان القصير والطويل الأجل وقلة التعامل وتداول الموجود منها.

✓ تخلف العادات المصرفية للمجتمع بالإضافة إلى تخلف عادات الأفراد والمؤسسات والمشاريع في التعامل بالأصول المالية المتخلفة مقابل التمسك بالتعامل بالنقود الحاضرة تامة السيولة فضلاً عن حداثة الأجهزة والمؤسسات المالية والمصرفية، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى فقدان السياسة النقدية لمعظم فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم صعوبة تحقيق أهدافها التي تسعى إليها وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية والمساهمة في توفير معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.

✓ الحداثة النسبية في نشأة المصارف والأجهزة المالية وفي مقدمتها البنوك المركزية.

✓ تنتمي الكثير من الدول النامية إلى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي كمناطق الأورو والدولار الأمريكي وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بقيمة العملة الأجنبية، كما يخضع التطور النقدي لتطور الأحوال النقدية في البلد المتبوع لذلك تتضاءل سيطرة السلطات النقدية الوطنية على بعض الشؤون النقدية.

✓ ضالة مرونة الاستثمار لتغير سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.

هناك أسباب أخرى تتمثل في¹:

✓ الكثير من الدول يسود فيها قاع كفاي، خاصة القطاع الزراعي التي يصرف الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك، وفي هذا القطاع تضيق فيه دائرة المبادلات النقدية وهذا يمثل خروج عن عمل السياسة النقدية، كما تؤثر الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية التي يسود فيها القطاع الزراعي على الأوضاع النقدية والائتمانية بها، ففي موسم النشاط تعرف البنوك التجارية نشاطاً يكون

¹ - حسيبة لعزاري، مرجع سبق ذكره، ص : 50.

مصحوب بارتفاع سلفها وودائعها، وانخفاض الأرصدة النقدية الحاضرة وانخفاض نسبة الاحتياطيات إلى الودائع، لكن هذا النشاط يزول ويحدث العكس في موسم الركود.

✓ إن الدول النامية في عمومها ذات نسب نقدية منخفضة، أي أن نسبة عرض النقد إلى الدخل الوطنية منخفضة مقارنة بتلك النسبة السائدة في الدول المتقدمة، فمثلا بلغت هذه النسبة في الأردنوفي مصر عام 1999 م حوالي 33% و22% على الترتيب، في حين بلغت اليابان وبريطانيا وفي نفس السنة حوالي 48.5% و41%، ضف إلى ذلك أن هذه النسبة تبقى ثابتة ولا تتغير في الأمد القصير في الدول النامية وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر في الاقتصاد لكون النقود في هذه الدول تستعمل عموما لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغير في الدخل.

✓ إن مدى استعمال الودائع النقدية مقارنة باستعمال العملة كوسيلة دفع وكمخزون للقيمة، فنجد أن الدول النامية تتخفف فيها استعمال نسبة الودائع النقدية، ويتم الاعتماد بشكل واضح على استعمال العملة الورقية والمسكوكات، ولا يزال استعمال نقود الودائع محصورا في الوفاء بمدفوعات الحكومة وأداء المدفوعات كبيرة المبالغ في قطاعات الأعمال والصناعة والتجارة، فمثلا فقد بلغت نسبة العملة في التداول مقارنة بعرض النقود في نهاية عام 1999 م في كل من ليبيا ومصر 40% و65% في حين بلغت في نفس الفترة من إيطاليا واليابان والولايات المتحدة 15.7% و25% و25% على الترتيب، والسبب في ذلك يرجع إلى تواضع الدور الذي تؤديه الودائع المصرفية في التداول النقدي وعدم تطور العادة المصرفية في اقتصاديات الدول النامية، وهذا بدوره يرجع لأسباب عديدة نذكر منها:

- انخفاض مستوى الدخل الوطني وانتشار ظاهرة اكتناز الأصول النقدية عند الأفراد عوض الادخار لدى البنوك، وهذه الظاهرة تقلل نسبة تداول النقود وتقل أيضا سرعة تداول نقود الودائع مع العلم أن نسبة نقود الودائع في اقتصاديات الدول الإفريقية تتراوح بين 30% - 40% مقارنة بإجمالي عرض النقود المتداولة، في حين تبلغ هذه النسبة في اقتصاديات الدول المتقدمة في حدود 70% - 80%.

- تنتشر المؤسسات المصرفية في المدن الكبرى، مع تسجيل نقص انتشار فروع هذه المؤسسات خارج هذه المدن، إضافة إلى قلة انتشار التسهيلات المصرفية على المستوى الوطني في الدول النامية؛

- انتشار الأمية ومحدودية المستوى التعليمي والثقافي في الدول النامية، وهذه مظاهر تحد من عملية تطور المصارف والخدمات المصرفية، وخاصة في المناطق الريفية التي مازال أغلب أفرادها ينظرون إلى المصارف بنظرة عدم الاطمئنان وعدم الثقة، ولا يعتبرونها كمأمن لهم في حالة الإيداع والسحب

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية

خاصة إذا كان هناك انخفاض في مستوى ثقة الأفراد في الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهذه المظاهر تؤثر بالسلب على مستوى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ولمعالجة هذه السلبات لابد من القيام بدور تنقيفي وإعلامي كبير في هذه الدول....

تتميز اقتصاديات الدول النامية بعدم وجود أسواق نقدية متطورة ومنظمة مع ضيق الأسواق المالية إن وجدت مع ضعف نشاطها وهذه الميزة تعيق فعالية كل من سياسة نسبة إعادة الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوحة في هذه الدول¹.

وفي الأخير يمكن القول أن اقتصاديات الدول لا يمكنها الاستغناء عن السياسة النقدية، بل إن برامج الإصلاح التي تبنتها كثير من الاقتصاديات مع صندوق النقد الدولي تشير إلى أن السياسة النقدية هي إحدى المحاور الأساسية لتلك البرامج وإن الإصلاحات الاقتصادية تتجه إلى تقوية سوق النقد والمال وتحرير العملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلاً².

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة³

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة.

بالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية (أو المؤسسات المالية) على البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي

كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم عرض النقود، عن ريق البنك المركزي عندما يدخل مشترياً أو بائعاً لهذه الأوراق في هذا السوق، إذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود المتداولة، وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود.

¹ - قويدر معيزي، مرجع سبق ذكره، ص : 164.

² - حسيبة لعزاري، مرجع سبق ذكره، ص : 50.

³ - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات - الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص : 287 - 288.

معنى ذلك أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأدوات الخاصة للسياسة النقدية، لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

الفرع الثالث: تقييم الفعالية الإجمالية للسياسة النقدية

لقياس هذه الفعالية يجب توفر معلومات دقيقة متعلقة بالأثر الكمي الذي يمارس على مجموعة من المتغيرات النقدية (معدل الفائدة، عرض النقود) عبر كل الإجراءات التي يمكن أن تمارسها السلطات والفترات المالية المقابلة لها¹:

✓ على الاستهلاك والاستثمار عبر تغيير المتغيرات النقدية والفترات المرتبطة بها؛
✓ المدى والخصائص الديناميكية للتأثير المضاعفة والمتداخلة فيما بينها والمرتبطة بالمراحل النهائية من الفترات الاقتصادية.

عدم توفر هذه العناصر يمكن القول أنه لا توجد وسيلة نقدية يمكن أن تعتبر في المدى القصير كوسيلة ضبط على مستوى الاقتصاد الكلي، ولفهم ذلك ينبغي استعراض الملاحظات التالية:

✓ إن فعالية السياسة النقدية في المدى القصير لا تقاس بالآثار الآلية الناجمة عنها، ففي البلدان المتطورة حيث تمتلك السلطات العامة مجموعة من وسائل التدخل، فكل قرار تتخذه السلطات يكشف عن إرادة في التحرك مؤهلة للتأثير عن سلوك الوكلاء الاقتصاديين؛

✓ لا يمكن أن تنفذ السياسة النقدية وتقيم من وجهة نظر إجمالية بحتة، وليس فقط التغيير في طرق استخدامها تبعا للحالة التي يبحث عن تصحيحها، لكن التدخلات يجب أن تكون متنوعة فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة وأيضا بالقطاع التابع لها، أي يجب أن تكون السياسة النقدية دقيقة جدا لكي تبلغ فعاليتها القصوى؛

✓ ليست السياسة النقدية معزولة، فالسلطات العامة تمتلك حاليا عدد من وسائل التدخل التي تستند إلى ضخامة الموازنات العامة وإلى حجم القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

من خلال ذلك يتضح أن السياسة النقدية ليست إلا أحد مكونات السياسة الاقتصادية الإجمالية وفعاليتها لا يمكن أن تقيم بمعزل عن فعالية الكل لأنها جزءا منه.

¹ - حسبية لعزازي، مرجع سبق ذكره، ص : 51.

خلاصة:

تتمثل السياسة النقدية في الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي بزيادة أو تخفيض المعروض النقدي للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بما يخدم أهداف السياسة النقدية المختلفة سواء الأولية أو الوسيطة أو النهائية، وفي ظل تحقيق هذه الأهداف توجد ثلاث أنواع للسياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية أو سياسة نقدية للبلدان النامية.

أن إدارة السياسة النقدية تحتاج إلى استخدام مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تمكنها من التحكم في حجم الائتمان، كما يتم إبلاغ السياسة النقدية عبر مجموعة من القنوات كقناة سعر الصرف وقناة سعلا الفائدة وقناة أسعار السندات المالية وقناة الائتمان، وأيضا يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية تختلف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

يخفف من احتمال الوقوع في حالات الإفلاس، حيث يساهم في تحسين الهيكل المالي للبنك مما يؤثر إيجابا على مختلف النسب الاحترازية التي تضعها الهيئات الرقابية.

الفصل الثالث:

البنك المركزي ودوره في
تحقيق فعالية السياسة
النقدية

تمهيد:

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث ويعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أبرزها في الوقت الراهن، فقد جاء كوليّد لعولمة الاقتصاد والتوجه نحو التحرر المالي والاندماج النقدي، حيث أدركت الدول الأوروبية هذا التحول في الاقتصاد العالمي وسعت منذ سنوات لإنشاء هذا الاتحاد بعد سلسلة من الاتحادات الجزئية والاتفاقيات الثنائية.

لقد تمخض هذا الاتحاد أهم سمات تركيبته ألا وهو " الأورو " الذي انطلق مبدئياً للدخول في المنافسة الاقتصادية العالمية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية لدول الأعضاء ومجابهة القوى العظمى من جهة، والاستحواذ على مكانة معتبرة من الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، وللوصول إلى نظام نقدي أوروبي كامل كان من الضروري المرور بعدة مراحل وإنشاء هياكل ومؤسسات لهذا الغرض وإصدار عدة معاهدات وتقارير تضمن إنشاء الصبغة القانونية لعملها لتصبح بذلك التجربة الأوروبية أرقى التجارب في العالم، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال الباحث التالية:

✓ المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية؛

✓ المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن الاتحاد الأوروبي؛

✓ المبحث الثالث: قياس فعالية البنك المركزي الأوروبي في تطبيق السياسة النقدية (2010-2016).

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أبرزها في الوقت الراهن، حيث أدركت الدول الأوروبية هذا التحول في الاقتصاد العالمي وسعت منذ سنوات لإنشاء هذا الاتحاد بعد سلسلة من الاتحادات الجزئية والاتفاقيات الثنائية¹.

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

يعرف التكتل الاقتصادي بأنه مجموعة من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين، قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، أو سوق مشتركة².

يقصد بالتكتل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة " الإقليم " والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على الحد أو إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات، والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات السائدة في الدول³.

ويعرف التكتل الاقتصادي على أنه : " التكتل الاقتصادي يعبر عن تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي⁴.

¹ - ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2008، ص، 1.

² - كمال مقروص، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013 - 2014، ص: 17.

³ - شريف علي الصوص، التجارة الدولية - الأسس والتطبيقات - دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1، 2012، ص : 56.

⁴ - نوال شحاب، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 - 2010، ص : 3.

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية اتجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفه موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة ن والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، وهناك درجات من التكتل الاقتصادي، تبدأ بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة ثم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريف موحدة على استيراداتها من الدول خارج التكتل، والمرحلة اللاحقة هي السوق المشتركة التي يتم فيها تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء، تليها الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية، أخيرا تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل، وكل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت قبلها¹.

أيضا يعرف التكتل الاقتصادي بأنه: " تجمعات لدول متجاوزة تهدف إلى تنمية التجارة وتحريرها بين الدول الأعضاء وتدفع عجلة النشاط الاقتصادي لتحقيق معدلات النمو المطلوبة".

الفرع الثاني: نشأة التكتل الاقتصادي²

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في

¹ - فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتمدن، العدد: 2310، 2008.

² - ورقة بحثية حول التكتلات الاقتصادية، على موقع <http://www.djelfa.info/vb/showthead.php?1> (19/02/017) le

صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية عسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية، وفاقته ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصاداتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957 م وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وقد عمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

تزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعمومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف لل عملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاد إليها.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى إلى تحقيقها:

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- ✓ تتصف التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛
- ✓ حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛
- ✓ المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة اتجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل؛
- ✓ ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية، هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها؛
- ✓ قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله؛
- ✓ توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها؛
- ✓ الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

¹ - ماجد اسماعيل، التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تسويق، جامعة دمشق (بدون سنة النشر).

الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية

إن التكتلات الاقتصادية ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هي توجه دائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها، ومن أهداف التكتل الاقتصادي نجد¹:

✓ **توسيع حجم الأسواق:** تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكل ضيق الأسواق وصعوبة تصريف منتجاتها، فتلجأ إلى التكامل لتصبح أسواقها أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء ويترتب عن ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات المعطلة وغير المستغلة كما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير.

✓ **تحسين شروط التبادل التجاري:** يعمل التكتل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد وتعديل شروط التبادل التجاري فيما بينها وبين العالم الخارجي وفقاً لمصالحها الخاصة.

✓ **العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة:** وهذا عند فتح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة الماهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكتل الاقتصادي.

✓ **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:** وهذا ما يسعى إليه التكتل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائدها.

ما يمكن قوله عن التكتلات الاقتصادية بأنها هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسريعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية.

¹ - كلثوم اليز، آسيا قاسيمي، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، مؤسسة الانتماء، المركز الجامعي البويرة (دون سنة النشر)، ص ص : 3-4.

المطلب الثالث: أسباب قيام التكتلات الاقتصادية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتوعد الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي¹:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية: يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

يمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- ✓ التمتع بوفرات الإنتاج الكبير: وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع؛
- ✓ تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح مجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر؛
- ✓ خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية....)؛
- ✓ ضمانة ضدة الأحداث غير المتوقعة، لهذا يذهب البعض للقول بأن الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية " النافتا " لم تخل من هذا الدافع، فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

¹ - أحمد محمد المسماري، الشريف محمد الغول، التكتلات الاقتصادية في الدول النامية، على الموقع:

الفرع الثاني: أسباب سياسية

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل " الآسيان " هو الدافع السياسي، وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي، فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951م، وكذلك مساهمة " الميركوسور " في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي، إلا أنه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية، ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما.

الفرع الثالث: أسباب أمنية

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن الإتحاد الأوروبي

لقد بدأ التعاون الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أعلن جورج مارشال عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها، وقد أسفر ذلك تكوين ما يسمى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC)، لتتولى تخصيص معونة مارشال وتعجيل انتعاش أوروبا.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا في معظم دول العالم، خصوصا في أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها، هذه الحرب التي دمرت معظم منشآت الاقتصادية والصناعية وأعادتها إلى نقطة الصفر، جعلها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، وأنها لا بد عليها أن تنتهج خيارات جديدة تخط ما بين السياسة والاقتصاد، وبعيدا عن الاتجاهات العسكرية والتسلط المفرط الذي يستنزف الميزانيات ويبدد الطاقات، لذلك ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة، وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، يكون عن طريق التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد سبق تكوين الإتحاد الأوروبي العديد من المنظمات التي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا، الأول هي منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC)... وتأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتنسيق خط التعمير وتوجيه المعونات الأمريكية (تحت خطة مارشال)... للدول الأوروبية المتلقية لها.

والثانية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لقد تم تأسيس هذه المنظمة، بعد أن أعلن وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) في 9 ماي 1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ثم تم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أبريل 1951 بين دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا بلجيكا، لوكسمبورغ)، القاضية على حسم الصراعات والخلافات حول منجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من الصناعات¹.

في ماي 1956 عقد وزراء دول الجماعة الأوروبية للفحم والصلب اجتماعا في مدينة البندقية، لبحث تقرير (spaak)، وعلى الرغم من بعض الخلافات التي دارت حول الأهمية النسبية للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أو السوق المشتركة، فقد اعتبر التقرير صالحا في مجمله لوضع مشروع المعاهدة المطلوبة وبعد عدة

¹ - إبراهيم بوجحلة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012 / 2013، ص : 30.

مباحثات عقد اجتماع في روما في مارس 1957 م بين دول الجماعة الأوروبية، نتج عنه تشكل تنظيمين رئيسيين هما¹:

✓ الجماعة الاقتصادية الأوروبية " E.E.C".

✓ الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ويطلق عليها اختصارا « Euratom » وهي جماعة قطاعية على غرار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

قد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 م المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي²:

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء؛
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية؛
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل؛
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

انطلاقا من هذه البنود فإن معاهدة روما تعتبرها أول تأسيس لتكوين السوق الأوروبية المشتركة التي تضمنت إلغاء الحواجز الجمركية بين هذه الدول وتوحيد الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي مع تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

تم الإتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا وعلى ثلاث مراحل تستغرق كل مرحلة أربعة سنوات، وتبدأ الأولى في عام 1958م، وتنتهي المرحلة الثالثة في عام 1970م، وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام 1979م فإنه يمكن التمديد لثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي في عام 1973م غير أن التطبيق العلمي قد أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة، مما دفعهم إلى الإسراع في تنفيذ خطوات هذه المرحلة. وكان أداء الدول في المرحلتين الثانية والثالثة أكبر نجاحا، ففي نهاية ديسمبر 1963م كان قد تم إلغاء 40% مما هو مستهدف على أساس مستوى التعريفات السائدة عام 1957م وفي أول جانفي 1966م بلغت نسبة التخفيضات 80% بينما كان المستهدف 60% فقط، وبحلول منتصف

¹ - ساقية مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص : 53.

² - ابراهيم بوجحلة، مرجع سبق ذكره، ص : 30.

عام 1968م تم إلغاء جميع القيود الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء، وفيما يخص القيود الكمية فقد تم إلغاؤها بأسرع من التعريفات الجمركية¹.

الفرع الثاني: الإتحاد الأوروبي²

على الرغم من قيام السوق المشتركة والمساعي المتكررة للدخول في وحدة اقتصادية ونقدية، فإن الجماعة ضلّت تشكو من استمرار عدد كبير من القيود التي تعيق تلك الوحدة، وطالب البرلمان الأوروبي خلال 1983م و1984م بتعديل معاهدة روما بهدف المضي قدماً نحو وحدة أوروبية، وإضفاء مزيداً من الصبغة فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة وتمكينها من الاستقلال بمواردها، كما أقر مجلس القمة الأوروبي في نفس الفترة مبدأ التحرك نحو إرساء الجماعة على أسس جديدة، وإدخال إصلاح مؤسسي على تشكيلات الجماعة بما يعزز التعاون الأوروبي في المجالين الاقتصادي والسياسي، ويساعد على التقدم نحو الوحدة الأوروبية.

أولاً: التحرك نحو السوق الموحدة: في إطار الظروف التي شهدتها الاقتصاد العالمي في سنوات السبعينات، من ركود تضخمي وانحيار نظام النقد الدولي، فقد انعكست سلباً على دول المجموعة الأوروبية، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة، وانخفض نصيب دول المجموعة من الصادرات الدولية، وتراجع القدرة التنافسية لدول المجموعة بالنسبة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل الظروف السابقة فقد أجريت تعديلات على معاهدة روما، من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوروبي في عام 1986م، والذي يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكامل الاقتصادي الأوروبي، وكي تترجم الأهداف التي حددها الميثاق الواحد في العام 1987م إلى واقع بحلول العام 1992م، قام جاك ديبلور بصفته رئيساً للمفوضية الأوروبية بتقديم برنامج طموح تشريعي وعملي لضمان إزالة ما تبقى من عقبات أمام حرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات، وكان أهم أهدافه:

- إقرار إمكانية وجود تعاون سياسي أوروبي؛
- الاعتراف بالمجلس الأوروبي؛
- إقرار مبدأ الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخله بدلاً من مبدأ الإجماع الذي طالما عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان؛

¹ - عبد الفتاح أبو شاور، الإقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص ص: 403-404.

² - نفس المرجع السابق، ص: 112.

- إقرار قضايا الترابط والتماسك الاقتصادي والاجتماعي وقضايا البيئة والتعاون بين المؤسسات المختلفة وقوانين المنافسة؛
- إنشاء المحكمة الابتدائية لتخفيف العبء عن محكمة العدل الأوروبية؛
- إقرار مبدأ الإجراءات الجديدة الذي يعطي للبرلمان الأوروبي صلاحيات أوسع فيما يتعلق بالعملية التشريعية الخاصة بالجماعة؛
- ضرورة التشاور المباشر والإتصال الوثيق بين كل من المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري من ناحية والبرلمان الأوروبي والمفوضية من ناحية أخرى، خلال المرحلتين الأولى والثانية من مراحل طرح ومناقشة المقترحات يتم خلالها إجازة المقترحات مروراً من مرحلة المبادرة التي تقوم بها المفوضية الأوروبية إلى مرحلة تبني من قبل المجلس الأوروبي.

تضمنت وثيقة القانون الموحد المراحل الزمنية التي يتم خلالها استكمال السوق الموحدة، إذ حددت الفترة لذلك من سبتمبر 1985م حتى نهاية عام 1992م، وفي خلال الفترة حتى 1988م أنجز ما يقارب من 25 % من برنامج التوحيد الأوروبي، وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحد إلى مرحلتين، الأولى من 1985م إلى 1989م، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990م حتى 1992م، يتم خلالها استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية.

كانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوروبا الموحد، ووضع الأسس والقواعد التي سيبني عليها الإتحاد الأوروبي فيما بعد، وبفضل السوق الموحدة ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة بلا أية حدود جمركية، ويصبح هناك حرية انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء، ولم يكتف بتوحيد السوق الأوروبية وإنما امتدت الأهداف لتشمل التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء لتشمل السياسات المالية والنقدية، وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الإتحاد الأوروبي أو معاهدة ماستريخت.

ثانيا: معاهدة ماستريخت: في إطار تفعيل مخطط وارن ومواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية قامت الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد بإدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة في ماستريخت في 07 فيفري 1992م وقعتها خمسة عشرة دولة أوروبية هي:

(النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد واليونان).

كما وقد حددت اتفاقية ماستريخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية ومراحل الوصول وإصدار عملة موحدة، كما حددت هذه الاتفاقية المعايير الواجب توفرها في الدول المنظمة إلى منظمة الأورو وكذا الهيئات التي ستشرف على سير مراحل الوحدة¹.

كما استطاعت الاقتراب من تحقيق هدفها النهائي، وهو أوروبا الموحدة اقتصاديا بعد قرون عديدة من الحروب والصراعات الدولية، ويضم هذا الاتحاد نحو 350 مليون فرد ويبلغ قيمة انتاجه 37000 مليار وحدة نقد أوروبية، وتعتبر سوقا عالمية عملاقة تستطيع أن تواجه العملاقتين الاقتصاديتين الأمريكي والياباني وتستأثر بنحو 40 % من مجمل التجارة العالمية².

اشتملت المعاهدة أيضا على مجموعة من الأهداف الأساسية كما حددتها المادة الثانية منها³:

- ✓ تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.
- ✓ ترسيخ التعاون بين الدول الأعضاء في إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي.
- ✓ التنسيق بين السياسات الاقتصادية الأوروبية.
- ✓ انتهاج طرق حديثة في إصدار القوانين مع إعطاء صلاحيات واسعة للبرلمان الأوروبي.
- ✓ فتح العضوية لدخول دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي في ضوء المعايير التي حددتها المعاهدة.
- كما استهدفت معاهدة ماستريخت أيضا ما يلي⁴:
- ✓ سياسة خارجية مشتركة، والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في اتحاد أوروبا الغربية؛
- ✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة؛
- ✓ إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في موعد غايته أول يناير 1999م، ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة، غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة من دول الجماعة التي يسمح لها بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك.

¹ - فاطمة الزهرة خبازي، النظام النقدي الدولي - المنافسة - أورو - دولار -، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص : 274.

² - مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص : 122.

³ - فاطمة الزهراء خباري، مرجع سبق ذكره، ص ص : 274 - 275.

⁴ - عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر - النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2013، ص : 154.

ثالثاً: توسيع عضوية الاتحاد: كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في أول يناير 1993م بعد أن تصادق برلمانات دول الجماعة نهائياً على التعديلات المقترحة على معاهدة روما، والتي تضمنها معاهدة ماستريخت الجديدة التي كان قد تم التوقيع الرسمي عليها في مارس 1992م.

كان من المتصور إذن أن تتساقط الحواجز، وتتداعى كل الأسوار مع حلول عام 1993م ليبدأ عصر أوروبا الموحدة، سياسياً واقتصادياً ودفاعياً، ولكن بعض الأحداث الطارئة غير المتوقعة أرجأت قيام الوحدة الأوروبية ومن ذلك¹:

- رفض شعب الدانمارك لمعاهدة ماستريخت التي تنظم إجراء الوحدة السياسية والاقتصادية؛
- موافقة شعب فرنسا على المعاهدة إلا أنها أشبه بالرفض حيث وافق عليها 50.5% ورفضها 49.5% من الشعب الفرنسي؛
- النزاعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الراضة لذوبان بلادها في أوروبا الجديدة.

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف بهذا مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993م ليضع ما يعرف بشروط " كوبنهاجن " وهي تنقسم إلى²:

1. شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛
2. شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد؛
3. شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيس الاتحاد؛

على هذا الأساس، وفي جانفي عام 1995م انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، أما في الفاتح من ماي 2004م فلقد شهد الاتحاد الأوروبي أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية

¹ - عمر حسين، الجات والخصخصة - الكيانات الاقتصادية الكبرى التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002، ص ص : 45، 46.

² - عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011 - 2012، ص ص : 106 - 107.

الاتحاد وهي: " مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا بولندا قبرص " وذلك في ختام مرحلة من التغيير الهائل ليس في حجم وعدد الأعضاء فحسب لكن في مفهوم توحيد القارة عموماً، حيث توجد ثماني دول من بين العشر المنضمين أخيراً للاتحاد من دول وسط وشرق أوروبا ومعظمها من الدول التي قد حصلت على استقلالها بعد تفكك كل من الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وتشيكو سلوفاكيا، وبذلك يصبح عدد الدول الأعضاء، خمسا وعشرين دولة.

بهذا يكون الاتحاد قد توسع في عضويته بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد عن 450 مليون نسمة، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوروبي على السير بخطى ثابتة ومستقرة منذ معاهدة روما 1957م وصولاً إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي المتمثل في سوق واحدة ضخمة، وعملة واحدة قوية، وحرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات، بل وقدرة أكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف والتنوع بين الدول الأعضاء، وبعد هذا التوسع وبالتحديد في عام 2007م دخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة توسع جديدة ضمت كل من " بلغاريا، رومانيا " ليرتفع عدد الدول الأعضاء بذلك إلى سبع وعشرين دولة عضو، لتبقى تركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ عام 1993م.

المطلب الثاني: التنظيم المؤسسي للاتحاد الأوروبي

من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة الرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدولة العضو وتسهل هذه المؤسسات والمنظمات على تسيير الاتحاد الأوروبي وتختلف حسب مهامها، ومن بين أهم هذه المؤسسات نجد البنك المركزي الأوروبي الذي يلعب دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي داخل الاتحاد الأوروبي النقدي.

الفرع الأول: البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي:

أولاً: **المفوضية الأوروبية**¹: تمثل المفوضية الأوروبية مصالح أوروبا بأكملها وتدعمها، وهي هيئة مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء.

¹ - عبد العزيز صدوق، محمد أوفيس، وآخرون، النشأة، التاريخ، المؤسسات، على

الموقع: <http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154/2014> le (06/03/2017).

تتكون المفوضية الأوروبية من 20 عضو ينتخب رئيس من بينهم، وهم يتولون مسؤولية مجموعة متنوعة من الحقائق مثل: المشروعات، والصناعة، والنقل، والاتصالات، والتنمية الزراعية والريفية، ويعاونهم مجلس مكتب خاص وإدارة عامة من المسؤولين تابعة للمفوضية، وتتناول هذه الإدارة النشاط العملي لكل القطاعات السياسية.

1. وظائف اللجنة المفوضية¹: تختص اللجنة المفوضية الأوروبية باقتراح مشروعات القوانين، فهي التي تقوم بصياغة مشروعات القوانين الأوروبية الجديدة، ثم تقوم بتقديمها للبرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري.

وتقوم المفوضية الأوروبية أيضا بتطبيق سياسة الاتحاد الأوروبي عند إدارة شؤون الحياة اليومية داخل الاتحاد ومتابعة أوجه إنفاق ميزانية الاتحاد، كما تقوم المفوضية أيضا بالتأكد من الالتزام بالمعاهدات والقوانين الأوروبية، والتصرف ضد من يقومون بمخالفة قوانين الاتحاد الأوروبي وتقديمهم إلى محكمة عادلة.

2. البرلمان الأوروبي²: وهو الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع " مواطني الاتحاد" البالغ عددهم 507 ملايين نسمة، حسب المادة 14 من " معاهدة الاتحاد الأوروبي". ينتخب أعضاء البرلمان من مواطني الدول الأعضاء، والمقيمين فيها، من غير الأوروبيين، الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، هذا يعني أن التصويت يشمل المواطنين غير التابعين لقوميات الدول الأعضاء.

للبرلمان الحق في صنع القرار بالمشاركة مع المجلس، وفي حال رفض البرلمان المصادقة على الإجراء، فالمجلس عندها لا يستطيع اتخاذ القرار، وقد شكلت المشاركة نسبة 60 % من التشريع خلال الفترة النيابية 2009 - 2014م، وهو الإجراء الذي نصت عليه معاهدة ماستريخت عام 1992م وسمي " إجراء صنع القرار بالمشاركة"، وأعدت معاهدة لشبونة 2007م تسميتها " العملة التشريعية الاعتيادية" التي أصبحت تشمل 90% من مجالات السياسة لتشمل معظم السياسات، باستثناء الشؤون الضريبية، والأمن الاجتماعي ومعظم مجالات السياسة الخارجية، فسلطة القرار هنا للدول الأعضاء في الاتحاد ولا تمارس عملية " المشاركة في القرار"، ويتطلب إجراء المشاركة الأغلبية المؤهلة في المجلس، والأغلبية المطلقة في البرلمان.

¹ - عبد العزيز صدوق، محمد أوفيس، مرجع سبق ذكره.

² - حسين طلال مقلد، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي - البرلمان الأوروبي نموذجاً - مجلة المستقبل العربي العدد 433، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص ص: 24-25.

ثالثا: المجلس الأوروبي¹: يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه، ويمكن الإشارة إلى أن المجلس يقتصر دوره في إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة الاتحاد الأوروبي، فإنه عادة ما يتم وصف المجلس الأوروبي بأنه مؤسسة بين الحكومات (Intergovernmental Institution) وليس مؤسسة فوق الحكومات وفوق قومية (Supranational Institution) بمعنى أنه مجال يظهر فيه الدول الأعضاء، ولا يعتبر مؤسسة ذات سلطات فوق سلطات الدول الأعضاء كما هو الحال في عدد من مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

رابعا: مجلس الاتحاد (المجلس الوزاري)²: هو الكيان المسئول عن صنع سياسات الاتحاد ولا يمكن له طرح مشاريع للقوانين ولكن يمكنه أن يقبل أو يرفض مقترحات الهيئة التنفيذية، قد تتطلب إجازة التشريعات، موافقة الوزراء عليها بالإجماع أو الأغلبية المشروطة (62 صوتا من أصل 87)، وتتطلب الأغلبية البسيطة 44 صوتا فقط، ولكنها ناذرا ما تستخدم.

ويتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، وفي العادة يكون هذا الممثل هو وزير الخارجية وتتعاقد الدول الأعضاء على رئاسة هذا المجلس لمدة 6 أشهر، ويعقد المجلس عادة اجتماعاته في بروكسل.

الفرع الثاني: البنية المؤسساتية للاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية السابقة للاتحاد الأوروبي، توجد أيضا مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها نذكر منها:

أولا: محكمة العدل: تتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الاتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها بلكسمبورغ)³.

وتلعب المحكمة دورا كبيرا في عملية البناء الأوروبي بالنظر إلى صلاحيات السلطات القضائية الواسعة التي تتمتع بها سواء من حيث أنها تسهر على احترام القانون من قبل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والإلتزام بالاتفاقيات والمعاهدات في إطار العملية التكاملية وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي¹.

¹ - خديجة بوريب، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010 - 2011، ص ص : 118 - 119.

² - الاتحاد الأوروبي (EU)، خطوة نحو التكامل الأوروبي، على الموقع: <http://www.babonej.com/%8A.1157.html> le 06/03/2017

³ - عبد الحكيم الفلالي، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل، ص : 03، على الموقع www.madariss-fr le 07/03/2017

ثانيا: بنك الاستثمار الأوروبي.

لقد حرصت اتفاقية روما عام 1957م، الاتفاقية التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لاستهداف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق ما تسميه " تنمية متوازنة ودائمة " في الدول الأعضاء، وبناءا على ذلك فقد جاء تأسيس بنك أوروبا بالاستثمار عام 1958م الذي بدأ على الفور في العمل لتحقيق هذا الهدف العام خلال التحرك على ثلاثة محاور²:

✓ **المحور الأول:** الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا؛

✓ **المحور الثاني:** هو تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة؛

✓ **المحور الثالث:** تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعام الخارجي.

الفرع الثالث: البنك المركزي الأوروبي

البنك المركزي الأوروبي هو بنك البنوك، والقاعدة الارتكازية للنظام المصرفي الأوروبي، إذ يلعب دورا رئيسيا في قيادة البنوك المركزية المحلية، ويؤثر بالتالي على البناء المصرفي الأوروبي بشكل مباشر وغير مباشر³.

لقد كان تأسيس هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، وذلك بعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة وهي اليورو، وهو هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، أنشئ البنك المركزي الأوروبي في منتصف عام 1998م ليبدأ العمل مع بداية المرحلة الثالثة للاتحاد النقدي في أول 1999م، وتتص (المادة 2/106) على أن تكون للبنك شخصية قانونية، وأن تكون له كافة الصلاحيات القانونية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، ويعتبر هذا البنك مع البنوك المركزية في الدول الأوروبية التي تعمل باليورو منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية⁴.

¹ - أحسن جدي، المقاربة التاريخية والسياسة للاتحاد الأوروبي، على الموقع: <http://saimouka.word press.com/le 08/03/2017>

² - مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص ص : 155 - 156.

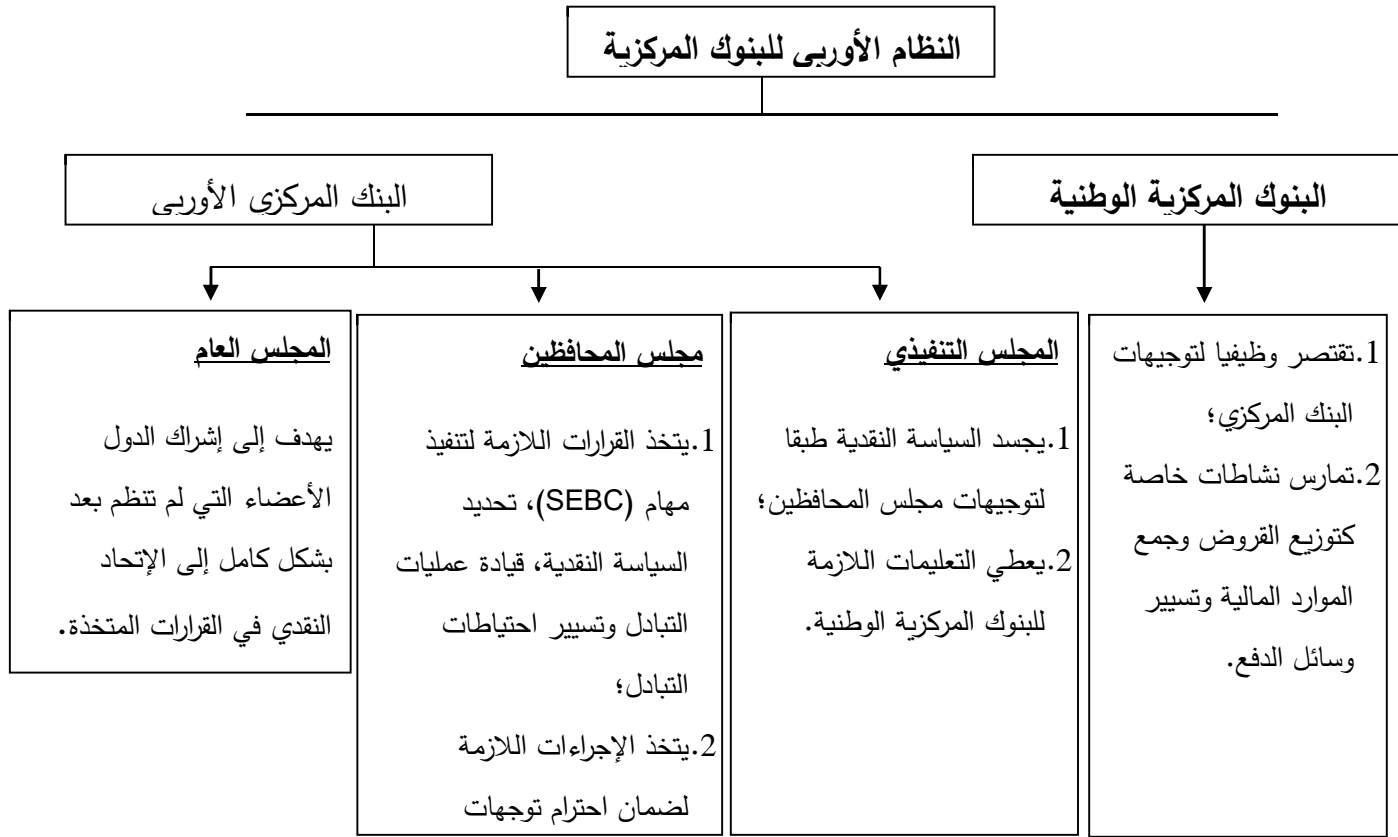
³ - سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق-، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الكتاب الثاني، 2005، ص : 191.

⁴ - مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص ص : 156 - 157.

- في مجال تحديد وظائف البنك المركزي الأوروبي على سبيل القطع، فإنه يمكن القول بأن هذا البنك يتولى تنفيذ المهام التالية¹:
- ✓ إدارة السياسة النقدية لدول منطقة اليورو والمحافظة على استقرار الأسعار والتنسيق بين هذه السياسة الموحدة والسياسات المالية للدول الأعضاء؛
 - ✓ كذلك السيطرة على معدلات الفائدة أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي؛
 - ✓ التركيز على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة، والذي يعد من أهم المؤشرات الدالة على استقلال البنك عن حكومات الدول الأعضاء؛
 - ✓ رسم السياسة الائتمانية للدول الأوروبية الأعضاء في منطقة اليورو، ووضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام لتلك الدول، وتحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل فيها؛
 - ✓ مساندة ودعم السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء طالما أنها تتفق مع الهدف الرئيسي للبنك، وهو تحقيق استقرار الأسعار؛
 - ✓ تولي عمليات إصدار الفئات المختلفة للعملة الأوروبية الموحدة لليورو وتداولها وإدارة المعروض النقدي منها، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة وسك العملة واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء إلى عملة اليورو.

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص : 191 - 192.

الشكل رقم: (03): الهيكل التنظيمي للبنك المركزي.



المصدر: رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012/ 2013، ص: 45.

✓ **مجلس المحافظين**¹: يعتبر الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار داخل BCE فهو المخول باتخاذ أهم القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالنظام الأوروبي. ويتكون مجلس المحافظين من (06) أعضاء من مجلس الإدارة ومن محافظي البنوك المركزية للدول التي تبنت اليورو.

من صلاحيات مجلس المحافظين أنه مسؤول على السياسة النقدية داخل منطقة اليورو، فهو الذي يحدد إستراتيجية السياسة النقدية للـ BCE ويتخذ القرارات اللازمة (مثلا: التحكم في سعر الفائدة الرئيسي للـ BEC) ويحدد التوجهات الواجب إتباعها من طرف البنوك المركزية الوطنية في تنفيذ عمليات سياستها النقدية.

¹ - محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص ص : 282 - 283.

✓ **مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذي**¹: يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء، ويتم تعيينهم لمدة ثماني سنوات من بين شخصيات تتوافر فيها الكفاءات المطلوبة وبناء على توصية من المجلس الوزاري بعد التشاور مع البرلمان، وذلك بقرار جماعي من بين حكومات الدول الأعضاء.

تتصدر أبرز مهام مجلس الإدارة للـ BEC في النقاط التالية²:

- تحضير اجتماعات المجلس التنفيذي؛
- تسيير الأعمال الجارية (اليومية) للـ BEC؛
- وضع حيز لتنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو، وهذا حسب التوجيهات والقرارات المتخذة من طرف مجلس المحافظين؛
- إيصال التوجيهات اللازمة إلى البنوك المركزية الوطنية المتواجدة داخل منطقة اليورو؛
- ممارسة بعض السلطات بما فيها القانونية (يتنازل عنها المجلس التنفيذي لصالح مجلس الإدارة).

✓ **الجمعية العامة**: وهي الجمعية التي تتكون من رئيس البنك المركزي الأوروبي ونائبه ومحافظي البنوك المركزية للدول غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتتولى الجمعية القيام بالمهام التالية³:

تحضير التقارير السنوية والربع سنوية للبنك المركزي الأوروبي، والموازنات المجمعة للجهاز المصرفي توفير البيانات الإحصائية والاقتصادية للنظام الأوروبي للبنوك المركزية، كذلك متابعة الأمور الإدارية للبنك المركزي الأوروبي فيما يتعلق بالتعيينات والشروط الواجب استيفائها لكل وظيفة في البنك، والتنسيق بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو والدول غير الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لهذه الدول

المطلب الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية

سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز وحدتها الاقتصادية وجعلها أكثر قوة وصلابة في مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية من خلال الوصول إلى درجات عالية من التكامل والاتحاد، حيث تم إنشاء عملة نقدية موحدة ومشتركة سميت بالـ يورو، فيما يلي سنتطرق إلى نظام الثعبان النقدي الأوروبي، النظام النقدي الأوروبي، والعملة الأوروبية الموحدة.

¹ - فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة - الاتحاد الأوروبي نموذجاً، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص : 239.

² - محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص : 287.

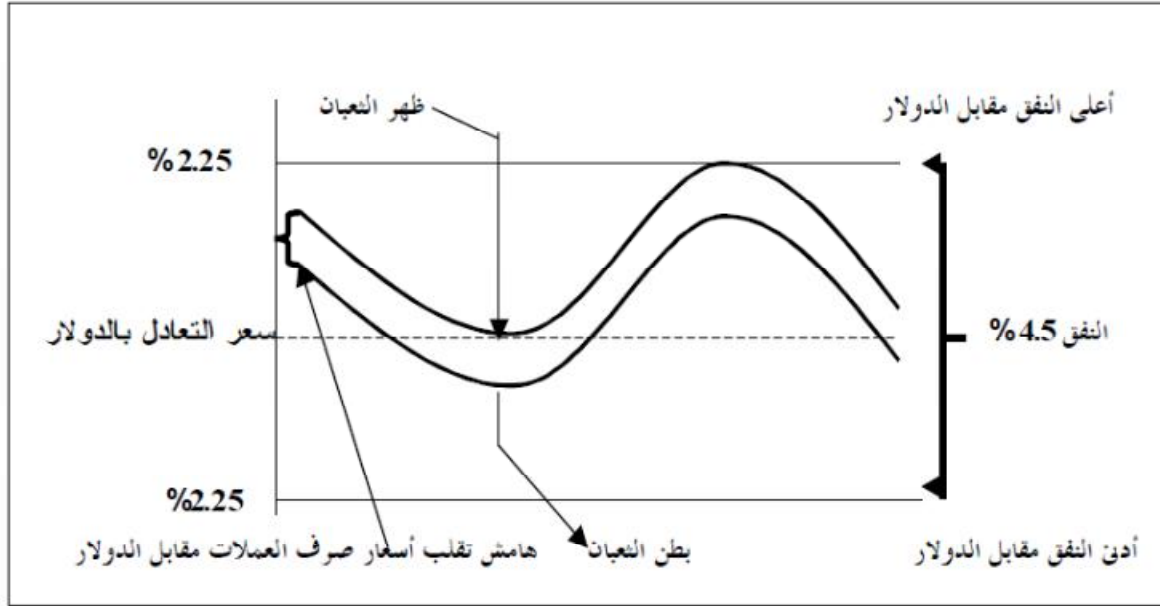
³ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص : 196.

الفرع الأول: نظام الثعبان النقدي الأوروبي¹: اتفق محافظو البنوك المركزية في دول المجموعة الأوروبية على إبقاء حركة تقلب عملات دولهم ضمن حدين أعلى وأدنى، وهذا ما يطلق عليه بالتعويم المشترك للعملات، وتعرف هذه الظاهرة بنظام " الثعبان داخل النفق".

ولقد تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في العاشر من أبريل سنة 1972م على تحديد هامش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض $\pm 1.25\%$ وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها، كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو $\pm 2.25\%$ ، مما يعني أنه يوجد هامشان لتحرك العملات الأوروبية الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، والآخر بالنسبة لأسعار صرفها مقابل الدولار، إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون متشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان)، أما العملات الضعيفة أدنى هامش التقلب (على بطن الثعبان)، وكلما كان الفارق بين أسعار صرف العملات بالنسبة للدولار كبيرا كان الثعبان سميكا، وفي حال العكس يكون الثعبان رفيعا ومتى اقتربت العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار صرف العملات بالدولار هي نفسها أسعار التعادل، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل أدناه.

¹- سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006 - 2007، ص ص : 5 - 7.

الشكل رقم(4): كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.



المصدر: سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2006/2007، ص:6.

إن العمل بنظام الثعبان النقدي يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها، وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء للعملات الأوروبية، وعلى العموم لم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلا، حيث أصبح غير ذي جدوى نتيجة اضطراب أسواق رأس المال الأوروبية بسبب تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل: الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانماركي، مما دفع قادة هذه الدول إلى تعويم هذه العملات، وبعد تعميم فكرة حدية التعويم خرج الثعبان من النفق مما يعني إنهيار في عام 1973م، وتم استبداله بالنظام النقدي الأوروبي.

الفرع الثاني: النظام النقدي الأوروبي

كانت إقامة النظام النقدي الأوروبي في مارس 1979م محاولة للتعاون النقدي أكثر نجاحا بكثير وكان يهدف هذا النظام إلى خلق منظمة نقدية مستقرة في أوروبا من خلال تحقيق درجة عالية من الاستقرار في

أسعار الصرف بالنسبة لعملات الدول المشاركة في هذا النظام وتحقيق درجة من التقارب في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء¹.

يرتكز النظام النقدي الأوروبي على دعامتين رئيسيتين هما²:

أولاً: آلية سعر الصرف: تحديد سعر صرف مركزي لكل عملة من عملات الدول الأعضاء في مواجهة الايكون، ويقوم بتحديد هذا السعر المركزي محافظو البنوك ووزراء المالية لدول المجموعة الأوروبية، مع وجود هامش للتذبذب قدره 2.25 % لجميع الدول الموقعة على الاتفاق ماعدا إيطاليا التي يسمح لها أن يكون هامش التقلب مرتفعاً ب 6 %.

ثانياً: آلية الائتمان: توصلت دول المجموعة الأوروبية إلى ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية يكون الغرض الأساسي منها هو مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التزاماتهم في ظل آلية سعر الصرف الجديد ويوجد ثلاث أنواع من التسهيلات.

1. التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل: إتاحة كميات غير محدودة وبصورة تلقائية وغير مشروطة يتم تسويتها بعد 54 يوم من نهاية الشهر الذي يتم فيه التدخل من جانب البنوك المركزية للدول المشتركة في النظام.

2. التسهيل النقدي قصير الأجل: وهي نظام للتسهيلات المتبادلة بين البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية والتي تمنح بغرض مواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات والذي ينشأ نتيجة صعوبات كان من المتعذر التنبؤ بها، و مدة التسهيل ثلاث شهور ويمكن أن يمتد إلى تسعة أشهر.

3. التسهيل المالي المتوسط الأجل: يوفر مساعدات وقروض للدول التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعات والتي تستغرق حلها وقت طويل نسبياً، ومدة القروض الممنوحة من سنتين إلى خمس سنوات.

الفرع الثالث: اليورو كعملة أوروبية موحدة

(EUR) هو الاختصار الرسمي لليورو، وقد تم تسجيله في منظمة المعايير الدولية (الأيزو) ويستخدم الآن هذا الاختصار في كافة الأعمال التجارية والمالية، وبدأ العمل بهذه العملة اعتباراً من جانفي 1999م في

¹ - نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014، ص 52.

² - نفس المرجع، ص ص : 54 - 55.

عدد من مصارف الدول الأوروبية (منطقة اليورو) ويعتبر ميلاد اليورو نقطة جوهريّة في تاريخ التكامل الأوروبي¹.

إن العملة الأوروبية الموجودة تعتبر أبرز نتيجة حقيقتها معاهدة ماستريخت، والتي رسمت خطة للوصول إلى الوحدة النقدية ضمن ثلاث مراحل وهي كالتالي:

¹ - نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية ومتوسطة على التجارة العربية البينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه (الطور الثالث) في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص : 12.

الجدول الزمني رقم(2): يوضح مراحل انشاء العملة الموحدة (EURO) .

المراحل	آلية تنفيذ كل مرحلة
المرحلة الأولى (1990-1993)	تم في هذه المرحلة، تركيز الدول الأعضاء للوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وذلك من خلال وضع معايير تقارب تلتزم بها الدول الأعضاء، كما تقرر في هذه المرحلة تحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء الرقابة على الصرف.
المرحلة الثانية (1994-1998)	في الفاتح من جانفي 1994م، تم وضع الأسس النظرية لإنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMI)، والتي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، كما اهتمت الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية في اطار تحقيق معايير التقارب المطلوبة، وفي ماي 1998م تم تحديد الدول التي استوفت هذه المعايير ويمكنها المشاركة في مرحلة انطلاق العملة الموحدة.
المرحلة الثالثة (1999-2002)	في هذه المرحلة تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بصورة نهائية وصاحب ذلك انشاء البنك المركزي الأوروبي (ESCB) التي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي الفاتح من جانفي 1999م تم الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية الموحدة، ليكون لذلك أهم حدث تاريخي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحالي.

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على، فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي - المنافسة - أورو - دولار - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 276.**

وقد حددت اتفاقية ماستريخت عام 1993م مجموعة من المعايير تعتبر ك شروط لكل دولة تريد الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية الموحدة وهي¹:

- استقرار الأسعار بالتحكم في نسب التضخم في حدود 2,7%؛
- تقادي التناقض في عجز الموازنات العامة بحيث لا تتجاوز نسبة العجز السنوي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي ولا يتجاوز معدل الدين العام من الناتج المحلي نسبة 60 %؛
- استقرار نسبة الفائدة في مستوى 7.8 %.

¹ - نجاح منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص : 13، 14.

المبحث الثالث: قياس فعالية البنك المركزي الأوروبي في تطبيق السياسة النقدية (2010 – 2016)

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أدوات السياسة النقدية الأوروبية والأهداف التي يسعى البنك المركزي الأوروبي لتحقيقها، وأيضاً واقع السياسة النقدية الأوروبية خلال الفترة 2010 – 2016.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية الأوروبية خلال الفترة 2010 – 2016

يسعى البنك المركزي الأوروبي إلى تحقيق السياسة النقدية من خلال مجموعة من أدوات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الأدوات التقليدية للسياسة النقدية

تتمثل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في:

أولاً/ أداة السوق المفتوحة: تلعب عمليات السوق المفتوحة دوراً هاماً في توجيه أسعار الفائدة وإدارة حالة السيولة في السوق، ويمكن تقسيم عمليات السوق المفتوحة التي يؤديها البنك المركزي الأوروبي إلى أربعة أنواع¹:

✓ **العمليات الرئيسية لإعادة التمويل:** تعتبر هذه الأداة أبرز عمليات السوق المفتوحة حيث تشكل الأداة الرئيسية للسياسة النقدية الأوروبية.

تتم العمليات الرئيسية لإعادة التمويل بصفة أسبوعية تمتد على 7 أيام وتنتج هذه العمليات عن مزاد عادي ينفذ حسب برنامج زمني محدد سلفاً، وتنفذ في أجل 24 ساعة، يمكن لكل المتعاملين الذين يوفون بالشروط المشاركة في هذه العملية (كل مؤسسات الإقراض المتواجدة في منطقة اليورو مقبولة مبدئياً للمشاركة في المزاد).

✓ **عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل:** هي عبارة عن عمليات إعادة تمويل شهرية مرفوقة بأجل استحقاق مدته 3 أشهر، وتهدف هذه الأداة إلى تزويد النظام بتجديد كامل السيولة المتواجدة في السوق النقدي بشكل أسبوعي، كما تخضع عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل مثل العمليات الرئيسية لإعادة التمويل إلى مزاد عادي تشارك فيه كل مؤسسات الإقراض المستوفية للشروط.

¹ - Disponibles sur : [https:// www, ecb, europa, eu/ hom, html/ index, en, html](https://www.ecb.europa.eu/home/html/index_en.html) (consulté 19/03/2017).

✓ **عمليات التعديل الطفيف:** هي نوع من عمليات السوق المفتوحة التي يلجأ إليها البنك المركزي الأوروبي في حالات معينة، وهي عبارة عن عمليات توفير وامتنصاص السيولة ولكن بكميات محدودة، وتهدف هذه الأداة إلى إدارة السيولة وتوجيه معدل الفائدة في الأسواق النقدية ومواجهة التقلبات المفاجئة التي تقع في هذا الأخير.

نظرا لخصوصيات عمليات التعديل الطفيف فهي عادة ما تتم وفق مزاد سريع حيث لا يمر أكثر من ساعة بين الإعلان عن المزاد والإعلان عن نتائج المزاد، كما أنه ولأسباب عملياتية يتم تحديد عدد محدود فقط من المتعاملين للمشاركة في عمليات التعديل الطفيف، وتتم عمليات التعديل الطفيف بطريقة لامركزية إذ تنفذ من طرف البنوك المركزية، إلا أنه هناك بعض الحالات التي قد يأمر المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي بتنفيذ عمليات التمويل الطفيف بشكل مباشر من طرف البنك المركزي الأوروبي.

✓ **العمليات الهيكلية:** يلجأ البنك المركزي الأوروبي إلى استعمال هذه الأداة بغية تصحيح هيكل السيولة الخاص للنظام البنكي أي كمية السيولة المتوفرة في السوق على المدى الطويل، ويمكن أن نأخذ العمليات الهيكلية عدة أشكال أهمها عمليات تنازل مؤقتة وعمليات إصدار أوراق دين.

ثانيا/ **أداة التسهيلات الدائمة (معدل الفائدة)** :تسمح هذه الأداة بتوفير وامتنصاص السيولة من يوم لיום آخر، وتسمح أيضا بتحديد الاتجاه العام للسياسة النقدية والإحاطة بمعدل الفائدة السائد داخل الأسواق يوم بيوم، يأخذنا التطرق لأداة التسهيلات الدائمة إلى التطرق لسياسة الائتمان (تحديد معدلات الفائدة الرئيسية) التي تعتمد على ثلاث معدلات رئيسية ألا وهي:

✓ **المعدل الرئيسي لإعادة التمويل (REFI)¹ le taux de refinancement** : يمثل هذا المعدل التكلفة التي تحصل مقابلها البنوك التجارية على قروض مقدمة من طرف البنك المركزي الأوروبي، وقد يتغير هذا المعدل حسب قيمة القروض التي يرغب البنك المركزي تقديمها وعادة ما يسمى هذا المعدل بالمعدل الرئيسي لإعادة التمويل ويعتبر هذا المعدل من أهم أدوات السياسة النقدية التي يحوزها البنك المركزي الأوروبي حيث يؤثر بها على حجم القروض وفي تغيرات الأسعار داخل منطقة اليورو.

تصبح البنوك التجارية التي ترغب في زيادة حجم قروضها المقدمة للمؤسسات والعائلات مقترضة بمعدل إعادة التمويل REFI وقصد احتفاظها بهامش ربح تقوم بجعل المعدل الذي تقرض به أكبر من معدل ال REFI.

¹-Disponiblesur : [http:// banque, ooreka,fr/ astuce/voir/ 493217/ taux- de- refinancement](http://banque.ooreka.fr/astuce/voir/493217/taux-de-refinancement) (consulté 19/03/2017).

إذا قام البنك المركزي الأوروبي بخفض معدل ال REFI فإن الطلب على الائتمان سيجفز حيث سيجذب الزبائن نحو أسعار الفائدة المنخفضة المعروضة من قبل البنوك التجارية، وفي مقابل ذلك يقل الطلب على الائتمان في حالة ما ارتفع معدل ال REFI.

✓ **المعدل الرئيسي لتسهيلات الإيداع¹ le taux de facilité de dépôt** : هو المعدل الذي يقدمه البنك المركزي الأوروبي للبنوك التجارية مقابل الاحتياطات الإلزامية للبنوك التجارية، حيث يجب على كل مؤسسة إقراض أن تفتح حساب جاري لدى البنك المركزي تضع فيه نسبة معينة من خزintها، وهو ما يسمى بالاحتياطي الإلزامي، يقوم البنك المركزي مقابل تجميد هذه السيولة يدفع فائدة كما يمكن للبنوك التجارية أن تودع في حسابها الجاري بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي الأرصة الفائضة لديها ويطبق على هذه الأرصة الفائضة نفس معدل الفائدة المطبق على الاحتياطي الإلزامي.

✓ **المعدل الرئيسي لتسهيلات الإقراض الهامشي² le taux de facilité de prêt marginal** : يمكن للبنوك التجارية أن تطلب من البنك المركزي تزويدها بالسيولة مقابل أصول معينة لمدة 24 ساعة، وهي تدفع مقابل ذلك معدل فائدة يعرف بمعدل تسهيلات الإقراض الهامشي، وعادة ما يكون هذا المعدل مرتفع حيث يمثل الحد الأقصى لمعدلات الفائدة اليومية السائدة في السوق وهو نفسه المعدل الذي تخصم به البنوك التجارية أوراقها المالية لدى البنك المركزي (أي معدل إعادة الخصم).

عادة ما تلجأ البنوك التجارية إلى استعمال هذا التسهيل في حالات نادرة فقط، وبالأخص في حالة توقف سوق ما بين البنوك عن العمل وهي الحالة التي سادت عند انفجار أزمة الرهن العقاري.

ثالثاً/الاحتياطي الإلزامي: يجبر البنك المركزي الأوروبي بواسطة هذه الأداة البنوك المركزية الوطنية على الاحتفاظ باحتياطات إجبارية لديه، ويتم تحديد قيمة الاحتياط لكل بنك انطلاقاً من وعائه من الاحتياطات مضروب في نسبة الاحتياطي.

يحدد وعاء احتياطات كل بنك مركزي وطني بناء على المطلوبات قصيرة الأجل الواردة في ميزانيته مع الإشارة إلى أن مطلوباتها تجاه البنك المركزي الأوروبي وباقي البنوك المركزية الأخرى لا تدخل في حساب وعاء الاحتياطات، إن الدور الأول التي تؤديه أداة الاحتياطي الإلزامي هو المحافظة على استقرار أسعار الفائدة في السوق النقدي، ويتم تحقيق هذا الهدف عبر آلية التأسيس المتوسط والتي تعني ارتباط الاحتياطي الإجباري لمؤسسات الإقراض بمتوسط الأرصة اليومية لحساباتها المتعلقة بالاحتياطات خلال مدة زمنية مقارنة لشهر (30يوم)، وتمكن هذه الآلية مؤسسات الإقراض من تخفيض حدة التقلبات اليومية

¹ -Disponiblesur : <http://iotafinance.com/definitions-taux-de-la-facilite-de-depot.html>(consulté20/03/2017).

² -Disponiblesur :[http:// ion, fr/ ieon/ banque/ refinancement- facilite- de- depot- html](http://ion.fr/ion/banque/refinancement-facilite-de-depot.html) (consulté 20/03/2017).

للسيولة وكذلك الإختلالات المؤقتة في الاحتياطات، وتسمح أيضا آلية التأسيس المتوسط لمؤسسات الإقراض بالاستفادة من عوائد القروض الممنوحة في الأسواق المالية وبإظهار عجز في الاحتياطات كلما كان معدل الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدي أكبر من ذلك المتوقع خلال فترة التأسيس، أما الدور الثاني التي تؤديه أداة الاحتياطي الإلزامي هو زيادة عجز النظام البنكي من السيولة¹.

استعمل البنك المركزي الأوروبي أداة الاحتياطي الإلزامي لأول مرة بعد اندلاع الأزمة المالية في شهر ديسمبر 2011 حيث قرر خلال الاجتماع الذي عقده مجلس محافظي البنك المركزي بتاريخ 08 ديسمبر 2011 تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبقة على البنوك التجارية داخل منطقة اليورو من 2% إلى 1% مع دخول هذا القرار حيز التنفيذ بتاريخ 18 جانفي 2012².

أدى اتخاذ البنك المركزي الأوروبي لقرار التخفيض إلى انخفاض القيمة الكلية للاحتياطات داخل منطقة اليورو من 207 مليار يورو إلى 103,3 مليار يورو فعلى خلاف الإجراءات الاعتيادية المتخذة منذ 2007 فالبنك المركزي الأوروبي ليس بصدد تقديم لقرض وإنما بصدد تحرير رصيد مالي كان محتجزا لأسباب احترازية وهو ما أعطى للبنوك التجارية الحرية التامة في التصرف بهذه الأموال، لقد سمح هذا الإجراء بتضخيم السيولة الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي بأكثر من 100 مليار يورو مايقودنا إلى القول بأنها تندرج في فكرة التيسير الكمي³.

يمكن القول أنه من خلال هذا الإجراء تم توفير سيولة معتبرة للبنوك التجارية ساعدتها على حل مشاكل السيولة وبالتالي توفير السيولة اللازمة للمؤسسات والعائلات.

رابعاً/ نظام المدفوعات الأوروبي الموحد Target

بدأ البنك المركزي الأوروبي التعامل بنظام المدفوعات الأوروبي الموحد (Target) في تاريخ 4 جانفي 1999 وهو عبارة عن نظام مدفوعات بين دول منطقة اليورو ويخص المدفوعات كبيرة القيمة، ويسعى نظام Target إلى خلق نظام دفع مستقر وآمن داخل منطقة اليورو، كما يهدف أيضا إلى تسريع العمليات المتعلقة بالسياسة النقدية التي تتم بين البنوك المركزية الوطنية لمنطقة اليورو ومؤسسات الإقراض، ويهدف أيضا البنك المركزي الأوروبي من خلال تبنيه لنظام Target إلى خلق نظام مدفوعات كفي داخل منطقة اليورو ويسمح بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء داخل شبكة واحدة للمدفوعات

¹-Disponiblesur : <http://fr.wikipedia.Org/wiki/banque.Central-européenne>(consulté21/03/2017).

²-Disponiblesur : <http://www.gecodia-fr/BCE-liquidite-la-baisse-du-taux-de-réserves-obligatoires-libre-encore-plus-de-cach&3387.html>(consulté 21/03/2017).

³-Disponible sur:// www.lemonde.fr/crise-financiere/article-08/12/2011/la-BCE-vient-en-aide-aux-banque-1615816-1581613.html (consulté 22/3/2017).

حيث يسمح نظام Target بالسير الحسن للسوق النقدي لليورو ويجعله يعمل وكأنه سوق واحدًا فأتاح بذلك المجال لتنفيذ سياسة نقدية موحدة¹.

الفرع الثاني: الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية

قام البنك المركزي الأوروبي إبتداءً من عام 2009 بإتخاذ مجموعة من الإجراءات الجديدة وغير المسبوقة التي أطلق عليها اسم الإجراءات غير التقليدية، وقد جاءت هذه الإجراءات تحت شعار مايسمى بأدوات التيسير الكمي وأدوات التيسير النوعي، لقد ركز البنك المركزي الأوروبي في كل مرة يتخذ فيها إجراء جديد على الطابع المؤقت والاستثنائي لإجراءاته غير التقليدية حيث أكد على أنه سيقوم برفعها تدريجياً بعد تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي تمثلت أساساً في تسهيل عملية حصول البنوك التجارية على السيولة².

وقصد الإلمام بهذه الإجراءات غير التقليدية المتخذة من طرف BCE سننتطرق إلى كل إجراء على حدا فيمايلي:

أولاً: برامج شراء السندات المحمية (Programmed'achatfermed'obligationssécurisées)

1. البرنامج الأول لشراء السندات المحمية³ CBPP1: تعتبر السندات المحمية إلى جانب السندات الكلاسيكية أداة تمويل مهمة بحوزة البنوك في العديد من الدول داخل منطقة اليورو، إلا أن ما حصل هو أن عائداتها ارتفع بشكل كبير بعد انهيار بنك "ليمانبرادرز" ما عرض تمويل عدد كبير من مؤسسات الإقراض للخطر.

حاول BCE الرد على الوضع من خلال إعادة تنشيط الأسواق التي تعطلت تقريباً من العمل، وقد تجسد ذلك على أرض الواقع بإعلان مجلس المحافظين في تاريخ 07 ماي 2009 عن تبني شراء السندات المحمية CBPP1 بهدف دعم عملية تزويد القطاع غير المالي بالقروض البنكية اللازمة، وقد امتد هذا البرنامج الأول من نوعه من تاريخ 06 جويلية 2009 إلى غاية 30 جوان 2010.

يتمثل جوهر هذا البرنامج في سماح ال BCE للبنوك المركزية لدول منطقة اليورو بشراء السندات المحمية بقيمة اسمية كلية مساوية لـ 60 مليار يورو سواء في الأسواق الأولية أو في الأسواق الثانوية

¹-Rapport : la politique monétaire de la BCE, 2013,p103.

² - محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص:324.

³ - Disponiblesur : http://www.ecb.europa.eu/ecb/legal/pdf/1-17520090704_fr_00180019.pdf(consulté 23/03/2017).

ويسعى BCE من وراء ذلك إلى إعادة انخفاض معدلات الفائدة على السندات المحمية حتى تتمكن الدول من الحصول على القروض بمعدلات فائدة معقولة.

2. البرنامج الثاني لشراء السندات المحمية CBPP2: أعلن البنك المركزي الأوروبي في تاريخ 3 نوفمبر 2011 عن تبني ثاني برنامج لشراء السندات المحمية CBPP2 بقيمة إسمية حددت بـ 40 مليار يورو، وقد حدد تاريخ 31 أكتوبر 2012 كآخر أجل لتنفيذ هذا البرنامج¹.

يهدف BCE عبر هذا البرنامج إلى دفع معدلات الفائدة المتوسطة والطويلة الأجل نحو الانخفاض وإلى تحسين شروط تمويل البنوك والمؤسسات، وإلى تسهيل عملية الإقراض والسيولة داخل سوق الديون الخاصة².

على عكس البرنامج الأول CBPP1 الذي حقق أهدافه لاسيما في مرحلته الأولى فإن البرنامج الثاني CBPP2 لم يحقق الأهداف المرجوة حيث أنه كان يهدف إلى شراء سندات محمية بقيمة 40 مليار يورو لكنه لم يسمح بشراء سوى ما قيمته 16,42 مليار يورو من السندات المحمية وقد برر BCE هذه النتيجة بـ³:

- التزايد المستمر لطلب المستثمرين على السندات المحمية لمنطقة اليورو.

- تراجع إصدارات السندات المحمية.

وكتحليل للوضع الاقتصادي الذي كان سائدا خلال مرحلة تنفيذ CBPP2 يمكن القول بأن هناك عدة عوامل ساهمت في فشل هذا البرنامج أو على الأقل في عدم تحقيقه نفس النجاح المسجل في البرنامج الأول CBPP1 وهي⁴:

- تنامي المخاوف والشكوك داخل منطقة اليورو بسبب تنامي أزمة الديون السيادية.

- تزامن CBPP2 مع تبني الـ BCE لإجراء آخر اندراج في إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية ألا وهي عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل (ذات أجل 3 سنوات) VLIRO والتي وفرت قرابة الـ 1000 مليار يورو وجعلت من عملية إصدار السندات المحمية عملية مكلفة.

¹-Disponiblesur :[https:// www.ecb.europa.eu/ecb/legal/pdf/1-29720111116_fr_00700071.Pdf](https://www.ecb.europa.eu/ecb/legal/pdf/1-29720111116_fr_00700071.Pdf)(consulté25/03/2017).

²-Disponiblesur : [https://www , banque- France- fr/fileadmin/user- uplodt, banque- de France/Euro système-et international/BCE- communique- presse- programme- achat- obligations-securisées.pdf](https://www.banque-france.fr/fileadmin/user-upload/banque-de-France/Euro_système-et_international/BCE-communique-presse-programme-achat-obligations-securisées.pdf)(consulté 26/03/2017).

³- Disponiblesur : [pensions- lexpress,fr/actualites/1/ economique/ la- BCE- annonce- la- fin-d'un-programme- d'achats- obligations- sécurisées 1453960- html](https://pensions.lexpress.fr/actualites/1/economique/la-BCE-annonce-la-fin-d'un-programme-d'achats-obligations-sécurisées-1453960.html)(consulté 27/03/2017).

⁴-. محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

3. البرنامج الثالث لشراء السندات المغطاة¹ CBPP3: وفقا لقرار البنك المركزي الأوروبي في

2014/09/04 تم إطلاق برنامج جديد لشراء السندات المغطاة CBPP3 حيث قرر مجلس إدارة

البنك المركزي الأوروبي إتباع طرق وتقنيات هذا البرنامج تتمثل في:

- مشتريات سندات اليورو المغطاة الصادرة باليورو يتم توزيعها في منطقة اليورو وسيتم تنفيذها تدريجيا من قبل البنك المركزي الأوروبي من خلال عمليات الشراء المباشرة؛
- تتم عمليات الشراء في كل من الأسواق الأولية والثانوية.

من أجل شراء السندات المغطاة في إطار البرنامج يجب:

- إصدارها من قبل مؤسسات ائتمان داخل منطقة اليورو، وفي حالة تعدد السندات تتم من خلال مركبات ذات أغراض خاصة تأسست في منطقة اليورو؛
- أن تكون مقومة باليورو ومستقرة في منطقة اليورو؛
- لديها أصول أساسية تتضمن التعرض للكيانات العامة أو الخاصة؛
- أن يكون لديهم تقييم ائتماني أولي على الأقل من جودة الائتمان.

بالإضافة إلى ذلك فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي جعل CBPP3 محفظة متاحة للإقراض فإن الإقراض سيكون طوعيا ويتم من خلال تسهيلات الإقراض المحمية عن طريق إيداع الأوراق المالية المركزية أو عن طريق معاملات الريبو المتطابقة مع نفس مجموعة الأجزاء الجديدة المؤهلة كما هو الحال بالنسبة لمشتريات CBPP3.

ثانيا: برنامج شراء السندات السيادية "Programmed'achattitresouverain SMP long term"

قرر البنك المركزي في تاريخ 10 ماي 2010 قبول دين اليونان كمقابل أو كضمان وهذا مهما كانت النقطة الممنوحة من طرف وكالات التتقيط لليونان أي أن البنوك المركزية داخل منطقة اليورو أصبحت قادرة على شراء الدين الحكومي والدين الخاص في السوق الثانوي².

¹- Technical Annex 2, ECB, annonces details of its new covered bonds purchase programme (CBPP3), European central bank, Eurosystem, 2/ 10/ 2014.

²- Disponibles sur : <http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/dossierscreation-monetaire/le-rachat-de-titre-de-la-dette-publique-par-la-BCE-peut-il-etre-assimile-a-de-la-ceration-monetaire> (consulté 26/03/2017).

قصد فهم الأسباب التي دفعت الـ BCE إلى اتخاذ هذا القرار سنسترجع الأحداث التي وقعت في الأسبوع الذي سبق اتخاذ هذا القرار، حيث شهدت البورصات الأوروبية خلال الأسبوع من 3 إلى 7 ماي 2010 وبالأخص في تاريخ 4 ماي رواج شائعة مفادها أن إسبانيا في حاجة إلى قرض بقيمة 280 مليار يورو من صندوق النقد الدولي وهو الأمر الذي دفع بمؤشرات بورصات السيولة من عند البنوك التجارية بقيمة مساوية لقيمة ماتم شراؤه عليهم من ديون حكومية (تكون عملية امتصاص السيولة على شكل عملية اقتراض لدى البنوك وتأخذ شكل تسهيلات ودائع تدفع مقابلها فائدة تكون أقل من معدل REFI)¹.

ثالثا/ برنامج عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل VLIRO: يعتمد البنك المركزي الأوروبي في الحالات العادية على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ذات أجل استحقاق 3 أشهر، إلا أنه وأمام تسارع أحداث الأزمة المالية 2007-2008 وانعكاسها المباشر على ظروف التمويل داخل منطقة اليورو قرر الـ BCE إجراء بعض التعديلات على هذه الأداة وذلك من خلال قيامه في العديد من المرات بتمديد أجل استحقاقها من جهة والرفع من قيمها من جهة أخرى، لقد شكل إدخال الـ BCE لهذه التعديلات على عمليات إعادة التمويل الرئيسية سببا مباشرا في تحويل هذه الأداة من أداة تقليدية إلى أداة غير تقليدية، وقد تجسد ذلك على أرض الواقع في شهر ديسمبر 2011 وفي شهر فيفري 2012 من خلال ما أطلق عليه عمليات VLIRO1 و VLIRO2 التي قرر الـ BCE من خلالها تمديد تبني عمليات إعادة تمويل بأجل 3 سنوات².

قرر البنك المركزي الأوروبي وأمام الوضع الصعب الذي كان سائدا داخل منطقة اليورو في نهاية عام 2011 (ندرة كبيرة في السيولة) لاسيما بعد انفجار أزمة الديون السيادية في عدة دول أوروبية والقيام بعمليات لإعادة التمويل بأجل 3 سنوات بقيمة اسمية إجمالية تقارب الـ 1000 مليار يورو (تتطلب العملية الأولى في تاريخ 21 ديسمبر 2011 وقيمتها 489 مليار يورو وتتطلب العملية الثانية في تاريخ 29 فيفري 2012 وقيمتها 529 مليار يورو)³.

برر البنك المركزي الأوروبي قراره هذا باقتراب عدد كبير من الديون البنكية إلى آجال استحقاقها في عام 2012 حيث أنه عادة ما تقوم الأسواق المالية باستباق الصعوبات التي ستواجهها لتسديد ديونها وعليه فقد هدف الـ BCE إلى تزويد البنوك بالسيولة اللازمة التي ستسمح لها بالتسديد المسبق لديونها⁴.

¹- Disponiblesur : http://www.sicavonline.fr/index_fm?action=mcto&ida=399602-la-BCE-presente-son-programme-d'achat-obligations-scurises(consulté 27/03/2017).

²- Disponiblesur : <http://www.lescrises-fr/refinancement-euro-zone>(consulté 10/04/2017).

³- Disponiblesur : <http://www.ofce.science-po.fr/blog/la-BCE-ou-commentdevenir-moins-conventional>(consulté 13/04/2017).

رابعاً/ توفير سيولات بالعملة الصعبة: أمام تأزم الوضع داخل السوق النقدي وتسجيل نقص كبير في السيولة المتداولة في سوق مابين البنوك خاصة بعد انهيار بنك "ليمان برادرز" في تاريخ 15 سبتمبر 2008، قرر ال BCE توفير سيولات بالعملة الصعبة داخل منطقة اليورو وهذا من خلال تفعيله للترتيبات المؤقتة لتبادل العملات (SWAP) المبرمة مع العديد من البنوك المركزية التي لا تنتمي لمنطقة اليورو وعلى غرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (FED) والبنك الوطني السويسري وبنك إنجلترا وبنك السويد¹.

جاءت أهم الإجراءات المتخذة من طرف BCE في هذا الإتجاه كالآتي:

✓ جاء أول تدخل لل BCE بتاريخ 18 سبتمبر 2008 حيث حصل على 40 مليار دولار في إطار اتفاقية ال SWAP المبرمة مع ال FED، كما حصل أيضا على 110 مليار دولار إضافية من نفس الجهة في إطار تسهيلات المزاد بالأجل (Facilité d'enchères a terme)²؛

✓ فعل ال BCE اتفاقية ال SWAP المبرمة مع FED مرة أخرى في تاريخ 26 سبتمبر 2008 أين حصل على 35 مليار دولار³؛

✓ عاود ال BCE تفعيل اتفاقية ال SWAP المبرمة مع ال FED مرة أخرى في تاريخ 29 سبتمبر أين تم الإتفاق على تزويد ال BCE ب 240 مليار دولار إلى غاية تاريخ 30 أبريل 2009⁴؛

✓ قرر ال BCE في تاريخ 15 أكتوبر 2008 تفعيل اتفاقية ال SWAP المبرمة مع البنك الوطني السويسري بغية تمكين البنوك التابعة لمنطقة اليورو من الحصول على التمويل المطلوب بالفرنك الفرنسي⁵؛

✓ قرر ال BCE في تاريخ 16 جانفي 2009 استمرار عمليات ال SWAP القائمة بينه وبين البنك الوطني السويسري إلى غاية نهاية عام 2009⁶.

خامساً/ توسيع قائمة الأصول المقبلة كضمان: يندرج هذا الإجراء ضمن إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية وبالأخص في إجراءات التيسير النوعي حيث أعلن البنك المركزي الأوروبي في تاريخ 17 أكتوبر

*بلغت القيمة الصافية لهاتين العمليتين 500 مليار يورو وهذا بعد البنوك المركزية الوطنية لجزء كبير من ديونها العالقة لدى ال BCE.

⁴-Disponiblesur : [http:// www, fbf, fr/fr/ secteur- bancaire-français/ actualites les operations- de- financement-a- long- terme-de la banque centrale europeenne](http://www.fbf.fr/fr/secteur-bancaire-francais/actualites-les-operations-de-financement-a-long-terme-de-la-banque-centrale-europeenne)(consulté 20/04/2017).

¹- محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص: 333.

²-[http:// www, ecb, europa- eu/ press/pr/ date/ 2008/html/pr_080918, enhtml](http://www.ecb.europa-eu/press/pr/date/2008/html/pr_080918_en.html)(consulté 24/04/2017).

³- [http:// www, ecb, europa- eu/ press/pr/date/ 2008/ html/pr_080926, en html](http://www.ecb.europa-eu/press/pr/date/2008/html/pr_080926_en.html) (consulté 24/04/2017).

⁴- [http://www.ecb, europa- eu/ press/pr/date/2008/html/pr_080929, en html](http://www.ecb.europa-eu/press/pr/date/2008/html/pr_080929_en.html) (consulté 24/04/2017).

⁵- [http:// www, ecb, europa- eu/ press/ pr/ date/ 2008/ html/ pr_081015, en html](http://www.ecb.europa-eu/press/pr/date/2008/html/pr_081015_en.html)(consulté 24/04/2017).

⁶- [http://www.ecb, europa- eu/ press/ pr/ date/2008/ html/pr_090116, en html](http://www.ecb.europa-eu/press/pr/date/2008/html/pr_090116_en.html)(consulté 24/04/2017).

2008 عن المواصفات الفنية لجملة الإجراءات التي اتخذها يوم 15 أكتوبر 2008، حيث تم أساسا إقرار توسيع لائحة الأصول المؤهلة كضمانات في مختلف عمليات الائتمان داخل منطقة اليورو، وستظل هذه القائمة الموسعة للضمانات سارية المفعول إلى غاية نهاية عام 2009¹.

أضاف البنك المركزي الأوروبي إلى قائمة الضمانات المقبولة في عملية الائتمان العناصر التالية²:

✓ سندات الدين الصادرة عن مؤسسات الائتمان، وكذلك شهادات الإيداع التي يتم تداولها في بعض الأسواق غير المنظمة، ولكن تقي بجميع معايير الأهلية المحددة من طرف البنك المركزي الأوروبي؛

✓ سندات الدين المحمية بضمانات مقبولة والتي تقي بجميع معايير الأهلية الأخرى؛

✓ هدف البنك المركزي الأوروبي من خلال توسيعه لقائمة الضمانات المقبولة إلى توفير كميات إضافية من السيولة لصالح المؤسسات النقدية والمالية الناشطة داخل منطقة اليورو وقد نجح ال BCE إلى حد ما فقط في ذلك ولعلّ خير دليل هو توسيعه لقائمة الضمانات المقبولة مرة أخرى في تاريخ 10 ماي 2010 حيث أقر بقبول الديون السيادية لدولة اليونان كضمان وهو ما تجسد في برنامج شراء السندات السيادية SMP.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي خلال الفترة 2010/2016

يسعى البنك المركزي الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إلا أن أهداف السياسة النقدية تختلف حسب الوضعية الاقتصادية السائدة خلال الفترة حيث تحاول في كل سنة الوصول إلى أهداف معينة، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي³:

✓ الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك وذلك طبقا لمعاهدة ماستريخت؛

✓ يهدف مجلس المحافظين إلى تحقيق استقرار معدلات التضخم في حدود 2 % في الأجل القصير؛

✓ إصدار اليورو - العملة الأوروبية الموحدة - سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية؛

✓ تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو؛

✓ إدارة الاحتياطات النقدية لأعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي؛

¹ - [https:// www, ecb, europa, eu/ press/date/ 2008/html/ pr081017, en html](https://www.ecb.europa.eu/press/date/2008/html/pr081017_en.html) (consulté 25/04/2017).

² - محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

³ - Rapport : la politique monétaire, opp, cit ,P :7.

- ✓ تحسين بيئة الأعمال من خلال بعث الثقة في الأسواق المالية داخل منطقة اليورو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين؛
 - ✓ العمل على تخفيض معدلات البطالة وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع؛
 - ✓ الاستمرار في تشجيع النشاط الاقتصادي؛
 - ✓ العمل على توفير السيولة للبنوك التجارية عند الطلب.
- إذن فإن هدف السياسة النقدية الوحيد في منطقة اليورو هو المحافظة على استقرار الأسعار.

المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية داخل منطقة اليورو خلال فترة 2010 - 2016

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع السياسة النقدية داخل منطقة اليورو خلال الفترة 2010 - 2016

الفرع الأول: التطورات النقدية:

تتمثل أهم التطورات النقدية داخل منطقة اليورو فيما يلي:

أولاً: معدلات الفائدة الرئيسية

يوضح الجدول التالي تطور معدلات الفائدة الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي خلال الفترة

2010 - 2016.

الجدول رقم (3): تطور معدلات الفائدة الرئيسية للـ BCE 2010 - 2016

السنوات	الأشهر	تسهيلات الإيداع	عمليات إعادة التمويل الرئيسية	تسهيلات الإقراض الهامشي
2010	-	0,25%	1,00%	1,75%
2011	5 ماي	0,5%	1,25%	2,00%
	7 جويلية	0,75%	1,5%	2,25%
	3 نوفمبر	0,5%	1,25%	2,00%
	8 ديسمبر	0,25%	1,00%	1,75%
	5 جويلية	0,00%	0,75%	1,50%
2012	2 ماي	0,00%	0,50%	1,00%
	7 نوفمبر	0,00%	0,25%	0,75%
2013	11 جوان	-0,10%	0,15%	0,40%
	10 سبتمبر	-0,20%	0,05%	0,30%
2014	9 ديسمبر	-0,30%	0,05%	0,30%
	16 مارس	-0,40%	0,00%	0,25%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الأوروبي 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الفائدة على الودائع في انخفاض مستمر، حيث نلاحظ أنه في سنة 2010 كانت معدلات الإيداع فوق الصفر أي تقدر بنسبة 0,25% ولكن أصبحت تساوي الصفر خلال سنة 2012 واستمرت إلى غاية 2013، وإبتداء من تاريخ 11 جوان 2014 أصبحت تقدر ب -0,10% واستمرت في الانخفاض إلى ان بلغت بتاريخ 16 مارس 2016 -0,40%، حيث يمثل هذا انطلاقة لتنفيذ برنامج التيسير الكمي وذلك بهدف جعل البنوك التجارية تدفع فوائد على السيولة الغير مستخدمة من أجل إنعاش حركة الإقراض، وتهدف أيضا إلى التأثير على العملة من خلال جعل الودائع أقل إغراقا مما يؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين على إيداع أموالهم باليورو لأن سعر الفائدة على الودائع سلبي، مما يقلص سعر اليورو مقارنة مع العملات الأجنبية.

كذلك بالنسبة لعمليات إعادة التمويل الرئيسية نلاحظ أنه في سنة 2010 كانت 1,00% وفي تاريخ 5 ماي 2011 ارتفعت إلى 1,25% ولكن في سنة 2012 عادت انخفضت إلى 0,75% واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت في سنة 2016 إلى 0,00% (فسر استمرار البنك المركزي في إتباع توجه معدل الفائدة المنخفض والذي أصبح منعدم بعدم استقرار اقتصاد منطقة اليورو وهذا راجع لتفاقم أزمة

الديون السيادية وانتقالها إلى عدة دول داخل المنطقة، وقد هدف البنك المركزي إلى تسهيل عمليات التمويل وتوفير السيولة اللازمة التي تحتاجها المؤسسات النقدية والمالية داخل منطقة اليورو.

ونفس الشيء نلاحظه فيما يتعلق بتسهيلات الإقراض الهامشي التي كانت تقدر ب 1,75% سنة 2010 وانخفضت إلى 1,00% سنة 2013 إلى أن وصلت إلى 0,25% بتاريخ 16 مارس 2016.

ثانيا: معدل الاحتياطي الإلزامي

يوضح الجدول التالي تطور الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2012 – 2017

الجدول رقم (4): تطور الاحتياطي الإلزامي لمؤسسات الائتمان 2012-2017 (الوحدة: بليون أورو)

الخصوم التي يطبق عليها معامل صفري			الخصوم التي يطبق عليها معامل احتياطي خاص			
السنوات	المجموع	ودائع لـ 24 ساعة ذات استحقاق لمدة يوم	سندات الدين الصادرة لمدة عامين	الودائع ذات استحقاق لأكثر من سنتين	الباقي	سندات الدين أكثر من سنتين
2012	18564.7	9971.7	637.5	2583,9	1163.1	4208,4
2013	1784.1	9811.1	518,8	2447,1	1152.6	3917,1
2014	-	-	-	-	-	-
2015	-	-	-	-	-	-
2016	-	-	-	-	-	-
أكتوبر	18918.8	11351.3	567,2	2031,3	1432,8	3536,3
نوفمبر	19041.9	11486.4	593.6	2004,3	1404.2	3553,4
ديسمبر	-	-	-	-	-	-
2017	18872.6	11516.7	588,4	1978.1	1258,2	3511,2

Source :statistic bulletin–Euro Area statistics online page last updated on 24-03-2017 p 58.

من الجدول نلاحظ أن قرار التخفيض أدى إلى توفير السيولة داخل النظام البنكي، حيث نجد أن الودائع الجارية ليوم واحد والودائع ذات الاستحقاق الأقل من سنتين تمثل النسبة الأكبر بالنسبة لباقي الودائع والسندات ذات الأجل الأكثر من عامين وأن السيولة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث

أدت سياسة التيسير الكمي إلى توفير سيولة معتبرة للبنوك التجارية تساعد في حل مشكل السيولة وبالتالي توفير السيولة اللازمة للمؤسسات والعائلات وهذا ما نلاحظه في جانفي سنة 2017 حيث في شهر واحد أصبحت تقريبا مساوية لحجم سنة من السنوات السابقة.

ثالثا: تطورات السيولة.

يوضح لنا الجدول أدناه تطورات عوامل توفير السيولة خلال الفترة 2013-2017.

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010- 2016)

الجدول رقم(5): تطورات السيولة خلال الفترة 2013 - 2017 (الوحدة: بليون أورو)

		عوامل امتصاص السيولة				عوامل توفير السيولة						
الكتلة النقدية	حسابات المؤسسات الائتمانية الحالي الجارية	صافي عوامل أخرى	ودائع الحكومة المركزية مع النظام الأوروبي	الأوراق المتداولة	عمليات امتصاص السيولة الأخرى	مرفق الإيداع	عمليات أخرى للقروض المقدمة	تسهيلات الإقراض الهامشية	عمليات تمويل طويلة الأجل	عمليات تمويل الأساسية	صافي أصول ونفقات اليورو في الذهب والعملة الأجنبية	
194.4	220.2	57.2	80.2	925.9	177.4	48.3	241.5	0.1	625.3	91.6	550.8	2013
1.192.5	185.4	1.8	71.7	979.8	0.0	27.3	202.0	0.2	396.1	103.3	564.3	2014
1.723.4	493.8	51.5	93.5	1056.5	0.0	173.1	730.7	0.1	459.3	66.1	612.2	2015
2.366.3	823.9	277.6	159.7	1103.1	0.0	439.4	1.570.2	0.2	511.8	34.0	687.4	2016
2.0677	657.5	169.4	175.5	1087.2	0.0	323.1	1.227.1	0.1	471.6	47.6	666.1	26 جويلية 2016
2.2002	748.8	214.0	173.8	1096.2	0.0	355.1	1.339.7	0.0	483.7	43.5	685.0	13 سبتمبر 2016
2.259.4	777.4	248.0	168.3	1094.7	0.0	387.3	1.447.0	0.1	503.5	37.4	687.8	25 أكتوبر 2016
2.3663	823.9	277.6	159.7	1103.1	0.0	439.4	1570.2	0.2	511.8	34.0	687.4	13 ديسمبر
2472.6	919.0	313.6	143.1	1119.1	0.0	434.4	1670.8	0.2	548.9	24.6	674.7	24 جانفي 2017
2550.9	960.9	322.2	160.3	1110.8	0.0	479.2	1787.5	0.3	554.3	29.0	662.4	14 مارس 2017

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010-2016)

نلاحظ أن للبنك المركزي الأوروبي عوامل لتوفير السيولة وعوامل أخرى لامتناع السيولة، ومن خلال هذه العوامل يمكن أن يصل البنك المركزي إلى حجم الكتلة النسبية الراغب توفيرها خلال السنة، فتوفير السيولة يكون عن طريق أدوات السياسة النقدية (عمليات إعادة التمويل الرئيسية، عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل تسهيلات الإقراض الهامشي، تسهيلات الإيداع، ومصادر أخرى).

من الجدول نلاحظ أن العوامل التي توفر السيولة داخل منطقة اليورو تكون بنسبة كبيرة عن طريق عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل وهذا ما يبين مدى اعتماد البنك المركزي الأوروبي بنسبة كبيرة على هذه الأداة من أجل توفير السيولة، أما عوامل امتناع السيولة نلاحظ أن البنك المركزي يركز على عمليات بيع أوراق البنكنوت المتداولة، أما العناصر الأخرى فهي تساهم بنسبة قليلة.

نلاحظ كذلك أن البنك المركزي يوفر السيولة عن طريق شراء صافي الأصول من الذهب والعملات الأجنبية داخل منطقة اليورو، حيث نلاحظ أنها في تزايد مستمر من سنة إلى سنة أخرى مما بلغت (687,4) بليون أورو بعدما كانت سنة 2013 تقدر ب (550,8) بليون أورو، وبفضل سياسة التيسير الكمي واستهداف التضخم نلاحظ أن أهمية شراء الأصول من الذهب والعملات الأجنبية داخل منطقة اليورو مقارنة بسياسة عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل.

كذلك نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية في تزايد مستمر، حيث كانت سنة 2013 ممثلة ب (1194,4) بليون أورو وقد بلغ سنة 2016 (2366,3) بليون أورو وفي مارس 2017 بلغ حجم الكتلة النقدية (2550,9) بليون أورو، وهذا راجع إلى السياسة النقدية التوسعية المتبعة من طرف البنك المركزي.

رابعاً: أسعار الصرف

يوضح لنا الجدول في الأسفل تطورات أسعار الصرف خلال الفترة 2014 - 2017.

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010-2016)

الجدول رقم (6): تطورات أسعار الصرف خلال 2014 - 2017. (الوحدة: بليون أورو)

البلد	الدولار الأمريكي	الدولار الكندي	الفرنك السويسري	البيرو الميكسيكي	الريال البرازيلي	الجنيه الاسترليني
2014	1.3285	1.4661	1.2146	17.6550	3.1211	1.4719
2015	1.1095	1.4186	1.0679	17.6157	3.7004	1.4777
2016	1.1069	1.4659	1.0902	20.6673	3.8561	1.4883
2017	0.4	2.6	0.4	-4.5	1.2	0.9
	-3.7	-2.7	-0.2	5.3	-18.9	-5.4

المصدر: التقرير السنوي 2016، التقرير الشهري 2017.

من الجدول نلاحظ أن قيمة الأورو في انخفاض مستمر حيث كان 1 أورو يساوي 1,3285 دولار سنة 2014، ولكن مع تطبيق سياسة التيسير الكمي في جوان 2014 أدى إلى انخفاض قيمة الأورو سنة 2015 إلى 1,1095 دولار نتيجة زيادة الطلب على شراء الأصول من العملات الأجنبية داخل منطقة اليورو، وهذا ما يبينه الجدول الخاص بتطور السيولة حيث انتقل حجم شراء الأصول من 564,3 بليون أورو سنة 2014 إلى 612,2 بليون أورو سنة 2015 وقد استمر هذا الانخفاض، وحسب إحصائيات البنك المركزي لشهر مارس 2017 سوف يكون انخفاض الأورو سنويا في حدود 3,7 أمام العملات الأجنبية المتبقية في الجدول.

خامسا: معدلات الفائدة ما بين البنوك

يوضح لنا الجدول التالي تطورات معدلات الفائدة ما بين البنوك والمتمثلة في (السوق الأوروبي والسوق الأمريكي والسوق الياباني) إلى غاية سنة 2015.

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010- 2016)

الجدول رقم (7): تطورات معدلات الفائدة ما بين البنوك لثلاثة أشهر

2015	2014	2013	2012	2015-2009	2008-1999	-1999 2006	
%-0.02	%0.21	%0.22	%0.57	%0.63	%3.35	%2.23	السوق الأوروبي منطقة اليورو
%-0.31	%0.23	%0.27	%0.43	%0.37	%3.73	%2.35	السوق الأمريكي
%0.09	%0.13	%0.15	%0.19	%0.21	%0.29	%0.26	السوق الياباني

المصدر: التقرير السنوي 2016 للبنك المركزي الأوروبي.

من الجدول نلاحظ أنه قبل الأزمة المالية العالمية 2008 كانت معدلات الفائدة مرتفعة في السوق النقدي الأوروبي والأمريكي في حدود 3,35 % و 3,73 % مقارنة مع السوق الياباني الذي يشجع الإقراض بين البنوك ولكن من بداية سنة 2009 تغيرت استراتيجية السياسة النقدية التي تسعى إلى توفير أو تشجيع عملية الإقراض بين البنوك من أجل بعث الاستقرار داخل السوق النقدي، حيث كانت معدلات الفائدة في منطقة اليورو بين البنوك أكبر من الصفر والتي عند تطبيق سياسة التيسير الكمي، وأصبحت معدلات تسلسلية مما أدى ذلك إلى تخفيض معدلات الفائدة بين البنوك داخل منطقة اليورو إلى 0,02 - % حتى يزيد حجم الإقراض بين البنوك.

سادسا: معدلات الفائدة على ودائع المؤسسات غير المصرفية

يوضح لنا الجدول التالي تطور معدلات الفائدة على ودائع المؤسسات غير المصرفية خلال الفترة الممتدة 2003 - 2015.

الجدول رقم (8): تطور معدلات الفائدة على ودائع المؤسسات غير المصرفية

2015	2014	2013	2012	2015-2009	2008-2003	2015-2003	السنوات
%0,32	%0,61	%0,94	%1,21	%0,97	%2,86	%1,84	منطقة اليورو

المصدر: التقرير السنوي 2015 للبنك المركزي الأوروبي.

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010-2016)

من الجدول نلاحظ معدلات الفائدة المطبقة على الودائع بالنسبة للمؤسسات غير مصرفية قبل بداية الأزمة المالية العالمية كانت في حدود 2,86 %، أما مع بداية الأزمة المالية فنلاحظ أن معدلات الفائدة في انخفاض مستمر إلى أن وصلت إلى 0,32 % وذلك في سنة 2015، وهذا من أجل تخفيض تكاليف الإقراض مما يعكس سياسة البنك المركزي الأوروبي في بعث استقرار المؤسسات المصرفية فيما يخص طلبات السيولة وكذلك خدمات أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: آثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية

يمكن اعتبار أن السياسة الاقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها فيما يعرف بالمرجع السحري لكالدور، الذي يقدم لنا الأهداف التي تصل إليها السياسة النقدية حتى تكون فعالة، حيث تتمثل الأهداف فيما يلي:

- **الهدف الأول:** هو هدف النمو ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام.
 - **الهدف الثاني:** هو هدف استقرار الأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
 - **الهدف الثالث:** هو هدف استقرار الحسابات الخارجية ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (pib).
 - **الهدف الرابع:** هو هدف القضاء على مشكلة البطالة و يقاس بمعدل البطالة.
- لقد حاول كالدور من خلال تمثيل العلاقة بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاث الأخرى الباقية وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:
- النمو في الناتج الداخلي الخام 5% سنوياً؛
 - معدل التضخم معدوماً؛
 - معدل البطالة معدوم؛
 - رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من (pib) معدوماً أو موجباً.

من خلال الخصائص التي يكون عليها المربع السحري يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، ويربط المحاور الأربعة مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو مرتفعاً يكون هناك استقرار عند المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة ورصيد المدفوعات موجباً، هذا ما يدل على الاستقرار الاقتصادي. وما يبين فعالية السياسة النقدية هو الوصل بين القمم الأربعة بشكل المربع السحري لكالدور،

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010-2016)

حيث كلما اتجهت هذه القيم داخل المربع السحري على طول المحاور أصبح وضع الاقتصاد في وضع صحيح.

أولاً/ اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي: بإتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة المعروض النقدي سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة في مستوى الناتج الداخلي الخام والنمو، والعكس صحيح عند اتباع سياسة نقدية انكماشية وبالرجوع إلى دور البنك المركزي الأوروبي في التأثير على النمو الاقتصادي نلاحظ أن السياسة النقدية المتبعة من طرف هذا الأخير هي سياسة نقدية توسعية، أي زيادة في الكتلة النقدية حيث كانت سنة 2013 تقدر ب 1194,4 بليون أورو وفي سنة 2016 إرتفعت إلى 2366,3 بليون أورو، أي أن حجم الكتلة النقدية تضاعف، مما أدى إلى زيادة الإنفاق للقطاع الخاص.

ثانياً/ أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم: يكون انتقال الأثر عن طريق آلية قناة سعر الصرف حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف في التضخم بشكل مباشر، فعند إتباع سياسة نقدية توسعية تتخفض أسعار الفائدة الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الطلب على العملية المحلية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة وبالرجوع إلى الحالة الاقتصادية التي توجد عليها منطقة اليورو نلاحظ أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي هو المحافظة على استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو، حيث وضع هدف الوصول إلى معدل 2% كهدف رئيسي للسياسة النقدية، لكن من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن معدلات التضخم قبل حدوث الأزمة المالية العالمية كانت معتدلة خلال فترة (1999 - 2008)، أي عند الهدف المنشود للبنك المركزي ألا وهو 2,2 %، ولكن أثناء أزمة الديون السيادية نلاحظ أن معدلات التضخم بدأت في الانخفاض وهذا راجع إلى عملية ضخ السيولة، فكان أثر سعر الفائدة واضح، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات في قيمة العملة وذلك ابتداء من سنة 2014، حيث أثرت على معدل التضخم أصبح يساوي 0,4 %، أي أنه بعيد عن الهدف المنشود. فنلاحظ المستثمرين توجهوا إلى شراء العملات الأجنبية التي تعرف زيادة في قيمتها مقارنة بالأورو حيث أصبح 1 أورو يساوي 1.329 دولار أمريكي وكذلك الأورو يساوي 1,215 فرنك سويسري، لكن سنة 2015 أصبح الأورو يساوي 1,110 دولار أمريكي و 1 أورو يساوي 1,068 فرنك سويسري.

كذلك العائد على السندات انخفض داخل منطقة الأورو في السنوات الأخيرة، بعدما كان العائد على السندات يمثل قيم موجبة، لكن بعد تطبيق سياسة التيسير الكمي بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض إلى أن أصبحت سلبية حيث كانت سنة 2013 تمثل العائد 0,30 %.

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010-2016)

كذلك هناك أسباب أدت إلى تخفيض معدلات التضخم هي : انخفاض أسعار المنتجات الطاقوية حيث كانت معدلات الانخفاض وفق السندات التالية حيث بلغت نسبة التغير سنة 2014 (1,9% -) وسنة 2015 (6,8% -) وسنة 2016 (5,1% -).

بالرجوع إلى نسب معدلات التضخم اعتمادا على التقرير السنوي 2016 وكذلك التقرير الشهري 2017 (سنة 2015 هي الأساس)، نجد أن معدل التضخم كان سنة 2014 يمثل 0,4 % وسنة 2016 كان 0,2 % أي ان الهدف المنشود لم يتحقق في 2016، ولكن الملاحظة في تقرير مارس 2017 نجد أن معدل التضخم ارتفع إلى 1,5 % هذا ما يدل أن أثر السياسة النقدية بدأ بالتحسن بفضل الزيادة في تخفيض معدلات الفائدة إلى 0,4 % والذي أدى كذلك إلى تخفيض أسعار الصرف.

ثالثا/ أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة: تكون آلية انتقال أثر السياسة النقدية على معدل البطالة فعند زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكذلك انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة في استغلال الطاقات الانتاجية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على القوى العاملة، مما يقلل من حجم البطالة ومعدلاتها والعكس صحيح عند اتباع سياسة نقدية انكماشية.

لكن حالة الاقتصاد الأوروبي والعالمي خلال فترة الدراسة يبين لنا أن الاقتصاد يعاني من انكماش تنطبق عليه فكرة مصيدة السيولة، أي معدلات الفائدة أقل من 2 % حسب الفكر الكينزي الذي يقترح في هذه الحالة من أجل تجاوز هذه المرحلة لابد أن تتبع سياسة تحفيز في الطلب لأن الاقتصاد يعاني من مشكلة في الطلب، فهنا السياسة أوقعت الدول الأوروبية في مشكلة أخرى أصبحت غير قادرة على تسديد ديونها، فأصبح البنك المركزي هدفه هو توفير السيولة اللازمة للمؤسسات المالية كي لا تنهار، فكان أكبر البرامج التي طرحها من أجل شراء الديون السيادية كأحد الحلول، إذن سياسة الانفاق أضرت بمنطقة اليورو، وبالتالي الزيادة في المعروض النقدي لم تكن فعالة في هذه الحالة نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي فانخفاض معدلات الفائدة أصبح لا يشجع على الاستثمار لأن معدلات البطالة مرتفعة وبالتالي نقص في الطلب، فتلك الزيادة في المعروض النقدي لم تخرج إلى سوق السلع والخدمات إنما بقيت في السوق النقدي من أجل بعث الاستقرار داخل السوق النقدي وذلك بتحسين شروط الائتمان وتخفيض تكاليف الإقراض بالنسبة للمستثمرين والأفراد مقارنة بما كانت عليه قبل حدوث الأزمة رغم حدوث انخفاض، حيث كانت في السنوات 1999-2005 في حدود 8,6 % وارتفعت إلى 12% سنة 2013 وبدأت في انخفاض سنة 2014 بسبب بداية التعافي داخل منطقة اليورو إلى أن وصلت سنة 2016 إلى 10 %.

الفصل الثالث: البنك المركزي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية (2010-2016)

رابعاً/ أثر السياسة النقدية على رصيد ميزان الحساب الجاري: ينتقل أثر السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الصرف، حيث أن إتباع سياسة نقدية توسعية، وانخفاض معدلات أسعار الفائدة المحلية يدفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج المنطقة وبالتالي تصبح الودائع المحلية بالعملة المحلية أقل جذبا من باقي العملات الأجنبية، هذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف مما يؤدي بذلك إلى انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث التوازن في الميزان التجاري وبإسقاط ذلك على منطقة اليورو لابد بالرجوع إلى مرحلة حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث كان يمثل معدل التغير في رصيد ميزان الحساب الجاري 0,10%- خلال الفترة 2008 - 2011 حيث في هذه الفترة ارتفعت قيمة الأورو بالنسبة للدولار وكذلك هناك ارتفاع في أسعار منتجات الطاقة مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات خلال هذه المرحلة، إلا أن بعد التعافي من الأزمة المالية وعودت أسعار النفط إلى الانخفاض، حيث انخفض المعدل إلى 1,3 % بالنسبة للنتائج المحلي.

لكن هدف البنك المركزي هو الاستقرار داخل منطقة اليورو، حيث كان لسياسة التيسير الكمي أثر على صرف قيمة العملة وكذلك انخفاض أسعار المنتجات الطاقوية مما أصبح معدل التغير في رصيد الحساب الجاري بالنسبة للنتائج في تزايد ارتفعت من 2,5% من الناتج المحلي إلى 3,4 % من الناتج المحلي سنة 2016، أي أن للسياسة النقدية أثر كبير في ارتفاع نسبة المساهمة من الناتج المحلي.

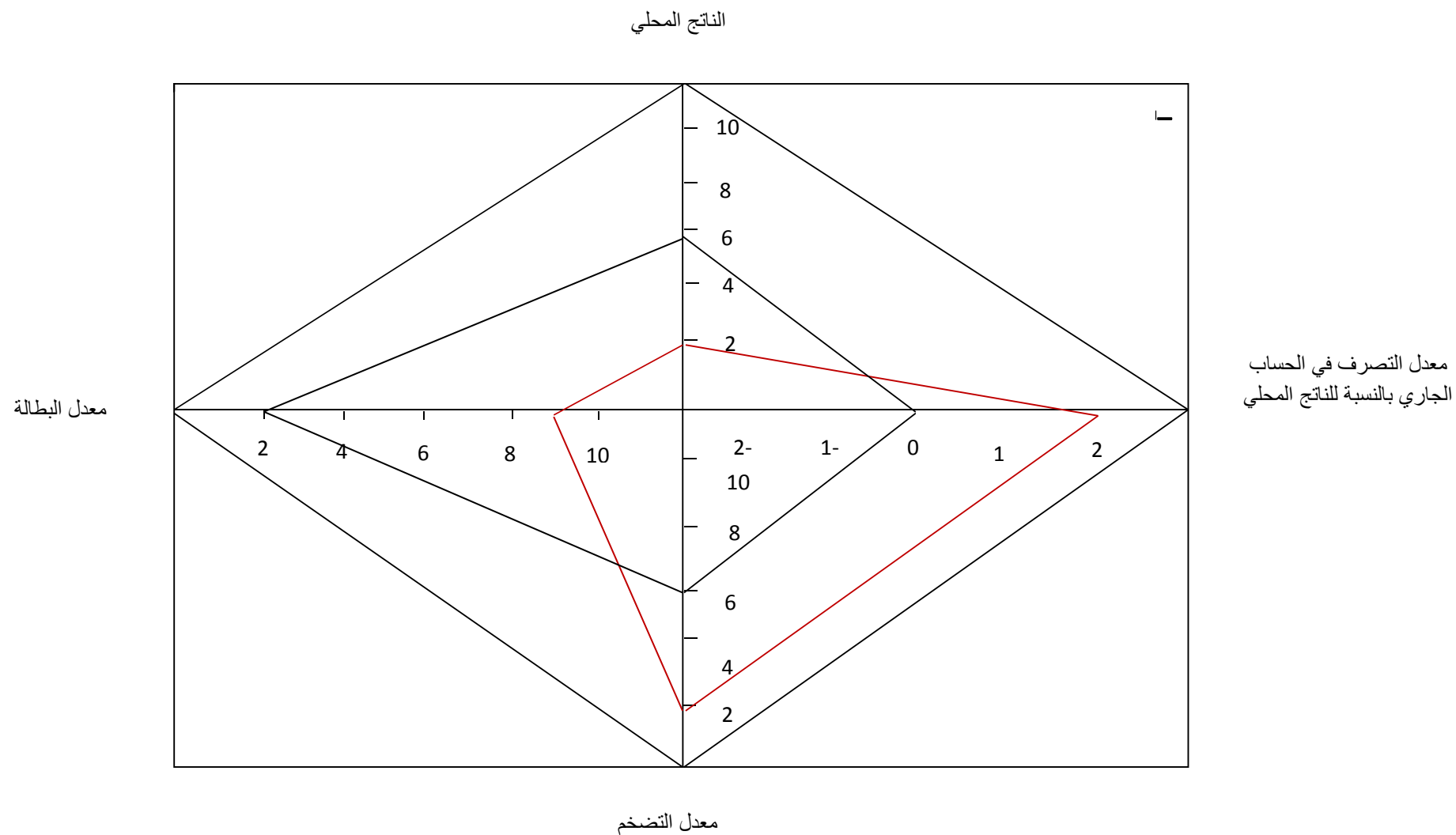
الجدول رقم (9): تطور المتغيرات الاقتصادية داخل منطقة اليورو

المتغيرات	الفترة 1994-2008	2008-2011	2012	2013	2014	2015	2016	مارس 2017
معدل النمو في الناتج المحلي	2.1	0	-0.9	0.3	0.9	02	1.7	—
معدل التضخم	2.2	—	2.5	1.4	0.4	00	0.2	1.5
معدل البطالة	8.6	—	—	12.00	11.6	10	10.00	—
معدل التصرف في الحساب الجاري من الناتج المحلي	—	-0.1	1.3	2.3	2.5	3.2	3.4	—

المصدر: من إعداد الطاليتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الأوروبي لسنة 2016 والتقرير الشهري مارس 2017.

يمثل الجدول رقم تطور المتغيرات الاقتصادية داخل منطقة اليورو خلال الفترة من 2008 إلى 2010 والذي يشمل كل من معدل البطالة ومعدل النمو ورصيد ميزان الحساب الجاري ومعدل التضخم وهذا الأخير يعكس هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يعتبر الهدف الأساسي المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، ومن أجل معرفة أثر السياسة النقدية داخل منطقة اليورو نعتمد على المربع السحري لكالدور سنة 2016.

الشكل رقم (5): المربع السحري لكالدور لمنطقة اليورو سنة 2016



من المربع السحري لكالدور نلاحظ أن الاقتصاد الأوروبي لا يمثل الوضعية المثلى حيث لم تصل جميع المتغيرات الاقتصادية إلى الوضع الأمثل، إلا أن تحقيق هذا الوضع يجب الرجوع إلى أهداف البنك المركزي الأوروبي الذي يهدف إلى استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو، إذن الهدف المنشود للبنك المركزي هو تحقيق معدل تضخمي في حدود 2% حيث لم يصل له سنة 2016 حيث قدر بـ 0.2 % فقط وهذا راجع إلى أسباب أخرى أدت إلى انخفاض معدلات التضخم ألا وهي انخفاض قيمة السلع المستوردة من منتجات الطاقة في السوق الدولي، إلا أن سياسة البنك المركزي في الأجل القصير، وبفضل سياسة التيسير الكمي نلاحظ أن في مارس 2017 بلغ معدل التضخم 1,5 % مما يدل أن الأثر بدأ ينخفض فيما يخص تحقيق الهدف المنشود.

كما نلاحظ أيضا أن البنك المركزي من خلال سياسته النقدية قد حقق معدلات موجبة فيما يخص معدل الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي.

أما فيما يخص معدل النمو في الناتج المحلي فنلاحظ أنه ليس من الأهداف الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي، إلا أن معدل النمو قد عرف تحسنا حيث انتقل إلى 1,7 % سنة 2016.

كذلك فيما يخص معدل البطالة هي الأخرى لم تحقق الهدف حيث كانت مقدرة بـ 10 %.

خلاصة الفصل:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي بالاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لتكون نطاق تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية.

يعتبر الإتحاد الأوروبي الكتلة التجارية الأولى في العالم، سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو من حيث درجة التكامل التي وصل إليها، وقد أنشأ الإتحاد الأوروبي البنك المركزي الأوروبي بحيث يشرف هذا الأخير على أداء البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء، ويكون المسئول الأول عن السياسة النقدية للإتحاد والذي يمثل الحفاظ على قيمة الأورو أمام العملات الأخرى من بين أهم مهام هذه السياسة، وبذلك أطلق على البنك المركزي الأوروبي بنك البنوك المركزية في الإتحاد الأوروبي.

يستخدم البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الأدوات أهمها معدل الفائدة الاحتياطي الإلزامي والسوق المفتوحة لتحقيق الهدف الأساسي وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، لكن لا يعتبر هذا الأخير هو الهدف الوحيد، وتعرف الأدوات استخداما فعالا حيث يتم تغييرها باستمرار حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

خاتمة

استهدف بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: ماهو دور البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية داخل منطقة اليورو، أي دور الأدوات التي يستعملها في تحقيق فعالية السياسة النقدية من خلال الأثر المتوقع على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 - 2016 وتطلبت منا هذه الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للبنك المركزي من خلال تقديم عدة مفاهيم للبنك المركزي وأهم الوظائف التي يقوم بها من أجل دعم النظام النقدي للدولة والإشراف على النشاط المصرفي، وبسبب تطور النشاط الاقتصادي بصورة بارزة، ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي التي أعطته الحرية الكاملة في إدارة السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المرجوة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لمعرفة الإطار النظري للسياسة النقدية، حيث قدمنا عدة مفاهيم للسياسة النقدية تختلف في الظاهر لكن تتفق بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام التعليمية والقوانين والأوامر التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي بحيث لايزيد هذا المعروض عن الحد الذي يؤدي إلى ظهور التضخم ولا ينقص من الحد الذي يؤدي إلى ظهور الكساد، وأصل تتبع التركيب البنوي للسياسة النقدية من حيث طبيعتها ودورها عبر المراحل التي مرت بها والأفكار السائدة آنذاك والنظريات التي تم تبنيها بدءا من منظور الكلاسيك ثم الكينزيين وأخيرا النقديون، من اعتبار دورها محايد لا تؤثر بأي صورة إلى اعتبارها ظرفية حيث تثبت كهدف نهائي بين البطالة والتضخم وتأخذ سعر الفائدة كوسيط، ثم بعدها تطرقنا إلى الأهداف السياسية النقدية التي تتكون من الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة وأيضا الأهداف النهائية والتي تتمثل في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تحقق لنا الهدف الأساسي والمتمثل أساسا في استقرار مستوى الأسعار، ولبلوغ هذه الأهداف يتبع البنك المركزي استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة، أما عن أدوات السياسة النقدية فهناك أدوات كمية ونوعية إضافة إلى أدوات أخرى.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تطرقنا للبنك المركزي الأوروبي ودوره في تحقيق فعالية السياسة النقدية بالتركيز على الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2016 من أجل إسقاط الجوانب النظرية التي تطرقنا إليها خاصة فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي الأوروبي، فتطرقنا إلى ماهية التكتلات الاقتصادية التي تعد من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرزها في الوقت الراهن فقمنّا بتقديم لمحة تاريخية عن الاتحاد الأوروبي الذي عرف عدة محطات أهمها الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت سنة 1948، إلا أنها لاقت صعوبات في إطار الظروف التي شهدتها الاقتصاد من ركود تضخمي وانحيار نظام النقد لهذا أجريت عدة تعديلات من أجل إستكمال السوق الموحدة، وفي الأخير تطرقنا إلى واقع السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة

2010 إلى 2016 من خلال دراسة الأثر المتوقع للسياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية داخل منطقة اليورو ومن أهم المتغيرات معدل الفائدة الرئيسية، معدل الاحتياطي الإلزامي وأيضاً معدلات البطالة والتضخم.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع الدراسة ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كمايلي:

الفرضية الرئيسية: البنك المركزي الأوروبي لم يحقق الفعالية المطلوبة للسياسة النقدية وإنما كانت قليلة الفعالية حيث حقق البنك المركزي الأوروبي بعض الأهداف منها الاستقرار في الأسعار داخل منطقة اليورو و كما كان هناك بعض المتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في تخفيض الأسعار ألا وهو انخفاض أسعار المنتجات الطاقوية ولكي تكون السياسة النقدية فعالة يجب الاعتماد أيضا على السياسة المالية لما لها من أهمية في تحقيق الفعالية وهذا ماينفي صحة الفرضية الرئيسية.

الفرضية الأولى: يعتمد البنك المركزي الأوروبي في تطبيق السياسة النقدية على أدوات تقليدية وأدوات غير تقليدية والتي جاءت هذه الأخيرة تحت شعار مايسمى بأدوات التيسير الكمي وأدوات التيسير النوعي حيث أكد البنك المركزي على القيام برفعها تدريجيا بعد تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي تمثلت أساسا في تسهيل عملية حصول البنوك التجارية على السيولة وهذا ماينفي صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: لقد كان لدور البنك المركزي الأوروبي في رسم السياسة النقدية و التي دائما تدعو إلى تحقيق الاستقرار داخل منطقة اليورو نجد أن البنك المركزي بفضل سياساته و محاولة من أجل احتواءه الأزمات التي مر بها الاقتصاد الأوروبي حيث من خلال الاحصائيات التي أتاحت لنا أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة أخذت منحني تنازلي إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 0% و في سنة 2016 0,02% و هذا ما يدل على أن البنك المركزي الأوروبي قد حقق الاستقرار في الأسعار داخل المنطقة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: لقد مر الإقتصاد الأوروبي بمرحلة صعبة أدت إلى حدوث انكماش في الطلب و كذلك انخفاض في معدلات الفائدة إلى أن وصلت إلى أقل من 2%، أي أن هذا الإقتصاد يعاني من مصيدة السيولة أما الوضع الذي زاد الأمر أكثر صعوبة هو حدوث أزمة الديون السيادية حيث أصبحت الدول الأوروبية غير قادرة على تسديد ديونها، فأصبح هدف البنك المركزي الأوروبي هو توفير السيولة اللازمة للمؤسسات المالية و الغير مالية ، وبالتالي الزيادة في المعروض النقدي بغية خلق طلب إضافي إلا أن تلك الدول كانت تعاني من عدم الاستقرارالاقتصادي العجز في الميزانية أدى إلى الانخفاضالحكومي و بالتالي لا يوجد طلب و هذا لا يشجع على الاستثمار بالرغم من أن معدلات الفائدة منخفضة مما كان

لأزمة الديون السيادية دورا كبيرا في ارتفاع معدلات البطالة و بالرجوع إلى السياسة النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي الأوروبي حيث قام بتخفيض معدلات الفائدة من 0% سنة 2014 إلى أقل من - 0,40 إلا أن معدلات البطالة بقيت مرتفعة في حدود 10% وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

- 1- فعالية السياسة النقدية لا تستدعي بالضرورة تحقيق كل الأهداف النهائية، فالهدف الذي يسعى البنك المركزي الأوروبي لتحقيقه هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- 2- إن اختيار البنك المركزي الأوروبي للأدوات المستخدمة لا يكون عشوائيا إنما حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.
- 3- يعتمد البنك المركزي الأوروبي في اتخاذ قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية على مجموعة من الأدوات التي تساعده على رسم السياسة النقدية اللازمة لبلوغ الأهداف الاقتصادية المنشودة داخل منطقة اليورو.
- 4- تلعب السياسة النقدية المتبعة دورا هاما في إصدار أوراق البنكنوت لدعم الاحتياطي.
- 5- أدت التغيرات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة إلى ارتفاع عوائد الأسهم و انخفاض العوائد على السندات في البنوك الأوروبية.
- 6- ارتفاع عوامل امتصاص السيولة فيما يخص أوراق البنكنوت المتداولة من طرف البنك المركزي الأوروبي.
- 7- يسمح برنامج التيسير الكمي بالحفاظ على أسعار فائدة منخفضة جدا على ديون بلدان منطقة اليورو وبالتالي يساعدها هذا البرنامج على الحفاظ على استقرار ماليتها العامة.
- 8- تخفيض معدل الاحتياطي القانوني من 2 % إلى 1% من أجل التوسع في حجم الكتلة النقدية.

التوصيات:

يمكن تقديم بعض التوصيات أهمها:

- 1- يجب تدعيم استقلالية البنك المركزي من خلال منحه الحرية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن الضغوط السياسية؛

2- يتطلب دور أكبر للبنك المركزي الأوروبي، خاصة في ظل تفاقم الأزمات المالية من خلال العمل على دعم النمو في منطقة اليورو؛

3- لا بد أن تتماشى تدابير السياسة النقدية مع تدابير السياسة المالية داخل منطقة اليورو؛

4- يتطلب من البنك المركزي الأوروبي في إعداد سياسة نقدية خاصة بالدول الأقل قوة داخل منطقة اليورو من أجل الحفاظ على استقرار هذا الكيان.

أفاق الدراسة:

نشير هنا إلى أن موضوع الدراسة يبقى مفتوحاً أمام الباحثين نظراً لتنوع وتعدد المواضيع التي تتفرع عنه والتي تطرح جوانب في الموضوع لم نتطرق لها بما فيه الكفاية.

من ضمن الدراسات التي قد تثير إهتمام الباحثين في المستقبل القريب نشير إلى للدراسات التي يمكن أن تتخصص أكثر في أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على غرار أداة التيسير الكمي وأداة التيسير النوعي، كما يمكن إثارة مواضيع أخرى للبحث مثل الموضوعات التي تركز على دراسة العلاقة بين الأزمات المالية وعدد من المتغيرات الاقتصادية كالنمو، التضخم... إلخ، وغيره من البحوث حيث يحتاج هذا البحث إلى جهود إضافية من قبل الباحثين كون إسهامنا بسيط لا يمثل إلا مرحلة أولى من البحث تليه مراحل أخرى مكمله لهذا البحث التي لم يتم التطرق إليها.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

I. الكتب:

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2010، 1.
2. أكرم حداد، مشهور هدلول، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري - دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2008، 2.
3. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك - بين النظرية والتطبيق - دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2010، 1.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008.
5. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة - دار الخلدونية، الجزائر، ط2007، 1.
6. جمال خريس، أيمن أبو خيضر، وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2002، 1.
7. جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
8. حسين رحيم، الإقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط2008، 1.
9. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006.
10. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، إقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2011، 1.
11. زكريا الدوري، يسرا السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
13. سامي عفيف حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية - التكتلات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق - الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الكتاب الثاني، 2005.
14. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

15. سوزي علي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008.
16. شريف علي الصوص، التجارة الدولية- الأسس والتطبيقات- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2012، 1.
17. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية- المفهوم، الأهداف، والأدوات- دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
18. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك- دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك في إشارة إلى التجربة الجزائرية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005.
19. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2010، 1.
20. عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
21. عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي- البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية- كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة المسيلة الجزائر، 2008.
22. عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، دار الجامعة الجديدة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.
23. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1999، 2.
25. علي عبد الفتاح أبو شاور، الإقتصاد الدولي- نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007.
26. عمر حسين، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر- النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي القاهرة مصر، ط1، 2013.
27. عمر حسين، الجات والخصخصة- الكيانات الإقتصادية الكبرى التكاثر البشري والرفاهية مشكلات إقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002.
28. فاطمة الزهرة خبازي، النظام النقدي الدولي- المنافسة الأورو-دولار- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

29. فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.
30. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 2008.
31. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
32. كلثوم إليز، اسيا قاسمي، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمات التجارة العالمية، مؤسسة الإنتماء، المركز الجامعي البويرة، (بدون سنة نشر).
33. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الحنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط6، 2016، 1.
34. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
35. مخلص عبيدالمبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2012، 1.
36. مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
37. موسى بوخاري لحلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ط2010، 1.
38. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط2013، 1.
39. هيل عجمي جميل الجناني، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2009، 1.
40. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.

II. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
2. قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990/2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

3. إبراهيم بوجحلة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/202.
4. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990 - 2003)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
5. أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/ 2011.
6. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي-دراسة مقارنة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2015.
7. جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/ 2016.
8. حسيبة لعزاري، دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/ 2011.
9. حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر 2011/2012.
10. حميد رسول، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008.
11. حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها- حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2006.
12. خديجة بوريب، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستودول المغرب العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2011.
13. ساقية مخلوف، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2012.

14. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة اليورو وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2013.
15. سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
16. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
17. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريطانيا - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013 / 2012.
18. عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الإتحاد الأوروبي - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.
19. عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
20. عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
21. فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
22. فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة - الإتحاد الأوروبي نموذجا - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/ 2014.
23. كمال مقروص، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.
24. ليلي إسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

25. ماجد إسماعيل، التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تسويق، جامعة دمشق، (دون سنة النشر).
26. محمد الأمين بن الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر - (1990-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.
27. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية - حالة البنك المركزي الأوروبي والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
28. محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل إقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2007/2006.
29. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر - (1990-2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
30. ميادة بلعاش، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية - دراسة مقارنة الجزائر - فرنسا - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2015/2014.
31. نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
32. نجاح منصوري، أثر إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة الجزائر، 2015/2014.
33. نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011.
34. نوال شهاب، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009.

III. المؤتمرات والملتقيات

1. أحمد ضيف، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2016/2015.
2. أمينة طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ملتقى مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005.
3. عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفاعلين، مداخلة في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، (دون سنة النشر).
4. عياش قويدر إبراهيم عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية- بين النظرية والتطبيق - ملتقى المنظومة الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات - جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 14/15، ديسمبر، 2004.

IV. المجلات

1. حسين طلال مقلد، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي - البرلمان الأوروبي نموذجاً - مجلة المستقبل العربي، العدد 433، مركز دراسات الوحدة العربية 2015.
2. خلف محمد حمد الجبوري، دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي - مجلة تكريث للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة تكريث، العراق، 2011.
3. فلاح خلف الربيعي، التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتدمن، العدد 2310، 2008.
4. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2008.
5. مجدوب بحوصي، إستقلالية بنك الجزائر، مؤسسة الرقابة الأولى بين قانون النقد والقرض 10/90 الأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد 16، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

V. المواقع

1. ورقة بحثية حول التكتلات الإقتصادية على موقع:
[http : www, Djelfa. Info/VB/showthead. Phpp1](http://www.Djelfa.Info/VB/showthead.Php) le 19 /02/2017 a 14 :35.
2. عبد العزيز صوق، محمد أوفيس، وآخرون، النشأة، التاريخ، المؤسسات، على الموقع:

[http:// rachelcenter, ps/ news. Phpp action= view& id= 13154/2014](http://rachelcenter.ps/news.Php?action=view&id=13154/2014)

le 06/03/2017

3. الإتحاد الأوروبي (EU) خطوة نحو التكامل الأوروبي، على الموقع:

[http:// www. Babonej. Com/ 8A. 1157. Html](http://www.Babonej.Com/8A.1157.Html) le 06/03/2017

4. 4 عبد الحكيم الفلالي، الإتحاد الأوروبي نحو إندماج شامل، ص 03 على الموقع:

[www. Madariss. Fr](http://www.Madariss.Fr) le 07/03/2017

5. أحسن جدي، المقاربة التاريخية والسياسة للإتحاد الأوروبي، على الموقع:

[http:// saimouka. Word press. Com](http://saimouka.Wordpress.Com) le 08/03/2017

ثانيا: بالفرنسية

Les rapports

1. Rapport : la politique monétaire de la BCE, 2013.
2. technical Annex 2 ECB announces details of its new covered bonds purchase programme (CBPP 3) European central bank. Eurosystem. 2/10/2014.

Les site

- 1- Michel Albert, le chef de banque central, bulletin de la banque de France n 70, sur le site de la banque de France. [www. Banque- France -Fr/ Fr/ bulletin/ main.htm](http://www.Banque-France-Fr/Fr/bulletin/main.htm).
- 2- Disponible sur : [http://www. ECB.Europa. eu/home / index.en , html](http://www.ECB.Europa.eu/home/index.en.html).
- 3- Disponible sur : [http:// banque ooreka. Fr/ astuce/ voir / 493217 / taux-de refinancement](http://banque.ooreka.Fr/astuce/voir/493217/taux-de-refinancement).
- 4- Disponible sur : [http:// iotafinance , com / definitions – taux – de la facilité, depot , html](http://iotafinance.com/definitions-taux-de-la-facilite-depot.html).
- 5- Disponible sur: [http:// ieon/ banque / refinancement.facilité. de – depot – html](http://ieon/banque/refinancement.facilite.de-depot.html).
- 6- Disponible sur: [http:// Fr.wikipedia.org / banque.central.europeene](http://Fr.wikipedia.org/banque.central.europeene).
- 7- Disponible sur : [http:// www.gecodia. Fr / BCE. Liquidite. La passe – du – taux – de reserver.obligatoires.libre – encore – plus – de – cach&3387- html](http://www.gecodia.Fr/BCE.Liquidite.La-passe-du-taux-de-reserver.obligatoires.libre-encore-plus-de-cach&3387.html).

- 8- Disponible sur: [http:// www. Lemonde. Fr / crise – financiere / article. 08/12/2011, la BCE – vent – en aide – aux – banque.16 15 816. 1581613. html.](http://www.Lemonde.Fr/crise-financiere/article.08/12/2011,laBCE-vent-enaide-aux-banque.161581613.html)
- 9- Disponible sur : [http:// www. ECB.Europa ,eu/legal / pdf / 1.17520090704FR00180019,pdf.](http://www.ECB.Europa.eu/legal/pdf/1.17520090704FR00180019.pdf)
- 10- Disponible sur:[http:// www. Ecb.Europa , eu / ecb/ légal/pdf / 1- 29720111116 Fr00700071.pdf.](http://www.Ecb.Europa.eu/ecb/legal/pdf/1-29720111116Fr00700071.pdf)
- 11- Disponible sur :[http:// www. banque – France- Fr /fileadmin /user- uplodt , banque de France / Euro système. et international / communiqué – presse – programme – achat. Obligations.securisses. Pdf.](http://www.banque-France-Fr/fileadmin/user-upload/banque-de-France/Euro-système-et-international/communiqué-presse-programme-achat.Obligations.sécurisées.Pdf)
- 12- disponible sur : [http:// www ,lala finance pourtons , com / decryptages / dossiers creation. Le – rachat – de titre. De- le – dette – publique – par – la BCE – peut- il – etre – assimile – a- de la – ceration ,monetaire.](http://www.lalafinancepourtons.com/decryptages/dossierscreation.Le-rachat-de-titre.De-le-dette-publique-par-laBCE-peut-il-etre-assimile-a-de-lacreationmonetaire)
- 13- Disponile sur :[pansions – lescpress , Fr / actualites / 1/ economique / la – BCE- annonce – la – fin – d’un – programme - d’achats – obligation. sécurisées 1453960 – html.](http://pansions-lescpres.fr/actualites/1/economique/la-BCE-annonce-la-fin-d'un-programme-d'achats-obligation.sécurisées1453960.html)
- 14 –Disponible sur : [http:// www. Sicavoline. Fr ? action = mcto&ida = 399602.la – BCE - presente – son – programme – d’achat – obligation. Sécurise.](http://www.Sicavoline.Fr?action=mcto&ida=399602.la-BCE-presente-son-programme-d'achat-obligation.Sécurise)
- 15- Disponible sur : [http:// www.les criss.Fr / refinancement – euro Eone.](http://www.lescriss.fr/refinancement-euroEone)
- 16- Disponible sur : [http:// www.ofce , science – po , Fr / blog / la – BCE – ou comentdevenir – moins – conventionnel.](http://www.ofce.science-po.fr/blog/la-BCE-oucommentdevenir-moins-conventionnel)
- 17- Disponible sur : [http : // www. FbF.Fr / secteur , bancaire. français / actualites les operation – de financemment – a – long – terme – de la banque central Européenne.](http://www.FbF.fr/secteurbancairefrançais/actualiteslesoperationdefinancementa-longtermedelabanquecentraleEuropéenne)
- 18- [http:// www.ecb ,europa. press/ pr / date / 2008/ html / pr 080918, en html.](http://www.ecb.europa.press/pr/date/2008/html/pr080918,en.html)
- 19- [http:// www. Ecb.europa. press / pr / date / 2008 / html / pr 08926, en html.](http://www.Ecb.europa.press/pr/date/2008/html/pr08926,en.html)
- 20- [http://www. ecb. Europa.press / pr / date / 2008 / html / pr08929 , en html.](http://www.ecb.Europa.press/pr/date/2008/html/pr08929,en.html)

الملخص:

يتدرج هذا البحث ضمن السياسات الاقتصادية الكلية وتحديدًا في جانب الما0لية الدولية ويهدف إلى دراسة دور البنك المركزي الأوروبي في تحقيق فعالية السياسة النقدية بالاعتماد على مجموعة من الأدوات حيث مثلت السياسة النقدية بكل من سعر الفائدة والاحتياطي الإلزامي والسوق المفتوحة، حيث تم دراسة واقع السياسة النقدية داخل منطقة اليورو من خلال التطرق إلى أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية.

تم التوصل في هذا البحث إلى عدة نتائج من أبرزها:

✓ يوجد أثر للسياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية.

✓ يلعب البنك المركزي الأوروبي دورًا كبيرًا في تحقيق فعالية السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاتحاد الأوروبي، التضخم، سعر الصرف، المستوى العام للأسعار.

Abstract :

This researches a part of macroeconomic policy ,specifically on the international financial side , and it aims to examine the role of the European central bank in achieving the effectiveness of monetary policy. based on a set of tools where monetary policy represented both the interest price and mandatory reserve and the open market ,where the reality of monetary policy within the euro area was examined by addressing. the impact of monetary policy on economic variables.

In this research ,several finding have been reached.

→ There is the impact of monetary policy on economic variables.

→ The central bank has a big role in achieving effective monetary policy tools available

Key words :

Monetary policy – united European – Inflation – exchange rate – general price level.